جامعة النجاح الوطنية
كلية الدراسات العليا

الدولة المدنية عند الإخوان المُسلمين
وأثرها على شكل الدولة والنظام السياسي في مصر

إعداد
برهان عادل يوسف دويكات

إشراف
د. رائد نعيرات

قدمت هذه الأطروحة استكمالا لمُتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين.
2013

الدولة المدنية عند الإخوان المُسلمين
وأثرها على شكل الدولة والنظام السياسي في مصر

إعداد

برهان عادل يوسف دويكات

نوقشت هذه الأطروحة بتاريخ 2013/5/15م، وأجيزت.

أعضاء لجنة المناقشة	التوقيع
1. د. رائد نعيرات / مشرفاً ورئيساً	.....
2. د. عماد البشتاوي / ممتحناً خارجياً	.....
3. د. ناصر الدين الشاعر / ممتحناً داخلياً	.....

الإهداء

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار ..... إلى من احمل اسمه بكل افتخار

إلى من جرع الكاس فارغا ليسقيني قطرة حب

إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم

إلى القلب الكبير ..... إلى والدي العزيز

عادل يوسف دويكات

إلى ملاكي في الحياة ..... إلى من كان دعاؤها سر نجاحي

إلى من أرضعتني الحب والحنان ..... إلى رمز الوفاء وبلسم الشفاء

إلى أمي الرءوم الحنون

إلى الأم التي لم تلدني ..... إلى شقيقتي الغالية فدوى

إلى القلوب الطاهرة الرقيقة ..... إلى رياحين حياتي .... أخواتي الغاليات

إلى أصدقائي وصديقاتي ..... إلى زملاء الدراسة .... إلى رفاق الدرب

إلى كل شهداء فلسطين الحبيبة ... وكل أسير ... وكل جريح

إلى شهداء الربيع العربي عامة ... والى شهداء ثورة 25 يناير خاصة

الشكر والتقدير

بعد الشكر لله رب العالمين الذي أكرمني بهذه الأطروحة ... وبعد أن أصلي على حبيب قلبي ... ونور صدري ... محمد صلى الله عليه وسلم ... يطيب لي أن اعبر عن صادق امتناني لكل من قدم لي يد العون والدعم من قريب أو بعيد.

فالشكر الموصول والخاص للدكتور الفاضل رائد نعيرات الذي أولى اهتماماً كبيراً بهذه الأطروحة ولم يبخل علي بالنصح والمتابعة والدعم والذي كان له الفضل الأول في أن تخرج هذه الأطروحة إلى النور.

كما أتقدم بجزيل الشكر والعرفان لمعالي الدكتور ناصر الدين الشاعر والدكتور عماد البشتاوي لتفضلهما بقبول مناقشتهم هذه الأطروحة.

كما أتقدم بالشكر والامتنان لجامعة النجاح الوطنية "جامعة الحصار والانتصار" وكادرها التعليمي عامة ولكادر برنامج التخطيط والتنمية السياسية خاصة أساتذتي الأفاضل: الدكتور عبد الستار قاسم والدكتور نايف أبو خلف والدكتور عثمان عثمان.

كما أتقدم بالشكر والامتنان إلى أولئك الذين أجريت معهم مقابلات فمنحوني من وقتهم وعلمهم ما أثرى أطروحتي.

كما تقدم بالشكر إلى أصدقائي معن اسمر وعاهد اسمر وجهاد حلبي على ما قدموه لي من دعم ومساعدة.

وثمة بعد العديد من اؤلئك الجنود المجهولون الذين ساعدوني في الماضي قدماً رغم الظروف الصعبة التي اعترضت طريقي راجيا اعتبار هذه الكلمات بمثابة شكر خاص لكل منهم.

الإقرار

أنا الموقع أدناه، مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

الدولة المدنية عند الإخوان المُسلمين
وأثرها على شكل الدولة والنظام السياسي في مصر

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء مـــا تمـــت الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة كاملة، أو أي جزء منها لم يُقدم من قبل لنيل أي درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

Declaration

The work provided in this thesis، unless otherwise referenced، is the researcher's own work، and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

Student's Name: **اسم الطالب:**

Signature: **التوقيع:**

Date: **التاريخ:**

فهرس المحتويات

الرقم	الموضوع	الصفحة
	الإهداء	ج
	الشكر والتقدير	د
	الإقرار	هـ
	فهرس المحتويات	و
	الملخص	ي
	مقدمة الدراسة	**1**
	مُقدمة	2
	مُشكلة الدراسة	4
	أسئلة الدراسة	5
	أهمية الدراسة ومُبرراتها	6
	أهداف الدراسة	7
	منهجية الدراسة	8
	فرضيات الدراسة	8
	حدود الدراسة	9
	أقسام الدراسة	9
	دراسات سابقة	10
1	**الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي**	**15**
1.1	نظريات نشأة الدولة	16
2.1	مفهوم الدولة	18
3.1	عناصر الدولة	20
4.1	أشكال الدولة	22
5.1	مفهوم النظام السياسي	24
1.5.1	تطور المفهوم	24
2.5.1	مفهوم النظام السياسي	24
1.2.5.1	المعنى الضيق	25
2.2.5.1	المعنى الواسع	25

الرقم	الموضوع	الصفحة
3.5.1	أشكال الأنظمة السياسية	27
1.3.5.1	النظام البرلماني	27
2.3.5.1	النظام الرئاسي	28
3.3.5.1	نظام حكومة الجمعية النيابية	29
4.3.5.1	النظام شبه الرئاسي	29
6.1	مفهوم الدولة المدنية	30
1.6.1	نشأة المفهوم	30
2.6.1	دلالات المفهوم	31
3.6.1	مفهوم الدولة المدنية بشكل عام	33
7.1	مفهوم الدولة والنظام السياسي في الفكر السياسي والممارسة العربية	35
2	**الفصل الثاني: ملامح الحياة السياسية العامة في مصر وثـورة 25 يناير**	**39**
1.2	ملامح الحياة السياسية العامة في مصر	41
2.2	ملامح الحياة السياسية النيابية في مصر	43
1.2.2	ملامح الحياة السياسية النيابية من التجارب الأولى وحتـى دسـتور 1923	43
2.2.2	ملامح الحياة السياسية النيابية من دستور 1923 وحتى ثورة يوليو	46
3.2.2	ملامح الحياة السياسية النيابية من ثورة يوليو حتى ثورة 25 يناير	48
1.3.2.2	ملامح الحياة السياسية النيابية في عهد جمال عبد الناصر	49
2.3.2.2	ملامح الحياة السياسية النيابية في عهد أنور السادات	52
3.3.2.2	ملامح الحياة السياسية النيابية في عهد مُبارك	53
3.2	ملامح الحياة السياسية الحزبية في مصر	55
1.3.2	ملامح الحياة السياسية الحزبية من التجارب الأولى وحتى ثورة يوليو	55
2.3.2	ملامح الحياة السياسية النيابية من ثورة يوليو حتى ثورة 25 يناير	57
3.3.2	ملامح الحياة السياسية الحزبية بعد ثورة 25 يناير	61
4.2	ثورة 25 يناير المصرية	64
1.4.2	مفهوم الثورة	64
2.4.2	ثورة 25 يناير	66

الرقم	الموضوع	الصفحة
3.4.2	الأسباب غير المباشرة لثورة 25 يناير	67
4.4.2	الأسباب المُباشرة لثورة 25 يناير	68
3	**الفصل الثالث: الإخوان المسلمون ومفهوم الدولة المدنية**	**70**
1.3	الظروف التي مهدت لنشأة جماعة الإخوان المُسلمين	72
1.1.3	الظروف السياسية	72
2.1.3	الظروف الاجتماعية والفكرية	74
3.1.3	الظروف الاقتصادية	75
2.3	نشأة الجماعة وتطورها حتى ثورة 25يناير	76
3.3	مفهوم الدولة المدنية عند جماعة الإخوان المسلمين	86
1.3.3	المُرتكزات الفكرية لدى جماعة الإخوان	86
2.3.3	مرتكزات المُمارسة السياسية لدى جماعة الإخوان	89
3.3.3	أسباب تحول الخطاب السياسي لدى جماعة الإخوان	91
4.3.3	مفهوم الدولة في الإسلام	94
5.3.3	مفهوم الدولة المدنية عند الإخوان المُسلمين	96
6.3.3	مرتكزات الدولة المدنية من الناحية الفكرية	102
4	**الفصل الرابع: اثر الدولة المدنية على شكل الدولة والنظام السياسي في مصر**	**115**
1.4	إشكاليات الحياة السياسية العامة في مصر	116
1.1.4	إشكاليات الحياة السياسية العامة في مصر قبل ثورة 25 يناير	118
2.1.4	إشكاليات الحياة السياسية العامة في مصر بعد ثورة 25 يناير	121
3.1.4	إشكاليات العلاقات المصرية الخارجية	128
2.4	الأسئلة الشائكة التي تُطرح على جماعة الإخوان المُسلمين	133
1.2.4	قضية المرأة بين الفكر والممارسة	134
2.2.4	قضية الأقباط بين الفكر والممارسة	141
3.4	مُرتكزات الدولة المدنية بين الفكر والممارسة	146
1.3.4	دولة مواطنة: بين الفكر والممارسة	148
2.3.4	دولة تعددية: بين الفكر والممارسة	151
3.3.4	دولة برلمانية: بين الفكر والممارسة	154

الرقم	الموضوع	الصفحة
4.3.4	تداول السلطة: بين الفكر والممارسة	157
5.3.4	دولة القانون: بين الفكر والممارسة	160
6.3.4	دولة مؤسسات: بين الفكر والممارسة	162
7.3.4	دولة تعاقدية دستورية: بين الفكر والممارسة	165
4.4	الانتقادات الموجهة لحكومة محمد مرسي	168
	الخاتمة	**173**
	النتائج	**173**
	التوصيات	**174**
	قائمة المصادر والمراجع	**176**
	Abstract	**b**

الدولة المدنية عند الإخوان المُسلمين وأثرها على شكل الدولة والنظام السياسي في مصر

إعداد

برهان عادل يوسف دويكات

إشراف

د. رائد نعيرات

المُلخص

تهدف هذه الدراسة " الدولة المدنية عند الإخوان المسلمين وأثرها على شكل الدولة والنظام السياسي في مصر " إلى محاولة الوقوف على مدى الأثر الذي يمكن للدولة المدنية التي تطرحها وتتبناها جماعة الإخوان المسلمين أن تتركه على شكل الدولة والنظام السياسي في جمهورية مصر العربية. فجماعة الإخوان المسلمين التي تعتبر كبرى الحركات السياسية الإسلامية ليس في مصر وحدها بل على مستوى العالم العربي ومنذ نشأتها وهي تثير حولها الشكوك والتساؤلات خاصة حول المنهج السياسي والفكري الذي تتبناه والذي لطالما كان يتهم بالجمود والتشدد. جماعة الإخوان تستمد فكرها السياسي من الإسلام على اعتباره ديناً ومنهجاً شاملاً لكل مناحي الحياة. وتعتبر نفسها من الحركات الإسلامية التي تنتهج المنهج الوسطي المعتدل حيث استطاعت الجماعة وبفضل المرونة التي تمتاز بها أن تصمد عبر أكثر من ثمانية عقود في وجه التحديات الداخلية والخارجية كما استطاعت أن تتعايش مع الواقع السياسي المصري والعالمي.

طرحت جماعة الإخوان المسلمين عصارة جهدها السياسي والفكري في ما بات يعرف في وثائق الإخوان بمشروع الدولة المدنية ذات المرجعية الإسلامية منطلقةً في ذلك من أن الإسلام لم يعرف عبر تاريخه السياسي الدولة الدينية. وعليه الدولة المدنية التي طرحتها الجماعة والتي أساسها العدل والمساواة بين جميع مواطنيها في الحقوق والحريات تقوم على عدد من المرتكزات والعناصر كمبدأ المواطنة الذي يساوي بين جميع الأفراد ودون تمييز بسبب العرق أو الجنس أو اللون، ومبدأ التعاقدية الدستورية أي أن الدولة تقوم على عقد بين الحاكم والمحكوم ومبدأ البرلمانية، باعتبار النظام البرلماني الأنسب لظروف مصر حيث الفصل بين

السلطات فرئيس الوزراء هو من يتولى مسؤولية الحكم بالإضافة إلى البرلمان، ومبدأ التعددية السياسية التي تعكس اختلاف المصالح والاهتمامات حيث يتم إطلاق الحرية لتكوين الأحزاب دون تدخل من السلطة التنفيذية، ومبدأ التداولية الذي يسمح بتداول السلطة بين الأحزاب السياسية بمناهجها المختلفة بحيث يتضمن النظام السياسي آليات تتيح تولي السلطة لأي حزب سياسي بشكل سلمي، وكذلك مبدأ دولة المؤسسات الذي يعني أن تكون الدولة المُرتجاه دولة قائمة على المؤسسات وليس على شخوص أو أحزاب، وأخيراً مبدأ دولة القانون أي دولة ذات سيادة قانونية بحيث يتم فيها احترام الدستور من قبل الحاكم والمحكوم.

جاءت هذه الدراسة في مقدمة وأربعة فصول وخاتمة حيث اشتملت المقدمة على مشكلة الدراسة التي تكمن في مدى الأثر الذي يمكن أن تتركه الدولة المدنية التي تطرحها جماعة الإخوان المُسلمين على شكل الدولة والنظام السياسي في مصر بعد ثورة 25 يناير من خلال مُقارنة سلوك الإخوان السياسي بعد الثورة وتبنيها لمفهوم الدولة المدنية التي طرحتها الجماعة مؤخراً رغم الجدل الذي يُثار حول مفهوم الدولة المدنية لديها. كما اشتملت المقدمة على فرضيات الدراسة فمع التحول الذي شهدته جماعة الإخوان في خطابها السياسي والذي تمثل في التراجع عن فكرة الخلافة الإسلامية والقبول بدولة مدنية تستند على مبادئ الشريعة الإسلامية وتقوم على العدل والمساواة بين أفرادها افترضت هذه الدراسة قدرة الدولة المدنية التي تطرحها الجماعة على التأثير في شكل الدولة والنظام السياسي في مصر بعد ثورة 25 يناير كما أنها تفترض تشابه الدولة المدنية التي تطرحها جماعة الإخوان مع نماذج الدولة المدنية العصرية وقدرتها على إقامة حياة ديمقراطية سليمة.

إما خاتمة الدراسة فقد خصصها الباحث لأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة حيث خلصت الدراسة إلى التأكيد على فرضيات الدراسة من أن الدولة المدنية التي تطرحها جماعة الإخوان المسلمين وتتبناها قد أثرت على شكل الدولة والنظام السياسي في مصر بعد الثورة، كما أكدت على تشابه الدولة المدنية التي تطرحها جماعة الإخوان مع نماذج الدولة المدنية العصرية القادرة على إقامة حياة ديمقراطية سليمة من حيث المبادئ التي تقوم عليها تلك الدولة. كما

خلصت الدراسة إلى أن الدولة المدنية عند جماعة الإخوان المسلمين قد أجابت على الكثير من الأسئلة الشائكة التي كانت تطرح على الجماعة سابقا وخاصة فيما يتعلق بقضيتي المرأة والأقباط بالإضافة إلى إجابتها على التساؤل حول ما يحدث الآن من إشكاليات داخل النظام السياسي المصري.

مقدمة الدراسة

مقدمة الدراسة

مُقدمة

مُنذ تأسيسها عام 1928على يد الشيخ حسن البنا وحتى اليوم شكلت جماعة الإخوان المُسلمين جدلا واسعا بين المُراقبين والمُشتغلين في الحقل السياسي ليس على مستوى جمهورية مصر العربية وحدها بل وعلى مستوى العالمين العربي والإسلامي، كما أثارت جماعة الإخوان المُسلمين الكثير من الشكوك لدى مختلف الأحزاب والتيارات والقوى السياسية التي كانت ولا زالت تتصارع على الحلبة السياسية المصرية، ومثلما استطاعت تلك الجماعة أن تُشغل صُناع القرار والقائمين على إدارة الدولة منذ تأسيسها فإنها وإلى اليوم لا زالت قادرة على فرض نفسها كأحد أطراف مُعادلة المشهد السياسي المصري، ومنذ نشأتها وإلى اليوم لا زالت الجماعة تتعرض إلى انتقادات من قبل مُعارضيها، وكثيرا ما توجه إليها الأسئلة حول رؤيتها في إدارة المجتمع والدولة في جمهورية مصر العربية، وخاصة بعد التحول الذي شهدته جماعة الإخوان المُسلمين في فكرها السياسي من المُطالبة بإقامة الخلافة الإسلامية إلى القبول بدولة مدنية تقوم على العدل والمساواة بين أفرادها.

لقد كانت نشأة جماعة الإخوان المُسلمين نتيجة طبيعية لتغير الظروف وتفاعُل الأسباب والمُتغيرات على اختلافها، فقد ارتبط ظهور تلك الجماعة بمجموعة من الأسباب والظواهر سواء كانت سياسية أو اجتماعية فكرية أو اقتصادية. رغم ذلك لم تكن جماعة الإخوان المُسلمين حركة أو تنظيم سياسي في بدايتها بل كانت تعتبر نفسها حركة إسلامية دعوية تدعو إلى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، حيث ركزت أهدافها على ضرورة عودة الفرد إلى ربه والتمسك بقواعد الإسلام وتطبيق شرائعه فخصصت جُل نشاطها للوعظ الديني والدعوة إلى إنشاء المساجد والمدارس والعمل على إثارة الوازع الديني لدى الأفراد.

استمرت جماعة الإخوان المُسلمين كحركة دعوية حتى عام 1938 حيث ارتأت جماعة الإخوان المُسلمين أن تخوض مضمار المُعترك السياسي، وقد استندت جماعة الإخوان المُسلمين

في رؤيتها السياسية على قاعدة (أن الإسلام نظام شامل لكل مناحي الحياة)، وبذلك فان انخراطها في الحياة السياسية لا يتعارض مع الشريعة الإسلامية كونها نظام حياة مُتكامل.

ولهذا الجماعة مجلة (التنوير) عام (1938) وهي مجلة سياسية أسبوعية تُعبر من خلالها عن مواقفها وأفكارها السياسية[1]، وبدأت الجماعة فعليا بنشر رؤيتها حول ضرورة إعادة صياغة الحُكم وأساليبه طبقا لتعاليم الدين الإسلامي، مما ادخلها في صراعات مع الحكومات المصرية المُتلاحقة، حيث قامت الحكومات المُتعاقبة باتخاذ عدة تدابير ضد الجماعة تمثلت في المُلاحقة لقيادتها وأفرادها والاعتقالات السياسية وصدور أكثر من قرار حل بحقها واعتبارها جماعة إرهابية محظورة إلا أن الجماعة استطاعت أن تحافظ على تواجدها في الساحة السياسية رغم كل تلك التضييقات عبر أكثر من نصف قرن.

لطالما امتازت جماعة الإخوان المُسلمين بالمرونة وأيقن مُفكروها بأنها تواجه تحديات خارجية وداخلية وانه لا بد من مُسايرة الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية ومحاكاة الواقع ومعايشة إرهاصاته، كما أيقنوا أن بقاء الجماعة مُرتبط بحجم علاقاتها الخارجية وقدرتها على التواصل مع العالم الخارجي رغم ما يحمله من تناقضات، وفي السنوات الأخيرة بدأ التحول في الخطاب السياسي واضحا بعد أن أدركت قيادتها باستحالة تطابق فكرة الخلافة مع الواقع السياسي الداخلي والخارجي فطرحت فكرة الدولة المدنية كبديل أكثر واقعية وقبولا لفئات المجتمع وتمشيا مع الواقع السياسي العالمي.

تُعتبر جماعة الإخوان المُسلمين كُبرى الحركات الإسلامية على مستوى العالم كما تُعتبر الحاضنة الأم للكثير من الجماعات والحركات الإسلامية الممتدة على ما يقرب من سبعين دولة والتي تلتقي في كثير من أفكارها مع فكر ورؤية جماعة الإخوان المُسلمين، لا شك أن هذا التمدُد قد جعل من جماعة الإخوان واقعاً سياسياً لا يمكن تجاهله وإذا كانت جماعة الإخوان المُسلمين وعبر صراعها الطويل مع الأنظمة الاستبدادية التي لم تُفسح لها المجال ولم تمنحها أي فرصة

[1] أحلام السعدي فرهود، **التيار الإسلامي والسياسة المصرية تجاه الصلح مع إسرائيل**، ط1، القاهرة، الزهراء للإعلام العربي، 1991، ص 41

حقيقة للمُشاركة في إدارة الدولة فإنها اليوم وبفضل ما حققته ثورة 25 يناير من تغيُرات جذرية في الحياة السياسية المصرية تقف على المحك وخاصة بعد تأسيسها لحزب (الحرية والعدالة) كذراع سياسي يُمثلها في الحياة السياسية العامة والذي استطاع أن يحصد وحده (235) مقعدا من أصل (508) مقاعد أي ما نسبته (47.2 %) من مقاعد مجلس الشعب في الانتخابات التي جرت أواخر عام 2011 وبداية عام 2012[1]، إلا انه تم حل مجلس الشعب بمرسوم من المجلس العسكري ولغاية الآن المجلس مُعطل ولا يمارس دوره حتى بعد الانتخابات الرئاسية وفوز محمد مرسي مرشح حزب الحرية والعدالة برئاسة الدولة المصرية.

لا شك أن جماعة الإخوان المسلمين تعيش اليوم فترات عصيبة وتخوض تحديات حقيقية بالغة التعقيد ولا شك أن المُتناقضات الداخلية في المجتمع المصري تفرض على الجماعة المزيد من التحديات وخاصة في ظل الغموض الذي يكتنف رؤيتهم لمفهوم الدولة المدنية التي باتت الجماعة تطرحها كنظام حكم تصلُح لإدارة دولة حديثة بحيث تكون قادرة على مواكبة التطورات الداخلية التي تعصف بالمجتمع المصري سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية وتكون قادرة أيضا على مُسايرة التغيُرات الخارجية والتأقلم مع الواقع السياسي الدولي المُعقد.

مُشكلة الدراسة

تكمُن مشكلة الدراسة في مدى الأثر الذي يمكن أن تتركه الدولة المدنية التي تطرحها جماعة الإخوان المُسلمين في جمهورية مصر العربية على شكل الدولة والنظام السياسي في مصر بعد الثورة من خلال مُقارنة سلوك جماعة الإخوان السياسي بعد الثورة وتبنيها لمفهوم الدولة المدنية التي طرحتها الجماعة مؤخراً رغم الجدل الذي يُثار حول مفهوم الدولة المدنية لديها، فجماعة الإخوان المُسلمين والتي شهدت تحولاً في خطابها السياسي والفكري أصبحت اليوم في موقع السلطة كما أصبحت أكثر قرباً من الواقع السياسي والاجتماعي المُعقدين داخل المُجتمع المصري، فالدولة المدنية كما تطرحها جماعة الإخوان المُسلمين لازال يكتنفها بعض

[1] مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، تحقيق صحفي بعنوان " قراءة في نتائج الانتخابات المصرية "، على موقع مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، نشرت بتاريخ 23/01/2012، انظر الرابط التالي: http://www.alzaytouna.net/permalink/7919.html

الغموض وتُثار حولها العديد من التساؤلات وخاصة فيما يتعلق بعناصر ومرجعية تلك الدولة من كونها مرجعية دستورية أم إسلامية.

أسئلة الدراسة

يُتوقع من هذه الدراسة أن تُجيب عن سؤال رئيسي وهو: ما هو أثر الدولة المدنية التي تطرحها جماعة الإخوان المُسلمين على شكل الدولة والنظام السياسي في مصر بعد ثـــورة 25 يناير؟ بالإضافة إلى الأسئلة الفرعية التالية:

1 – ما هي إشكاليات الحياة السياسية العامة في مصر قبل وبعد الثورة؟

2 – ما هو مفهوم الدولة المدنية كما تطرحه جماعة الإخوان المُسلمين؟ وما هي المرجعية التي تستند عليها الجماعة في رؤيتها الفكرية والسياسية؟

3– ما هي المُرتكزات الفكرية التي تستند عليها جماعة الإخوان في رؤيتها السياسية؟

4 – ما هي مُرتكزات الممارسة السياسية لدى جماعة الإخوان المُسلمين؟

5 – ما هي الأسباب التي أدت إلى تحول الخطاب السياسي لدى جماعة الإخوان المُسلمين؟

6 – ما هي أهم الأسئلة الشائكة التي تُطرح على جماعة الإخوان المُسلمين في إطـــار الدولـــة المدنية ؟ وكيف أجابت عليها الجماعة ؟

7 – ما مدى قدرة جماعة الإخوان المُسلمين على ترسيخ فكرة الدولة المدنية واقعا من خـــلال ممارساتها العملية لمرتكزات الدولة المدنية في برنامجهـــا السياســـي الأخيـــر والدســـتور المصري الجديد؟

8– ما الذي يحدث داخل النظام السياسي في مصر بعد ثورة 25 يناير؟

أهمية الدراسة ومُبرراتها

بالإضافة إلى الأهمية العلمية التي تحظى بها أي دارسة تبحث أو تحاول البحث في موضوع الدولة المدنية عند جماعة الإخوان المُسلمين، فإن هذه الدراسة تستمد أهميتها من أهمية الموضوع الذي تناقشه، حيث ستحاول البحث في مدى اثر الدولة المدنية التي تُنادي بها جماعة الإخوان المُسلمين – وخاصة بعد التحول الذي شهدته الجماعة في خطابها السياسي – على شكل الدولة والنظام السياسي في مصر بعد ثورة 25 يناير.

ففي العقد التاسع من القرن الماضي بدأ العالم يشهد ولادة ظاهرة جديدة بدأت تطفو على المسرح السياسي العالمي وهي ما عُرفت بظاهرة (الإسلام السياسي) وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي عام (1991) وتراجع نفوذ الكتلة الاشتراكية بدأت المخاوف الغربية تتعاظم من تنامي هذه الظاهرة على اعتبارها الخطر القادم الذي يُهدد مصالح الغرب ويقف كعقبة في طريق سياساته. وبعد اندلاع الربيع العربي وإصرار شعوب المنطقة على المُطالبة بالحُريات والعدالة الاجتماعية ونجاحها في إسقاط بعض الأنظمة الاستبدادية زادت المخاوف الغربية، بالإضافة إلى هذا يرى الباحث أن هناك ثمة مُبررات دفعته إلى اختيار هذه الدراسة ويمكن إجمالها في النقاط التالية:

1- الجدل الدائر حول وصول الإخوان المُسلمين إلى سدة الحكم في مصر وقدرتهم على إدارة الدولة داخلياً وخارجياً، وخاصة بعد ما حققه الإخوان من فوز كبير بانتخابات مجلس الشعب المصري والتي أجريت عامي 2011 و2012 حيث حصلت على ما نسبته (47.2 %) من مقاعد المجلس وكذلك فوز مُرشحهم محمد مرسي للرئاسة.

2- أهمية القضايا والأسئلة الشائكة التي تُواجه جماعة الإخوان المُسلمين والتي باتت الجماعة مُطالبة بإيجاد الحلول لها بعد أن أصبحت الجماعة في موقع السلطة.

3 – لما يُمكن أن تتركه جماعة الإخوان المُسلمين من اثر كبير على باقي الحركات الإسلامية التي تستند في أفكارها على فكر جماعة الإخوان المُسلمين في حالة نجاحها في إدارة الدولة المصرية الحديثة.

أهداف الدراسة

بعد التحول الذي شهدته جماعة الإخوان المُسلمين مؤخرا في خطابها السياسي، حيث تبنت الجماعة فكرة الدولة المدنية كنموذج حكم يحظى لحد ما بمواقفه مُعظم التيارات الوطنية والسياسية المصرية، فإن هذه الدراسة تهدف بشكل رئيسي إلى محاولة الوقوف على مدى اثر الدولة المدنية عند جماعة الإخوان المُسلمين على شكل الدولة والنظام السياسي في مصر بعد ثورة 25 يناير، بالإضافة إلى الهدف الرئيسي فان هذه الدراسة تسعى إلى تحقيق بعض الأهداف الثانوية ومنها:

1- التعرف على واقع الحياة السياسية العامة في جمهورية مصر العربية منذ عام (1907) وهو ما عُرف (بعام الأحزاب) وحتى سقوط نظام حُسني مُبارك عام (2011)، وذلك من خلال التعرف على حقيقة الدور الذي لعبته الأحزاب والبرلمانات السياسية المصرية منذ نشأتها وحتى قيام ثورة 25 يناير في إدارة الدولة والحياة السياسية العامة.

2- تتبع المراحل والتطورات التي مرت بها جماعة الإخوان المُسلمين منذ نشأتها وحتى اليوم وبيان الظروف والأحداث التي أثرت في علاقتها مع الأنظمة الحاكمة في مصر.

3- توضيح مفهوم الدولة المدنية كما تطرحه جماعة الإخوان المُسلمين والتعرف على المرجعية التي تستمد منها الدولة المدنية مقوماتها، وكذلك التعرف على المُنطلقات التي تنطلق من خلالها جماعة الإخوان المُسلمين في فكرها، بالإضافة إلى معرفة أهم مُرتكزات الممارسة السياسية لدى جماعة الإخوان المسلمين.

4 – التعرف على أهم الأسئلة والانتقادات التي وجهت إلى جماعة الإخوان المُسلمين وخاصة قضيتي المرأة والأقباط والوقوف على الإجابات التي قدمتها الجماعة على تلك الأسئلة ومقارنتها بالممارسات السياسية العملية لدى الجماعة.

5 – تفسير رؤية الإخوان في إدارة الدولة المصرية الحديثة وكذلك رؤيتها حول تقديم الحلول لبعض القضايا الشائكة التي تشغل بال المواطن المصري في مختلف النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية وكذلك رؤيتهم لمستقبل العلاقات المصرية الخارجية.

منهجية الدراسة

نظرا لطبيعة الدراسة فإنها – كما يرى الباحث – ستعتمد على المنهج الوصفي التحليلي حيث ستعتمد على **المنهج الوصفي** لوصف الواقع السياسي المصري منذ نشأة الأحزاب في مصر عام (1907) وذلك بالوقوف على الدور الذي كانت تلعبه المجالس النيابية والأحزاب المصرية ومدى فعالية مشاركتها في صنع ورسم السياسة المصرية العامة، بالإضافة إلى وصف مفهوم الدولة المدنية التي تتبناه الجماعة والمرجعية التي تستمد منها مقوماتها وكذلك المُرتكزات الفكرية وأهم مُرتكزات المُمارسة السياسية لدى جماعة الإخوان المُسلمين، كما ستعتمد **المنهج التحليلي** لتحليل أهم إشكاليات الحياة السياسية العامة قبل وبعد الثورة والأسئلة الشائكة التي تُطرح على الجماعة وكيفية الإجابة عليها وكذلك تحليل الواقع المصري الذي أفرزته ثورة 25 يناير ومدى اثر الدولة المدنية عند جماعة الإخوان المُسلمين على شكل الدولة والنظام السياسي في مصر من خلال المقارنة بين الفكر والممارسة.

فرضيات الدراسة

لطالما أحدثت الحركات السياسية الإسلامية جدلا واسعا بين المشتغلين والمراقبين في الحقل السياسي لما تحمله من فكر سياسي عُرف عنه الغموض والجمود والتشدد، أما جماعة الإخوان المسلمين فقد امتازت بالمرونة وبقدرتها على معايشة الواقع السياسي والتأقلم معه وخاصة بعد التحول الذي شهدته الجماعة في خطابها السياسي والذي تمثل في التراجع عن فكرة الخلافة الإسلامية والقبول بدولة مدنية تستند على مبادئ الشريعة الإسلامية وتقوم على العدل والمساواة بين أفرادها ولذلك فان هذه الدراسة **تفترض قدرة الدولة المدنية التي تطرحها جماعة الإخوان المسلمين على التأثير في شكل الدولة والنظام السياسي في مصر بعد ثورة 25 يناير كما تفترض الدراسة تشابه الدولة المدنية التي تطرحها جماعة الإخوان مع نماذج الدولة المدنية العصرية القادرة على إقامة حياة ديمقراطية سليمة.**

حدود الدراسة

الحدود الموضوعية: ينحصر موضوع الدراسة في تناول الحياة السياسية المصرية بشكل عام وفي فكرة الدولة المدنية عند جماعة الإخوان المُسلمين ومدى أثرها على شكل الدولة والنظام السياسي في مصر بعد الثورة بشكل خاص.

الحدود الزمنية: تمتد الفترة الزمنية لهذه الدراسة من عام (1907) وهو عام نشأة الأحزاب المصرية وحتى لحظة مناقشة هذه الدراسة مع التركيز على فترة ما بعد ثورة 25 يناير.

الحدود المكانية: ينحصر مكان الدراسة في جمهورية مصر العربية بحدودها الجغرافية المُتعارف عليها.

أقسام الدراسة

تتوزع هذه الدراسة على مقدمة وأربعة فصول وخاتمة كالأتي:

المقدمة: وتشتمل على مقدمة الدراسة ومُشكلتها وأسئلتها وفرضياتها وأهدافها وأهمية الدراسة ومُبرراتها ومنهجيتها وكذلك حدود الدراسة وأقسامها والدراسات السابقة.

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي: ويشتمل على الإطار الفكري والنظري للدراسة حيث يتناول نظريات نشوء الدولة وعناصرها ومفهوم الدولة وأشكالها ومفهوم النظام السياسي وأشكاله ومفهوم الدولة المدنية بشكل عام بالإضافة إلى مفهوم الدولة والنظام السياسي في الفكر السياسي والممارسة العربية.

الفصل الثاني: ملامح الحياة السياسية العامة في مصر وثورة 25 يناير: ويشتمل على ملامح الحياة السياسية العامة في مصر سواء كانت الحياة النيابية أو الحياة الحزبية من حيث نشأة الأحزاب والمجالس النيابية في مصر وواقع الحياة السياسية العامة ودور الأحزاب والبرلمانات المصرية في صنع تلك السياسية منذ نشأتها وحتى قيام ثورة يناير كما يتناول ثورة 25 يناير من حيث الأسباب غير المباشرة والمباشرة لاندلاعها.

الفصل الثالث: الإخوان المُسلمون ومفهوم الدولة المدنية: ويتناول الظروف التي مهدت لظهور جماعة الإخوان المُسلمين ونشأتها وأهم التطورات التي شهدتها الجماعة من الناحية السياسية منذ نشأتها وحتى قيام ثورة 25 يناير كما يشتمل على مفهوم الدولة المدنية وعناصرها وذلك من خلال تناولها لأهم المُرتكزات الفكرية لدى جماعة الإخوان المُسلمين وأهم مُرتكزات الممارسة السياسية وأسباب التحول في الخطاب السياسي لديها بالإضافة إلى المرجعية التي تستمد منها مقوماتها وذلك من خلال تناولها لفكر أبرز مُفكريها بالإضافة إلى مرتكزات الدولة المدنية من الناحية الفكرية.

الفصل الرابع: أثر الدولة المدنية على شكل الدولة والنظام السياسي في مصر: ويتناول إشكاليات الحياة السياسية العامة في مصر قبل وبعد الثورة كما يتناول قضيتي المرأة والأقباط من الناحيتين الفكرية والعملية كما يشتمل على مرتكزات الدولة المدنية عند جماعة الإخوان بين الفكر والممارسة بالإضافة إلى أهم الانتقادات التي توجهها المعارضة لحكومة مرسي.

الخاتمة: النتائج والتوصيات وقائمة المصادر والمراجع: ويشتمل على أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة بالإضافة إلى التوصيات التي قدمها الباحث.

دراسات سابقة

1- دراسة عادل فتحي عبد الحافظ بعنوان " شرعية السلطة في الإسلام " وهي دراسة مُقارنة بين موقف الإسلام وموقف الغرب من الشرعية باعتبارها احد حلول المُشكلة السياسية، حيث تناول فيها الباحث موقف الإسلام من السلطة السياسية وذلك في مواجهة موقف الغرب الحديث والمُعاصر منها، وقد تناولت هذه الدراسة كيفية تقديم الإسلام نظاما مميزاً عن باقي الفلسفات أو النظم السياسية سواء من حيث العمق أو من حيث الفاعلية، حيث ينطلق موقف الإسلام من الخصائص التي يمتاز بها عن غيره من الفلسفات السياسية ومن تلك الخصائص الربانية والواقعية والشمولية والعمومية، وقد خلص في نهاية دراسته إلى أن مضمون مبدأ الشرعية في الإسلام والغرب يلتقيان في أن الشرعية تعني التزام القائمين على السلطة بأحكام مُسبقة، وان

الغرب إذا كان قد فهم الشرعية على أنها الالتزام الشكلي من جانب السلطة بقواعد النظام القانوني فان الإسلام قد فهم الشرعية على أنها الالتزام بنصوص القرآن والسُنة وروح الإسلام وأن مضمون الشرعية في الإسلام أكثر شمولا منه في الغرب، كما خلص الباحث إلى أن ضمانات مبدأ الشرعية في الغرب تستند على أفكار الفلاسفة وهي ضمانات وضعية وهي تتراوح ما بين حق فصل السلطات عند مونتسكيو أو حق الثورة عند لوك، أما الإسلام فقد استند في ضماناته لمبدأ الشرعية على حق المقاومة مع ذكر الأدلة من القرآن والسنة وإقرار الخلفاء الراشدين بذلك[1].

2- دراسة عارف بن أحمد الصبري بعنوان " الدولة المدنية الديمقراطية وأثرها على الثورات العربية " حيث قدمت الدراسة رؤية واضحة حول الدولة المدنية كونها ابتكارا أوروبيا فرضته الظروف السائدة آنذاك كرد فعلٍ على تعسف الدولة الدينية المُتمثلة في سيطرة رجال الكنيسة، كما أشارت الدراسة إلى أن الغرب كان ولا زال يتربص بالإسلام ويسعى لمُحاربته بكل الوسائل والطرق المادية والفكرية والتي كان آخرها ما عُرف بالعولمة كما بينت آثارها السياسية والاجتماعية والفكرية والاقتصادية على المجتمعات الإسلامية وان كان الغرب قد قولبها بصور ومُسميات براقة كالديمقراطية والدولة المدنية وغيرها، كما وضحت الدراسة خطورة تلك العولمة على الإسلام والمُسلمين، كما بينت الدراسة أن مبادئ الإسلام الربانية أكثر شمولا ومرونة وأنها الأقدر على تحقيق التقدم والرفاهية للبشرية وهي بذلك تتفوق على المبادئ البشرية العاجزة [2].

3- دراسة خليل عبد الكريم بعنوان " الإسلام بين الدولة الدينية والدولة المدنية " وهي عبارة عن مجموعة من الدراسات المتنوعة بعضها نشر في مجلات ودوريات مصرية وعربية وبعضها الأخر ألقى في ندوات داخلية وخارجية، خلص الباحث فيها إلى أن الإسلام لم يكن دولة دينية إلا في وجود الرسول، وبعد وفاته بدأت دولة أخرى وهي دولة سياسية، كما وضح الباحث في دراسته الفروق بين الدولتين الدينية والمدنية كما اشتملت الدراسة على بعض المواضيع ذات

---

[1] عادل فتحي ثابت عبد الحافظ، **شرعية السلطة في الإسلام**، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، 1996.

[2] عارف بن احمد الصبري، دراسة بعنوان " الدولة المدنية الديمقراطية وأثرها على الثورات العربية "، مكتبة صيد الفوائد الإسلامية، انظر الرابط التالي : http://www.saaid.net/book/open.php?cat=83&book=8790

العلاقة مثل جذور العنف لدى الجماعات الإسلامية السياسية (جماعة الإخوان المُسلمين نموذجا) كذلك اشتملت الدراسة على الشورى وأهميتها وتاريخها، كذلك تناولت الدراسة مكانة المرأة في الإسلام ووظيفتها[1].

4- دراسة راشد الغنوشي بعنوان " الحريات العامة في الدولة الإسلامية " وهي في الأصل أطروحة دكتوراه، حيث يقدم فيها الباحث تصوراً للمشروع الإسلامي في مجال الحريات العامة حيث تناولت الدراسة الحريات والحقوق الأساسية الفردية والجماعية التي يخولها الدستور للمواطن ويصونها له ضد التجاوزات والتعسُفات التي يتعرض لها سواء من قبل السلطة أو الأفراد، وقد تناولت الدراسة ثلاث قضايا رئيسية وهي الحريات العامة في الإسلام ومبادئ الدولة الإسلامية وضمانات عدم الجور في الدولة الإسلامية، وقد أجاب المؤلف على هذه القضايا وتوصل إلى أن حق الحرية في الإسلام قيمة أساسية أصيلة وهي واجب وليست إباحة، كما توصل المؤلف إلى أن حقوق الإنسان في الإسلام تنطلق من مبدأ اعتقادي أساسي وأنها جزء لا يتجزأ من الشريعة الإسلامية ومقاصدها[2].

5- دراسة عصام العريان بعنوان " الإخوان المُسلمون ومفهوم الدولة " حيث جاءت هذه الدراسة كرد على كثير من الأسئلة التي تطرح على الإخوان المسلمين ولتفسر الكثير من نقاط الالتباس والغموض التي تدور حول رؤية الإخوان المسلمين ومفهومهم للدولة الحديثة تلك الدولة المدنية ذات المرجعية الإسلامية، كما جاءت تلك الدراسة لترد أيضا على بعض الشبهات التي تم تناولها بعد نشر القراءة الأولى للبرنامج الحزبي للجماعة قبل نشر القراءة النهائية حيث تحدثت الدراسة عن مكانة الدولة في الإسلام وكذلك عن الدولة الإسلامية والدولة المدنية حيث خلصت الدراسة إلى أن الدولة الإسلامية كانت دولة مدنية[3].

---

[1] خليل عبد الكريم، **الإسلام بين الدولة الدينية والدولة المدنية**، ط1، القاهرة: سينا للنشر، 1995.

[2] راشد الغنوشي، **الحريات العامة في الدولة الإسلامية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1993

[3] عصام العريان، دراسة بعنوان " الإخوان المسلمون ومفهوم الدولة "، المنتدى العام، انظر الرابط التالي: http://www.muslm.net/vb/showthread.php?t=420895

6- دراسة إسماعيل علي السهيلي واحمد عبد الواحد الزنداني بعنوان " مُقاربات في الدولة المدنية والإسلامية السياقات الفكرية والإستراتيجية " حيث سعت الدراسة إلى تقديم رؤية واضحة عن الدولة المدنية وبالتالي فقد توصلت الدراسة إلى أن الدولة المدنية قد نشأت في التجربة الغربية السياسية كمُحصلة سياقات تاريخية وفكرية كمخرج مُلح من حالة الدولة الثيوقراطية التي سادت أوروبا خلال العصور الوسطى، وقد بينت الدراسة أن مفهوم الدولة المدنية وهو مفهوم مُشبع بدلالات فكرية وإستراتيجية ويقوم على ثلاثة أركان هي حق الشعوب في سن تشريعاتها على أسس مدنية والمساواة المُطلقة بين مواطني الدولة بغض النظر عن فروق الدين أو الجنس واعتماد الديمقراطية كآلية لضمان عدم استبداد السلطات الحاكمة، كما توصلت الدراسة إلى أن استمرار الجدل حول مفهوم الدولة المدنية في الواقع العربي أمرا مقصودا بهدف تمكين التيارات العلمانية من إقصاء الشريعة الإسلامية والتيارات الإسلامية من الحياة السياسية كما توصلت الدراسة إلى أن الفكر السياسي الإسلامي يقدم العديد من المبادئ الحاكمة التي من شأنها أن تحفظ للدولة المنشودة إسلاميتها[1].

7- دراسة توفيق يوسف الواعي بعنوان " الفكر السياسي المُعاصر عند الإخوان المُسلمين " حيث تُعتبر هذه الدراسة خُلاصة دراسات علمية مُتخصصة أعدها أساتذة وخبراء من ذوي الاختصاص وقد خضعت لمناقشات مُستفيضة في بحوث وندوات ومؤتمرات عقدت لهذا الغرض، حيث تناولت رؤى الإخوان المُسلمين في أهم القضايا المُعاصرة مثل الإسلام وحقوق الإنسان والشورى والتأصيل الشرعي لها والإسلام والعمل السياسي وتعدد الأحزاب في ظل الدولة الإسلامية، كما تناولت موقف الإخوان من بعض القضايا المُعاصرة التي باتت تشغل بال المُهتمين بأمر الإسلام السياسي كموقفهم من العنف والمُشاركة في الحكم وتولي المرأة للمناصب العامة وموقفهم من غير المُسلمين في المُجتمع الإسلامي وغيرها من القضايا السياسية، والتي كما يقول المؤلف قد عبر عنها الإخوان وأكدوا عليها في بياناتهم المُتكررة في المُناسبات

[1] إسماعيل علي السهيلي واحمد عبد الواحد الزنداني، مقاربات في الدولة المدنية والإسلامية السياقات الفكرية والإستراتيجية، مكتبة صيد الفوائد، انظر الرابط التالي:
http://www.saaid.net/book/open.php?cat=83&book=8685

والاجتماعات السياسية، وقد جاءت هذه الدراسة كمحاولة لتجميع تلك الدراسات العلمية المُتخصصة وللمُمارسات الفعلية للإخوان على الساحة السياسية في كتاب يضم شتاتها حتى لا يظن إنسان أن مواقف الجماعة هذه تُمليها ظروف أو مُناسبات[1].

8- دراسة لرائد الدبعي بعنوان " أساليب التغيير السياسي لدى حركات الإسلام السياسي إخوان مصر نموذجا 1928-2005 "، حيث جاءت هذه الدراسة في أربعة فصول ناقش الفصل الأول منها مفاهيم الإسلام السياسي والتغيير السياسي والدولة المدنية أما الفصل الثاني فقد استعرض فيه الباحث عوامل ظهور حركات الإسلام السياسي في مصر قبل تأسيس حركة الأخوان المسلمين ودور مؤسس الجماعة حسن البنا في وضع الأسس التنظيمية والفكرية للجماعة ابتداء من عالمية الفكرة في أدبيات الجماعة مرورا بتكوينه الفعلي مستنتجا أن فكرة التنظيم الدولي لم ترتق يوما إلى المستوى الذي يمكن به التعبير عن تنظيم واحد ذي مرجعية تنظيمية موحدة للإخوان في كل العالم مستدلا على ذلك بتباين مواقف الإخوان في مختلف الفروع في كثير من القضايا الدولية والإقليمية، أما الفصل الثالث فقد تناول موضوع التغيير السياسي للجماعة ونظرتها لعدد من القضايا مشيرة إلى دور وسائل الإعلام وتوظيف رأس المال الاخواني في خدمة رؤية الجماعة التغييرية في حين اقتصر الفصل الرابع على نظرة استشرافية لمستقبل الجماعة بعد الثورة في مصر وتشكيلها لحزب سياسي جديد وقد خرجت الدراسة بعدد من النتائج أبرزها أن الجماعة قد استخدمت مختلف الأساليب لتحقيق رؤاها التغييرية بما فيها أعمال العنف والسرية لكنها لم تستطع تحقيق رؤيتها التغييرية[2].

---

[1] توفيق يوسف الواعي، **الفكر السياسي المعاصر عند الإخوان المسلمين**، د.م: مكتبة المنار الإسلامية، د.ت

[2] رائد الدبعي، **أساليب التغيير السياسي لدى حركات الإسلام السياسي، إخوان مصر نمودجا 1928- 2005**، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس،2012

الفصل الأول

الإطار النظري والمفاهيمي

الفصل الأول

الإطار النظري والمفاهيمي

1.1 نظريات نشأة الدولة

عند الرجوع إلى أصل نشأة الدولة نلاحظ أن هناك نظريات متعددة ومتنوعة تطرقت لأصل نشأتها وبالرغم من تعدد هذه النظريات واختلافها إلا أنها تشترك في ركن واحد وهو السلطة السياسية على اعتباره أحد أركان أو عناصر الدولة[1]، وفيما يلي توضيح مختصر لتلك النظريات:

1- نظرية التطور العائلي

يأخذ بعض علماء السياسة بنظرية التطور العائلي في تفسيرهم لنشأة الدولة انطلاقاً من رؤيتهم بان العائلة هي أصل المجتمع أي بمعنى أن الدولة نشأت كنتيجة حتمية لتطور الأسرة التي تكونت من اجتماع وارتباط أكثر من عائلة لتكون العشيرة ثم تطورت العشيرة بدورها فكانت القبيلة التي تطورت فيما بعد فكونت المدينة حتى وصل هذا التطور إلى شكل الدولة كما نعرفها في وقتنا الحاضر، ويستدل هؤلاء العلماء على فكرتهم تلك من أن روح الانتماء والتضامن بين أفراد الدولة الواحدة تشبه لحد بعيد روح الارتباط والولاء بين أفراد الأسرة كما أن سلطة الحاكم في الدولة تشبه سلطة الأب في العائلة[2].

2- النظرية الدينية

يرى أصحاب هذه النظرية أن الدولة هي من خلق الله بمعنى أنها صنيعة الله من اجل تنظيم أمور الأفراد وتحقيق الخير لهم، وعليه فان الدولة حسب هذه النظرية مُقدسة ويجب أن تكون محل للفخر والاعتزاز ولهذا فان الذين يقومون بإدارة وحكم الرعية جاءوا باختيار من الله

---

[1] ناظم عبد الواحد الجاسور، **موسوعة علم السياسة**، ط1، عمان: دار مجدلاوي، 2004، ص 194

[2] محمد نصر مهنا، **في نظرية الدولة والنظم السياسية**، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 1999، ص 33

للقيام بهذه المهمة المُقدسة وبذلك يتمتع القائمون على الحكم بنوع من التقديس ويتوجب على الأفراد الخضوع لهم بصفتهم مفوضون من قبل الله لتنفيذ مشيئته[1].

3- نظريات العقد الاجتماعي

بدأ تأثير نظريات العقد الاجتماعي بالظهور في القرنين السابع عشر والثامن عشر حيث اتفقت جميع نظريات العقد الاجتماعي على أن العقد هو الأساس الذي يرجع إليه أصل الدولة كما تتفق هذه النظريات على أن الأفراد قد انتقلوا من حياة الفوضى إلى حياة الجماعة المنظمة بواسطة العقد، ومع هذا فان هناك بعض وجوه الاختلاف بين تلك النظريات خاصة فيما يتعلق بتحديد أطراف العقد، فبينما كان هوبز (1588-1679) يرى أن الحاكم ليس طرفا في العقد وإنما تم إبرامه بين الأفراد وحدهم كان لوك (1632-1704) يرى أن الحاكم أو الهيئة الحاكمة كانت طرفا في إبرام ذلك العقد في حين ذهب جان جاك روسو (1712-1778) في تفسيره لطرفي العقد بان طرفي العقد هما الشخص الجماعي الكلي أي مجموع الأفراد من ناحية وكل فرد من الأفراد من ناحية أخرى[2].

4- نظرية التطور التاريخي

يرى أصحاب هذه النظرية أن الدولة نشأت كنتيجة لتفاعل وتضافر عدة عوامل ساعدت على مر العصور في إيجاد نوع من التقارب والترابط بين الأفراد، ولتنوع هذه العوامل وتفاوتها ما بين سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية ودينية كان من الطبيعي أن نجد أشكالا مختلفة للدول وأنظمة الحكم، وعليه فان أصحاب هذه النظرية يرون أن الوعي السياسي يعتبر من أهم العوامل التي ساهمت في نشأة الدولة إلى جانب عامل الدين ورابطة الدم[3].

---

[1] نظام بركات واحمد ظاهر، **مدخل إلى العلوم السياسية**، ط1، تحرير مجد البرازي، عمان: جامعة القدس المفتوحة، 1993، ص 166

[2] محمد نصر مهنا، **في نظرية الدولة والنظم السياسية**، مرجع سابق، ص ص 37- 41

[3] محمد محمد بدران، **النظم السياسية المعاصرة**، د.م: دار النهضة العربية، 1997، ص 110

5- نظرية القوة

يرى أصحاب هذه النظرية أن أصل نشأة الدولة يعود إلى عامل القوة حيث يرون بـــان الدولة تنشأ في حالة فرض القوي سيطرته على باقي الأفراد، ومع هذا فان ثمة اخـــتلاف بـــين الكتاب القدامى والكتاب المُحدثين حول مظهر تلك القوة ففي حين ذهب الكتاب القدامى على أن مظهر تلك القوة كان محصورا في الجانب المادي كالانتصار في الحروب طرح بعض الكتـــاب المُحدثين مدلولا أوسع بحيث رأوا أن مظهر تلك القوة بالإضافة إلى مظهرها المادي يمكـــن أن تتمثل في القوة الفكرية أو الاقتصادية أو السياسية[1].

2.1 مفهوم الدولة

بالرغم من عدم إظهار علم الاجتماع السياسي الاهتمام الكافي لمفهوم الدولـــة لفتـــرات طويلة واستبداله بمفاهيم السلطة أو النظام أو النخبة عوضا عن ذلك المفهوم عند تحليله لظواهر السيطرة في المجتمعات المعاصرة وعلى الرغم من أن مفهوم الدولة لم يظهـــر بهـــذا المفهـــوم المتعارف عليه إلا بُعيد القرون الوسطى، إلا أن الأبحاث المتعلقة بمفهوم الدولـــة باتـــت اليـــوم أساسية لسماحها بإعطاء الخاصية السياسية لمفهوم الدولة كل مداها أكثر من كون الدولة مجـــرد وظيفة للنظام الاجتماعي ظهرت بطريقة تطورية عرفتها مختلف أنماط المجتمعات[2].

فمفهوم الدولة مفهوم مُعقد يشتمل على ثلاثة سياقات هي الســـياق الفلســـفي والســـياق القانوني والسياق السياسي وهي مُترابطة تاريخياً ضمن الإطار الاجتماعي الأوسع[3]، وكغيره من مفاهيم العلوم الاجتماعية التي لم يتم تحديد تعريف مُحدد لها بل تعددت التعريفات التي تناولـــت هذا المفهوم ولعل تعدد التعريفات التي تناولت مفهوم الدولة عائد إلى تعدد المـــدارس الفكريـــة

---

[1] ناظم عبد الواحد الجاسور، **موسوعة علم السياسة**، مرجع سابق، ص194

[2] غي هرميه وآخرون، **معجم علم السياسة والمؤسسات السياسية**، ترجمة هيثم اللمع، ط1، بيـــروت: مجـــد المؤسســـة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2005، ص ص 204 – 205

[3] فرانك بيلي، **معجم بلاكويل للعلوم السياسية**،، ط1، مركز الخليج للأبحاث، 2004، ص 626

والسياسية التي تناولته بالتحليل والدراسة بالإضافة إلى ما توصل إليه فقهاء ومفكروا الفقه الدستوري القديم والحديث حول نظرية الدولة واصل نشأتها[1].

لم يختلف علماء السياسة وكتابها على تحديد وتعريف مصطلح مثلما اختلفوا على تعريف مصطلح الدولة ونادرا ما نجد عالمين في الحقل السياسي اتفقا على منهج ما يعدانه تعريفا مُرضيا،[2] فالدولة عند اليونانيين هي نظام أو مؤسسة طبيعية وضرورية والدولة طبيعية بمعنى أنها نشأت من الغرائز الأولية لدى الإنسان وإنها عبارة عن نماء طبيعي، فأرسطو كان يرى أن الإنسان كائن سياسي بطبعه وان الدولة نشأت كنتيجة طبيعية لتطور الأسرة الأصلية لقرية وبترابط عدة قرى نشأت الدولة[3]، أما أفلاطون فقد رأى أن الدولة نشأت كنتيجة طبيعية لاختلاف حاجات ورغبات الناس ولعجز الفرد عن سد حاجاته بنفسه وحاجته للآخرين وعلى هذا التعاون جاءت الدولة لتنظيم تبادل الخدمات بين الأفراد ولسد حاجاتهم وبذلك قدم أفلاطون تصوره للدولة على أنها نظام للخدمات المتبادلة يقوم كل عضو فيه بقدر من الأخذ والعطاء ومهمة الدولة عند أفلاطون تركزت في تحقيق التوافق بين عمل الأفراد[4].

أما ماكس فيبر (max weber) فقد عرف الدولة على أنها " البنية أو التجمع السياسي الذي يدعي بنجاح احتكار الإكراه المادي المشروع"[5]، أما دانيال باب (Daniel papp) فقد عرفها على أنها " كيان محدد جغرافيا يحكم بواسطة سلطة مركزية لها القدرة على وضع القوانين والأحكام والقرارات وتقوية هذه القوانين والأحكام والقرارات داخل حدودها، وكذلك الدولة هي كيان قانوني، معترف به من القانون الدولي كوحدة أساسية في صناعة القرار في النظام القانوني الدولي"[6].

---

[1] ناظم عبد الواحد الجاسور، **موسوعة علم السياسة**، مرجع سابق، ص194

[2] محمد عبد المعز نصر، **في النظريات والنظم السياسية**، بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1973، ص 15

[3] المرجع السابق، ص 9

[4] نظام بركات وعثمان الرواف ومحمد الحلوة، **مبادئ علم السياسة**، الرياض: دار الكرمل للنشر والتوزيع، 1989، ص 40

[5] عامر مصباح، **معجم العلوم السياسية والعلاقات الدولية**، القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2010، ص 94

[6] المرجع السابق، ص 93

وهناك بعض التعريفات التي صاغها بعض الكتاب والمفكرين العرب فقد عرفها صادق أبو هيف على أنها " مجموعة من الأفراد يقيمون بصفة دائمة في إقليم معين وتسيطر عليهم هيئة حاكمة ذات سيادة " أما إحسان هندي فقد ذهب إلى تعريفها على أنها " جماعة من البشر يعيشون بشكل مستقر فوق ارض مُشتركة ومُحددة خاصة بهم، ويخضعون في ذلك إلى الهيئة السياسية المنبثقة عنهم "[1]، في حين عرفها السعيد الدقاق بأنها " تجمع بشري يقيم على درجة الدوام بنية الاستقرار فوق إقليم معين، وتقوم بينهم سلطة سياسية تنظم العلاقات داخل هذا المجتمع كما تتولى تمثيله في مواجهة الآخرين "[2]، أما تعريف الدولة كما ورد في معجم المصطلحات السياسية والإستراتيجية فقد جاء على أنها " الشكل السياسي للمجتمعات، وهي السلطة التي تنظم العلاقات الاجتماعية وتصوغ القوانين وتنفذها، وتقوم الدولة على نوع من الاتفاق أو الإجماع أو العلاقات المحددة بين الحاكم والمحكوم، ولها أربع أركان هي: الشعب والأرض والسيادة والاعتراف الدولي"[3].

3.1 عناصر الدولة

بعد أن تناولنا بإيجاز مفهوم الدولة من وجهة نظر بعض فلاسفة الفكر السياسي على مختلف العصور لاحظنا أن الدولة وبالرغم من اختلاف التعريفات التي قدمها فلاسفة الفكر السياسي إلا أن جميع وجهات النظر تتفق على أن الدولة تتكون من ثلاثة أركان أو عناصر رئيسية هي:

أولاً: الأرض أو (الإقليم)

وهي المساحة الجغرافية التي يستقر عليها الشعب ويمارس فيها نشاطاته بغض النظر عن حجم ذلك الإقليم كما لا يُشترط فيه أن يكون بقعة مُتصلة فقد تكون البقعة اليابسة عبارة عن

---

[1] عامر مصباح، **معجم العلوم السياسية والعلاقات الدولية** مرجع سابق، ص 95

[2] المرجع السابق، ص 94

[3] إسماعيل عبد الفتاح، **معجم المصطلحات السياسية والإستراتيجية**، ط1، القاهرة: العربي للتوزيع والنشر، 2008 ص142

عدة أجزاء تفصلها عن بعضها البعض بحار أو انهار، كما لا يقتصر الإقليم على البقعة اليابسة التي يقطنها الشعب بل يشتمل إلى جانب اليابسة على الاقليم المائي والذي يعني ذلك الجزء من البحار الملاصقة لحدود الدولة والذي يسمى بالبحر الإقليمي أو المياه الإقليمية للدولة والتي استقر العرف الدولي على أن تكون هذه المساحة خاضعة لسيادة الدولة، بالإضافة إلى الاقليم الجوي والذي يعني ذلك الفضاء الجوي الذي يعلو الإقليمين الأرضي والبحري والذي تفرض الدولة عليه كامل سيادتها[1].

ثانياً: الشعب أو (السكان)

لا يمكن تصور دولة بدون شعب فهو عنصر أساسي لقيام الدولة ومع هذا ليس المقصود به مجموعة الأفراد التي تصادف وجودها على إقليم معين بل لا بد من توافر التجانس والرغبة في التعايش بين أفرادها وهناك عدة عوامل تساعد الأفراد على هذا التجانس مثل وحدة اللغة أو الأصل أو الدين أو العادات والتقاليد المُشتركة أو حتى وحدة المصالح كما لا يُشترط في الشعب عدداً مُعيناً بحد ذاته أو أن يدين أفراده بديانة واحدة، وهناك من يفرق بين الشعب الاجتماعي والذي يعني جماعة الأفراد الذين يقطنون إقليم الدولة وينتمون إليها ويحملون جنسيتها وبين الشعب السياسي والذي يقصد به الأفراد الذين يتمتعون بحق ممارسة الحقوق السياسية وخاصة حق الانتخاب وعليه فان الشعب بالمفهوم الاجتماعي أكثر اتساعا من الشعب بمفهومه السياسي[2].

ثالثاً: الحكومة أو (السلطة السياسية)

حتى تكون هناك دولة لا يكفي وجود إقليم يستقر عليه شعب بل لا بد من توافر الركن الأهم من أركان الدولة وهو وجود حكومة أو سلطة سياسية عليا تفرض هيمنتها على الاقليم والشعب معاً من خلال ما تضعه من قوانين وما تصدره من قرارات وتشريعات مُلزمة لأفرادها[3]، وهناك من يرى انه لا يكفي وجود الهيئة الحاكمة التي يخضع لها الأفراد بل لا بد

---

[1] نعمان احمد الخطيب، **الوجيز في النظم السياسية**، ط1، عمان: مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1999، ص 22- 25

[2] محمد محمد بدران، **النظم السياسية المعاصرة**، مرجع سابق، ص 34 – 35

[3] محمد رفعت عبد الوهاب، **مبادئ النظم السياسية**، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2002، ص 45

من حصول تلك الهيئة أو السلطة على قبول الأفراد واعترافهم بها وعليه فقيام الدولة أو تأسيس السلطة مرتبط حسب رأي أصحاب الفقه الدستوري برضا الأفراد[1].

وعليه فإذا كان اعتراف الأفراد بالسلطة الحاكمة شرطاً أساسياً لدى بعض أصحاب الفقه الدستوري لاكتمال العنصر الأهم من عناصر قيام الدولة من الناحية القانونية، فان هناك من يرى انه لكي تمارس الدولة سيادتها الخارجية والدخول في علاقات دولية لا بد لها من الحصول على الاعتراف الرسمي بها من دول المجتمع الدولي أو من عدد كاف منها، إذن فالاعتراف بالدولة من المجتمع الدولي في هذه الحالة لا يعتبر شرطاً أساسياً لوجودها من الناحية القانونية بل هو مجرد شرط لتستطيع الدولة من خلاله تبادل العلاقات السياسية والدبلوماسية مع الدول الأخرى، كما يفرق البعض بين الاعتراف بالدولة إذا توافرت أركانها وبين الاعتراف بحكومة جديدة لدولة قديمه قائمة ومُعترف بها كما في حالات وصول الحكومات عن طريق الانقلابات العسكرية أو الثورات التي لا تحظى بإجماع أو رضا جماهيري[2].

4.1 أشكال الدولة

لا شك انه في حالات كثيرة تم الخلط بين شكل الدولة وبين أنواع الحكومات والأنظمة السياسية فالدولة بحد ذاتها هي كيان قائم سبق وان تم تناول أركانها وعليه فالحكومة تعتبر احد أركان الدولة أما النظام السياسي فما هو إلا الشكل الذي تتخذه الحكومة لها، ولذلك تم التوافق على اعتبار توزيع السلطة وعملية اتخاذ القرارات في داخل الدولة كمعيار لتقسيم الدول إلى عدة أشكال وبناءً عليه فقد تم تقسيم الدول إلى شكلين رئيسيين[3].

أولاً: الدولة الموحدة أو (البسيطة)

عادةً ما يُقصد بالدولة الموحدة أو البسيطة تلك الدولة التي تكون فيها السلطة واحدة وكاملة من حيث الأساس والتركيب والممارسة وبحيث تُخاطب تلك السلطة جماعة بشرية موحدة

---

[1] نعمان احمد الخطيب، **الوجيز في النظم السياسية**، مرجع سابق، ص 27

[2] محمد رفعت عبد الوهاب، **مبادئ النظم السياسية**، مرجع سابق، ص 47

[3] نظام بركات واحمد ظاهر، **مدخل إلى العلوم السياسية**، مرجع سابق، ص 169

ومُتجانسة كما تغطي رقعة الدولة بكاملها، بمعنى أن الدولة الموحدة أو البسيطة تتمتع بحكومة واحدة تفرض سيطرتها على كامل إقليمها وأفرادها كما تمتاز الدولة الموحدة بوجود دستور واحد في زمن واحد باستثناء بعض الحالات التي تضطر فيها الحكومة إلى وضع تشريعات أو تنظيمات خاصة ببعض المناطق أو القطاعات السكانية بشرط أن يكون هذا الاستثناء مؤقتاً[1].

ثانياً: الدولة الاتحادية أو (المُركبة)

يُطلق مفهوم الدولة الاتحادية أو المُركبة عادةً على اتحاد دولتين أو أكثر وخضوع تلك الدول إلى سلطة سياسية مُشتركة، وقد دأب فقهاء علم السياسة إلى تقسيم الدول المُركبة إلى عدة أشكال وذلك حسب درجة توزيع السلطة السياسية بين الاتحاد والدول المكونة له[2].

يعتبر الاتحاد الشخصي احد أشكال الدولة المركبة حيث يقوم هذا الاتحاد بين دولتين أو أكثر تحت عرش واحد مع احتفاظ كل دولة بشخصيتها الدولية ودستورها الخاص بها بمعنى أن كل دولة تتمتع بسيادتها الكاملة أي أن الرئيس هو المظهر الوحيد لهذا النوع من الاتحادات والذي لا يفضي إلى إقامة دولة واحدة، وهناك الاتحاد الفعلي أو الحقيقي وهو الاتحاد الذي يقوم بين دولتين أو أكثر تخضع لرئيس واحد وتندمج في دولة واحدة وهذا النوع من الاتحاد يؤدي إلى إنشاء رابطة قوية بين دول الاتحاد بعد توحيدها من الناحية الخارجية فقط في حين تحتفظ كل دولة بدستورها الخاص ونظام حكمها الداخلي[3].

وهناك أيضا الاتحاد المركزي (الفيدرالي) وحسب هذا الاتحاد فان الدول الداخلة فيه تندمج في دولة جديدة ذات دستور جديد متفق عليه بين دول الاتحاد وبحسب هذا الاتحاد فان الدولة المُشتركة فيه تتنازل عن سيادتها الخارجية لصالح الدولة الجديدة كما تقوم بالتنازل لها عن جزء من سيادتها الداخلية وبموجب هذا النوع من الاتحادات تنشأ دولة جديدة ذات شخصية

---

[1] **موسوعة العلوم السياسية**، ج، تحرير محمد محمود ربيع وإسماعيل صبري مقلد، الكويت: جامعة الكويت،1994، ص 518

[2] محمد محمد بدران، **النظم السياسية المعاصرة**، مرجع سابق، ص 115

[3] نعمان احمد الخطيب، **الوجيز في النظم السياسية**، مرجع سابق، ص ص 79 – 81

دولية واحدة وحكومة مركزية واحدة، وأخيراً الاتحاد الاستقلالي (الكونفدرالي) وهو عبارة عن مُعاهدة بين مجموعة من الدول المُستقلة يتم الاتفاق من خلالها على تنظيم العلاقات الاقتصادية والسياسية والعسكرية فيما بينها، وبناءً على تلك المُعاهدة يتم إنشاء مؤسسة اتحادية تتكون من ممثلين عن الدول المكونة لذلك الاتحاد مع احتفاظ كل دولة باستقلالها وسيادتها وحكومتها كما يحق لها الانسحاب من هذه المعاهدة أو الاتحاد[1].

5.1 مفهوم النظام السياسي

1.5.1 تطور المفهوم

يُرجع ثامر الخزرجي تطور مدلول النظام السياسي إلى اتساع أنشطة السلطة السياسية الحاكمة نفسها فبينما كانت تقتصر أنشطتها في الماضي على حماية الدولة من الاعتداءات الخارجية وضمان الأمن في الداخل وإشباع الحاجات الأساسية للإفراد أي بمعنى انه كان لكل من السياسة والاجتماع مجاله الخاص، ومع مرور الزمن أصبح نشاط الدولة أو السلطة الحاكمة يتسع شيئا فشيء حتى تدخلت الدولة في مجالات كانت محظورة عليها، وعليه فقد اتسعت فكرة السياسة حتى دخلت فيها العناصر الاجتماعية وأصبح المدلول السياسي يشتمل على كل ما له تأثير على النظام الاجتماعي كما أصبح النظام الاجتماعي بدوره عنصراً أساسياً في النظام السياسي[2].

2.5.1 مفهوم النظام السياسي

يُعتبر مفهوم النظام السياسي كغيره من مفاهيم العلوم الاجتماعية التي لا يوجد تعريف مُحدد وثابت لها فهو مفهوم فضفاض يشتمل على أكثر من دلالة وتعريف وذلك حسب النظرة التي ينظر إليه من خلالها كل مُفكر، وقد كانت هناك محاولات عديدة من جانب فقهاء الفكر

---

[1] نظام بركات واحمد ظاهر، **مدخل إلى العلوم السياسية**، مرجع سابق، ص ص 171 – 172

[2] ثامر كامل محمد الخزرجي، **النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة**، ط1، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004، ص ص 25 – 26

السياسي حددت في نهاية المطاف معنيين للنظام السياسي احدها المعنى الضيق وهو التعريف التقليدي والمعنى الواسع وهو التعريف الحديث[1].

1.2.5.1 المعنى الضيق

يذهب العديد من الكتاب وخاصة أنصار المدرسة الدستورية إلى تفسير النظام السياسي بمعناه التقليدي والذي يراد به نظام الحكم الذي يسود دولة ما[2]، وعليه فان النظام السياسي من وجهة نظرهم يكون مرادفا للقانون الدستوري الذي يتضمن مجموعة القواعد التي تحدد نظام الحكم من حيث تنظيم السلطات العامة وتحديد اختصاصاتها وكذلك تحديد حقوق وواجبات الأفراد في الدولة، أي أن أنصار هذه المدرسة يفهمون النظام السياسي على انه المؤسسات السياسية وخاصة مؤسسة الحكومة كما ذهب فريق آخر منهم إلى القول بان النظام السياسي هو الشكل الذي تتحدد فيه العلاقة بين الحكام والمحكومين وبذلك فالنظام السياسي من وجهة نظرهم يشتمل على الوسيلة التي يتم من خلالها الوصول إلى السلطة بالإضافة إلى كيفية ممارسة السلطات[3].

2.2.5.1 المعنى الواسع

المعنى الواسع لمفهوم النظام السياسي أعم وأشمل من المعنى الضيق الذي تم توضيحه فهو يهتم بدراسة مختلف أنظمة الحكم في مختلف الدول المعاصرة ليس من زاوية القواعد الوضعية المطبقة كما هو الحال في معناه الضيق بل يتعداها ليشتمل على دراسة كافة المبادئ السياسية والاقتصادية والفلسفية والاجتماعية التي تسود تلك الدول، وعليه فلم يُعد هناك أي ترادف بين النظام السياسي والقانون الدستوري كما لم يُعد شكل الحكومة هو الذي يُحدد النظام السياسي للدولة بل أصبح مُجرد احد العناصر التي تتداخل معاً من اجل تكييف النظام السياسي في دولة ما، أي أن القواعد الدستورية حسب هذا المعنى لم تعد تُعين نظام السلطة العامة

---

[1] ثامر كامل محمد الخزرجي، **النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة**، ص21

[2] علي احمد عبد القادر وكمال المنوفي، **النظريات والنظم السياسية**، ط1، القاهرة: دار نهضة الشرق، 2002، ص 118

[3] ثامر كامل محمد الخزرجي، **النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة**، مرجع سابق، ص ص 21 – 22

ووسائل سيرها بل أصبحت مجرد إدارة ينفذ الحاكم من خلالها فلسفته السياسية والاقتصادية والاجتماعية[1].

إذن بعد تناولنا لتطور مفهوم النظام السياسي والوقوف على التغيُرات التي اشتملها هذا المفهوم والمُقارنة بين وجهات النظر المختلفة التي تناولته يتوجب علينا أن نستعرض عدداً من التعريفات التي وضعها بعض فقهاء الفكر السياسي لمفهوم النظام السياسي قبل الذهاب إلى توضيح أشكال الأنظمة السياسية المختلفة والمُتعارف عليها في واقعنا السياسي الحالي.

فالنظام السياسي كما عرفه موريس ديفورجيه هو" مجموعة الحلول اللازمة لمواجهة المشاكل التي تثيرها قيام الهيئات الحاكمة وتنظيمها في هيئة اجتماعية معينة"[2]، أما دافيد ايستون فقد عرف النظام السياسي بأنه " مجموعة الظواهر التي تكون نظاما فرعيا من النظام الاجتماعي الرئيسي، ولكن هذه الظواهر تتعلق بالنشاط السياسي في الجماعة باعتباره جزءا من حياة هذه الجماعة..."[3]، في حين ذهب ألموند إلى تعريفه بأنه " ذلك النظام الذي يتضمن التداخلات المتواجدة في جميع المجتمعات المتعلقة والتي يقدم من خلالها الوظائف، وذلك بواسطة استخدام القوة الإجبارية الشرعية أو التهديد باستخدامها "[4].

وهناك بعض التعريفات التي صاغها بعض الكتاب والمفكرين العرب لمفهوم النظام السياسي منها تعريف إبراهيم درويش حيث عرفه بأنه " مجموعة الأنماط المتداخلة، والمتشابكة والمتعلقة بعمليات صنع القرارات. والتي تترجم أهداف وخلافات، ومنازعات المجتمع الناتجة من خلال الجسم العقائدي الذي أضفى الشرعية على القوة السياسية فحولها إلى سلطات مقبولة من الجامعات السياسية تمثلت في المؤسسات السياسية "[5]، أما كمال المنوفي فقد عرفه بأنه " مجموعة من التفاعلات وشبكة معقدة من العلاقات الإنسانية تتضمن عناصر القوة أو السلطة أو

---

[1] ثامر كامل محمد الخزرجي، **النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة**، مرجع سابق، ص ص 22 – 23

[2] جمال محمد أبو شنب، **النظم والمؤسسات السياسية**، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2007، ص 22

[3] عامر مصباح، **معجم العلوم السياسية والعلاقات الدولية**، مرجع سابق، ص 311

[4] محمد نصر مهنا، **في نظرية الدولة والنظم السياسية**، مرجع سابق، ص 346

[5] ناظم عبد الواحد الجاسور، **موسوعة علم السياسة**، مرجع سابق، ص 365

الحكم "[1]، وهناك من عرفه على انه " مجموعة المؤسسات والقوى الرسمية وغير الرسمية التي تقوم بمهمة ممارسة السلطة في الدولة، والتي تتوزع بينها آلية التقرير السياسي "[2].

3.5.1 أشكال الأنظمة السياسية

1.3.5.1 النظام البرلماني

تُعتبر انجلترا المولد الأصلي لهذا الشكل من الأنظمة السياسية كما كانت أيضا الموطن الأصلي لولادة النظام الديمقراطي النيابي[3]، ولا زال النظام البرلماني الأكثر شيوعا وانتشارا بين مختلف الأنظمة السياسية في دول العالم الديمقراطية النيابية وسبب تسمية النظام البرلماني بهذا الاسم غير عائدة إلى كونه نظام يوجد به برلمان لان جميع الأنظمة السياسية النيابية يوجد بها برلمانات منتخبة من الشعب بل إن ما يميزه عن غيره هو أسلوب الفصل بين السلطات حيث لا يُعتبر هذا الفصل فصلا مطلقا يجعل كل سلطة مستقلة وبعيدة عن السلطة الأخرى وخاصة الفصل بين السلطتين التنفيذية والتشريعية وإنما يكون هذا الفصل مرنا ونسبيا بحيث تكون هناك علاقة تعاون ورقابة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية أي بين الحكومة والبرلمان[4].

تتكون السلطة التنفيذية في النظام النيابي من جهازين هما رئيس الدولة والوزارة أما رئيس الدولة فسواء كان ملكا أو رئيسا والذي يعتبر دوره محدودا وتنحصر اختصاصاته في الحفاظ على التوازن بين السلطات ويكون مجردا من أي دور فعال كما هو الحال في بريطانيا يتولى بعض الاختصاصات التي يمارسها عن طريق وزرائه كما في دول أخرى، كما يتمتع الرئيس في النظام البرلماني بحق تعيين رئيس الوزراء والوزراء وإقالتهم ولكن هذا الحق ليس مطلقا إذ عليه مراعاة الأغلبية الحزبية في البرلمان، أما الوزارة في النظام البرلماني وهي المحور الفعال والمسئول عن العملية السياسية وفق هذا النظام سواء كانت هذه المسؤولية

---

[1] احمد فارس عودة، **مقارنة النظم السياسية: دراسة تحليلية**، ط2، د.م: المؤلف، 2009، ص ص 64 – 65

[2] محمد محمد بدران، **النظم السياسية المعاصرة**، مرجع سابق، ص 14

[3] محمد رفعت عبد الوهاب، **مبادئ النظم السياسية**، مرجع سابق، ص 311

[4] المرجع السابق، ص 297

تضامنية لهيئة الوزارة بأكملها أم مسؤولية فردية تقع على كل وزير ويتحملها منفردا، كما تتكون الوزارة من رئيس الوزارة رئيسا وعدد من الوزراء وذلك حسب ما تقتضيه المصلحة العامة[1].

2.3.5.1 النظام الرئاسي

تُعتبر الولايات المتحدة الأمريكية المولد الأصلي لهذا الشكل من الأنظمة السياسية حيث كتبت أركان هذا النظام وخصائصه الأساسية في الدستور الأمريكي الذي تم وضعه عام 1787، ويتميز النظام الرئاسي عن غيره من الأنظمة السياسية بالفصل التام والمطلق بين السلطات وخاصة في العلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية إلا في حالات استثنائية محدودة قد تكون مكتوبة في نصوص الدساتير، وعليه فالنظام الرئاسي يتميز عن نظيره البرلماني بفردية السلطة التنفيذية أي بمعنى أن رئيس الجمهورية هو الذي يتولى ويمارس السلطة التنفيذية وفق الدستور وهي مركزة في يده فهو رئيس للدولة وللحكومة كما يخلو هذا النظام من مجلس وزراء أو رئيس وزراء كما هو الحال في النظام البرلماني[2].

إذن يقوم النظام الرئاسي على مبدأ الفصل التام والكامل بين السلطتين التنفيذية والتشريعية ودون أي تداخل بينهما أو أي وجود لأي نوع من الرقابة أو التعاون وعليه فوفق هذا النظام لا يجوز الجمع بين المنصب الوزاري وعضوية البرلمان وعادة ما يطلق على الوزير (السكرتير المُعاون)، كما لا يجوز للوزراء دخول البرلمان لشرح سياسة الرئيس أو الدفاع عنها كما ليس من حق الرئيس أن يقترح أي قوانين على البرلمان وليس للسلطة التنفيذية أي دور في إعداد الموازنة العامة للدولة بل هي من حق البرلمان، كما لا يوجد للبرلمان أي دور رقابي على الرئيس وهو غير مسئول سياسيا أمامه[3].

---

[1] نعمان احمد الخطيب، **الوجيز في النظم السياسية**، مرجع سابق، ص ص 376 – 379

[2] محمد رفعت عبد الوهاب، **مبادئ النظم السياسية**، مرجع سابق، ص ص 314 – 316

[3] المرجع السابق، ص ص 317 – 318

3.3.5.1 نظام حكومة الجمعية النيابية

يُقدم الفقه الدستوري سويسرا على اعتبارها الموطن الذي نشأ واستقر فيه نظام حكومة الجمعية النيابية وهي تكاد تكون الدولة الوحيدة إلى الآن التي يُطبق فيها هذا النظام بالرغم من أن فرنسا عرفت تطبيق هذا النوع من الأنظمة لفترات محدودة في تاريخها الثوري في نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر[1].

بعكس النظام البرلماني الذي يقوم على مبدأ الفصل غير التام بين السلطتين التنفيذية والتشريعية والنظام الرئاسي الذي يقوم على مبدأ الفصل التام والمطلق بينهما فان نظام حكومة الجمعية النيابي يقوم على مبدأ عدم المساواة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية بل ترجيح كفة السلطة التشريعية على السلطة التنفيذية، حيث يتم وفق هذا النظام دمج السلطتين في يد السلطة التشريعية ولصالحها فتتولى بذلك الوظيفية التشريعية كما وتعهد بالوظيفة التنفيذية إلى هيئة أخرى تكون تحت إشرافها ورقابتها، والفكرة التي يحملها هذا النظام هي وجوب احتلال السلطة المنتخبة لمكان الصدارة في الدولة وان تمارس الكلمة العليا في إدارة شؤونها باعتبارها المُمثل الحقيقي للشعب والمسئولة عن تنفيذ إرادته ومشيئته[2].

4.3.5.1 النظام شبه الرئاسي

عُرف هذا النوع من الأنظمة لأول مرة في فرنسا في عهد حكومة (ديجول) حيث أخذت فرنسا في أواخر الخمسينيات من القرن العشرين بالاتجاه نحو تقوية سلطات الرئيس حيث وضعت دستورا تم الموافقة عليه في الاستفتاء الشعبي الذي اجري عام (1958) والذي تم إجراء بعض التعديلات عليه في عام (1962) وهذا الدستور يقوم على سلطة التشريع وهو مكون من مجلسين هما الجمعية الوطنية وهي نيابية ينتخب أعضائها كل خمس سنوات ومجلس الشيوخ الذي ينتخبه ممثلو المُحافظات والأقاليم وأعضاء المجالس البلدية والمحلية كانتخاب غير مباشر

---

[1] محمد رفعت عبد الوهاب، **مبادئ النظم السياسية**، مرجع اسابق، ص ص 335 – 336

[2] نعمان احمد الخطيب، **الوجيز في النظم السياسية**، مرجع سابق، ص ص 386 – 387

كل تسع سنوات ورئيس مجلس الشيوخ هو الذي يحل مكان رئيس الدولة في حالات الوفاة أو العجز عن إمكانية القيام بدوره[1].

في هذا النظام تكون السلطة التنفيذية بيد الرئيس والحكومة حيث يمتلك الرئيس حق تعيين الوزراء وإقالتهم كذلك حق الاعتراض على تشريعات الجمعية وحلها بعد استشارة رئيسها ومجلس الشيوخ وكذلك الاعتراض على تشريعات البرلمان، كما يملك الرئيس حق اللجوء إلى الاستفتاء الشعبي العام للبت في المسائل العامة والهامة وعليه فان الرئيس يتمتع بسلطات هائلة، أما الوزارة فتأتي إلى جانب الرئيس لتُشاركه الوظيفة التنفيذية بشرط أن لا يُسمح للوزير أن يكون عضواً في الجمعية، أما البرلمان بمجلسيه الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ فله حق التصديق على المعاهدات وميزانية الدولة العمومية وإعلان الحرب وبقي أن نُشير إلى أن مجلس الشيوخ في هذا النظام يتمتع بسلطات أكبر من سلطات الجمعية الوطنية[2].

6.1 مفهوم الدولة المدنية

1.6.1 نشأة المفهوم

هُناك من يرى أن مفهوم الدولة المدنية هو مصري النشأة حيث يُرجع أصحاب هذا الاتجاه أصل مفهوم الدولة المدنية إلى الإسلاميين في مصر وعليه فهو لا ينتمي إلى علم السياسة أو فلسفتها ويرون أن هذا المفهوم استعمله الإسلاميون بعد ثورة يوليو عام 1952 ليكون تعبيرا حقيقيا عن حقيقية الدولة الإسلامية ولمواجهة الحكم العسكري الذي تمثل في استيلاء الضباط الأحرار آنذاك على السلطة في مصر واخذ هذا الاستعمال يتكرر وبشكل واسع في العقدين الأخيرين من القرن العشرين. والعلمانيون استعملوا هذا المصطلح للدلالة على الدولة الوطنية الحديثة والتي يراد منها فصل الدين عن الدولة كما يرى أصحاب هذا الاتجاه أن المفكرين الإسلاميين أمثال حسن البنا وسيد قطب قد عملوا على تأصيل هذا المصطلح انطلاقاً من افتراضهم بأن الدولة الإسلامية لم تكن دولة دينية وإنما دولة مدنية ذات مرجعية إسلامية

[1] عادل ثابت، **النظم السياسية**، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2007، ص122

[2] المرجع السابق، ص 123

ويعتبرون سيد قطب هو أول من عمل على تأصيل هذا المصطلح متأثراً بأبي الأعلى المودودي وأبي الحسن الندوي[1].

وهُناك اتجاه آخر تمثله اغلب الدراسات التي تناولت مفهوم الدولة المدنية ويرى أصحابه أن مفهوم الدولة المدنية هو غربي النشأة والأصل وانه ولد نتيجة للصراع الذي كان دائرا بين الكنيسة والعلم في تلك الحقبة المُظلمة التي عاشتها أوروبا إبان العصور المُظلمة، ولعل المقصود بالدولة المدنية كما أشارت تلك المصادر أنها تعني الفصل الكامل بين القوانين والتشريعات والأجهزة عن تدخلات الكنيسة التي كانت تُمثل الدين في أوروبا في تلك الحُقبة، وبناءً على هذا فهي باختصار تعني الدولة العلمانية التي لا صلة لها بدين يحكمها أو ما بات يُعرف في أدبيات السياسة الحديثة فصل الدين عن السياسة أو فصل الدين عن الدولة[2].

2.6.1 دلالات المفهوم

للدولة المدنية في مفهومها الغربي عدة دلالات فهناك من يقول في تفسيره للدولة المدنية بأنها " التعليم الحديث واستخدام التقنية المعاصرة في شتى مناحي الحياة والإدارة الحديثة والتوسع في العمارة وإنشاء الطرق السريعة " وهناك من يقول بأنها " الدولة غير العسكرية أو البوليسية فيزعم أن كل دولة ليست مدنية هي دولة بوليسية قائمة على القمع والظلم بغض النظر عن أي انتماء عقدي "[3].

وهناك اتجاه آخر يرى أن الدولة المدنية إنما نشأت كمفهوم مقابل للدولة الدينية أي الدولة التي كان يحكمها رجال الدين[4]، ويرى الباحث أن هذا الاتجاه هو الأقرب للصواب وعليه

---

[1] جاد الكريم الجباعي، مقالة بعنوان " الدولة المدنية تلفيق فكري وتلبيس سياسي "، موقع صحيفة حريات، نشرت بتاريخ: 2012/7/23، انظر الرابط التالي: http://www.hurriyatsudan.com/?p=71590

[2] محمد بن موسى العامري، مقالة بعنوان " الدولة الإسلامية والدولة المدنية " شبكة البيضاء الإخبارية، نشرت بتاريخ 2011/4/19، انظر الرابط التالي: http://www.albidaweb.com

[3] حاتم بن حسن الديب، **ماذا تعرف عن الدولة الإسلامية – المدنية – الديمقراطية– العلمانية – الليبرالية – الثيوقراطية**، ط1، شبين الكوم: مؤسسة الصحابة للطبع والنشر والتوزيع، 2011، ص 17

[4] أبو فهر السلفي، **الدولة المدنية مفاهيم وأحكام**، ط1،د.م، دار علم النوادر والعصرية للنشر والتوزيع، 2011، ص 25

فان معظم المفكرين السياسيين الأوائل في أوروبا أمثال مكيافيلي (Machiavelli) وتوماس هوبز (Thomas Hobbes) وجون لوك (John Locke) قد بنوا تصوراتهم للدولة على هذا الأساس ويمكن الاستدلال على ذلك كما يرى الباحث بإلقاء نظرة مُقتضبة حول أفكار هؤلاء المفكرين.

فهذا ميكيافلي (1469 – 1527) يؤسس في كتابه (الأمير) لدولة غير دينية تتحرر من قيد الدين أو أي منظومة قيمية أو أخلاقية أخرى وفي الباب التاسع من نفس الكتاب يقول: " الحالات التي يرتفع فيها المواطن إلى مرتبة الإمارة، لا عن طريق الجريمة أو العنف الذي لا يحتمل، بل عن طريق تأييد رفاقه المواطنين، وهذه الحالة هي التي ندعوها بالإمارات المدنية"[1]. وبهذا يكون ميكيافلي قد شارك في وضع أسس الدولة المدنية في إرسائه لمعنيين هما تحديد المُطلق الديني أو القيمي وتوضيح آلية اختيار الأمير عبر الإرادة الشعبية.

أما توماس هوبز (1588– 1679) فهو أيضا دعا إلى فصل الدين عن الدولة ولكنه رأى أنه لا مانع من أن تكون قوانين وأحكام الدين قانونا يحكم في الناس بشرط أن يكون ذلك باختيار السلطة المدنية ولا يُفرض عليها من قبل المؤسسة الدينية ويتحول عندها النص المقدس إلى قانون مدني ومنه يستمد قوته لا من حيث كونه نصا دينيا[2]، أما جون لوك (1632 – 1704) وهو آخر الفلاسفة المُنظرين للدولة المدنية فقد دعا إلى دولة تقوم على مؤسسات المجتمع المدني والعقد القائم بين الإفراد وبين السلطة العليا التي تصل لمنصبها عن طريق الانتخاب وبأغلبية الشعب، كما دعا إلى مبدأ فصل السلطات وحق الشعوب في الاعتراض والثورة، وبهذا يكون قد أعطى صورة مُتكاملة لمفهوم الدولة المدنية وقد دافع عن مبدأ فصل الدين عن الدولة بقوة حيث قال: " ليس من حق احد أن يقتحم باسم الدين الحقوق المدنية والأمور الدنيوية "[3].

---

[1] نيقولو مكيافيللي ، **الأمير**، ط11، بيروت: دار الآفاق الجديدة، 1979، ص 103

[2] أبو فهر السلفي، **الدولة المدنية مفاهيم وأحكام**، مرجع سابق، ص 42

[3] المرجع السابق، ص ص 45 46

3.6.1 مفهوم الدولة المدنية بشكل عام

بالرجوع إلى دلالات المفهوم سابقة الذكر ومحاولة فهمها وتحليلها تبين للباحث أن الاتجاه الذي فسر أصحابه مفهوم الدولة المدنية على أنها تعني " التعليم الحديث واستخدام التقنية المُعاصرة في شتى مناحي الحياة والإدارة الحديثة والتوسع في العمارة وإنشاء الطرق السريعة " أن هذا المدلول هو ابعد ما يكون تعبيراً عن دولة أو طريقة حكم بقدر ما يوحي بأنه الدولة الحديثة أو احد الأساليب الحديثة في إدارة الدول، ويعتقد الباحث أن هذا التفسير الذي حاول أصحاب هذا الاتجاه أن يلصقوه بمفهوم الدولة المدنية هو اقرب لمفاهيم التنمية الشاملة أو المُستدامة منه على مفهوم الدولة المدنية.

بناءً على ما سبق يرى الباحث أن الاتجاهين الآخرين اللذين يفسرا الدولة المدنية على أنها دولة تقابل الدولة الدينية أو الدولة العسكرية هما الأقرب للصواب وعليه يرى الباحث أن ينطلق من خلالهما لمحاولة الوصول إلى مفهوم الدولة المدنية على الرغم من إدراك الباحث أن حداثة هذا المفهوم تجعله كغيره من مفاهيم العلوم الاجتماعية والسياسية التي تمتاز بالغموض كما يعتبره من أكثر المفاهيم السياسية إثارة للجدل.

يعرف هشام عبد العزيز الدولة المدنية على أنها " دولة المواطنة وسيادة القانون، التي تُعطى فيها الحقوق والواجبات على أساس المواطنة، فلا يكون فيها التمييز بين المواطنين بسبب الدين أو اللغة أو اللون أو العرق، وهي كذلك التي تضمن كفالة حقوق الإنسان وحرياته الأساسية واحترام التعددية، والتداول السلمي للسلطة، وأن تستمد السلطة شرعيتها من اختيار الجماهير، وتخضع للمحاسبة من قِبَل الشعب أو نوابه "[1]، بينما عرفها يحيى الجمل على أنها " الدولة التي تكون الإرادة فيها للناس وفكرهم، ذلك أن الدولة المدنية تقوم على مبدأ أساسي مقتضاه أن إرادة الناس هي مصدر كل السلطات ومرجعيتها القانونية "[2]، أما الغربيون فقد

---

[1] هشام مصطفى عبد العزيز، مقالة بعنوان " الدولة المدنية بين الإسلام والعلمانية "، ج1، منتدى الإسلام اليوم، نشرت بتاريخ 2011/2/15، انظر الرابط التالي: http://muntada.islamtoday.net/t88503.html

[2] رائد الدبعي، **أساليب التغيير السياسي لدى حركات الإسلام السياسي، إخوان مصر نموذجا 1928– 2005**، مرجع سابق، ص 37

عرفوها على أنها " الدولة التي تستقل بشؤونها عن هيمنة وتدخل الكنيسة وهي بذلك الدولة التي تضع قوانينها حسب المصالح والانتخابات والأجهزة فيها لا تخضع لتدخل الكنيسة ولا الجيش نفسه "[1].

وآخرون يعرفون الدولة المدنية على أنها " الدولة التي تقوم على المواطنة وتعدد الأديان والمذاهب وسيادة القانون"، وهناك من يرى أنها " الدولة التي يحكم فيها أهل الاختصاص في الحكم والإدارة والسياسة والاقتصاد...، وليس علماء الدين بالتعبير الإسلامي أو (رجال الدين) بالتعبير المسيحي ". في حين ذهب آخرون في تعريفهم للدولة المدنية على أنها " دولة المؤسسات التي تمثل الإنسان بمختلف أطيافه الفكرية والثقافية والأيديولوجية داخل محيط حر لا سيطرة فيه لفئة واحدة على بقية فئات المجتمع الأخرى،....."[2].

أما عارف الصبري فقد عرفها على أنها " مصطلح سياسي يطلق بمقابل الدولة الدينية "الثيوقراطية" ويطلق على الدولة العلمانية اللادينية، التي لا تقبل بالاحتكام إلى أي مرجعية دينية، وإنما تعرف قوانينها بالقوانين المدنية، أي القوانين التي يضعها البشر دون الاعتماد على أي مصادر دينية، وتقوم هذه القوانين على أساس عدم التمييز بين المواطنين سواء من حيث الجنس أو اللون أو الدين أو العرق أو اللغة "[3]. وقد ذهب خالد يونس خالد في رؤيته للدولة المدنية إلى أنها هي الدولة التي مهمتها الحفاظ على أعضاء المجتمع كافة بغض النظر عن قوميتهم أو ديانتهم أو جنسهم أو فكرهم وهي تلك الدولة التي تضمن لهم كافة الحقوق والحريات وتساوي بينهم في الحقوق والواجبات على اعتبارهم متساويين كما يعتبرها دولة مواطنة تقوم على قاعدة ديمقراطية[4]. أما موسى العامري فقد عرفها بأنها " الفصل الكامل بين القوانين

---

[1] وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، **إشكالية العلاقة بين الدين والسياسة مؤتمر بيت المقدس الإسلامي الدولي الثالث**، تحرير محمود سعيد أشقر وخالد الزواوي، ج1، القدس: وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، 2012 إبراهيم خليل عليان، في " الدولة الدينية والدولة المدنية"، ص ص 77 – 101، ص90

[2] إسماعيل علي السهيلي، احمد عبد الواحد الزنداني، **مقاربات في الدولة المدنية والإسلامية السياقات الفكرية والإستراتيجية**، د.ن، د.م، 2011، ص ص 31 32

[3] عارف بن احمد الصبري، **الدولة المدنية الديمقراطية وخطرها على الثورات العربية**، د.ن، د.م، 2011، ص 31

[4] ندى فياض، **الدولة المدنية تجربة فؤاد شهاب في لبنان**، تقديم بسام ضو،ط1، بيروت: منتدى المعارف، 2011، ص 41

والتشريعات والأجهزة عن تدخلات الكنيسة التي تمثل الدين في الغرب فهي إذا باختصار تعني الدولة العلمانية التي لا صلة لها بدين يحكمها أو ما نطلق عليه تنحية الدين عن السياسة مطلقا"[1].

خلص الباحث إلى أن مفهوم الدولة المدنية كغيره من مفاهيم العلوم الاجتماعية التي يكتنفها الكثير من الغموض والتي يثار حولها الكثير من الجدل ولم يتم الاتفاق على تعريف محدد لها كما خلص إلى أن اغلب التيارات التي حاولت تفسير مفهوم الدولة المدنية قد انقسمت ما بين تيارات فسرته على انه يقابل مفهوم الدولة العسكرية أو البوليسية وتيارات ذهبت في تفسيرها للمفهوم على انه يقابل مفهوم الدولة الدينية، كما تبين للباحث أن جميع التيارات التي حاولت تفسير مفهوم الدولة المدنية ورغم اختلافها إلا أنها أجمعت على عدة مقومات وأسس تقوم عليها الدولة المدنية وهي المواطنة والمساواة وسيادة القانون والتعددية والتداول السلمي للسلطة ومحاسبة الحكومة وكفالة حقوق الإنسان وحرياته الأساسية.

وعليه يرى الباحث انه يمكن تعريف الدولة المدنية على أنها كل دولة لا يحكمها رجال الدين تحت أي مرجعية دينية أو رجال العسكر تحت أي مرجعية ثورية أو غيرها وإنما يحكمها حاكم مدني يتم اختياره مباشرة من قبل الأفراد حيث تقوم تلك الدولة على عدة مقومات ومبادئ كمبدأ المواطنة وسيادة القانون والمساواة بين المواطنين بغض النظر عن الاختلاف فيما بينهم في اللغة أو الدين أو الجنس أو العرق بالإضافة إلى مبادئ التعددية والتداول السلمي للسلطة وكفالة حقوق الإنسان وحرياته الأساسية.

7.1 مفهوم الدولة والنظام السياسي في الفكر السياسي والممارسة العربية

عند الحديث عن مفهوم الدولة والنظام السياسي في الفكر السياسي العربي يتوجب علينا التسليم بالحقيقة التي لا تدع معها مجالا للشك وهي أن جميع الكتابات والمحاولات العربية التي خرجت للنور حول هذا الموضوع لا تعدو كونها مداخلات جانبية أو ما هي إلا صورة من صور الترجمة أو النقل لتلك المفاهيم من بعض المفكرين أو المهتمين العرب، حيث عجز الفكر

[1] محمد بن موسى العامري، مقالة بعنوان " **الدولة الإسلامية والدولة المدنية** "، مرجع سابق

العربي حتى الآن عن صياغة اتجاه فكري مستقل يتم من خلاله تأسيس وبناء مدرسة فكرية عربية على غرار المدارس الفكرية الأوروبية وبذلك فان جميع ما صدر عن العرب بهذا الخصوص يبقى ضمن ما يمكن تسميته إعادة قولبة لمفاهيم ومفردات الفكر الغربي بما يتوافق مع معطيات الواقع العربي الذي يختلف عنه في البنى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والدينية وعليه وعند تناولنا لمفهومي الدولة والنظام السياسي في الفكر العربي نجد هناك خلطا بين الفكر والممارسة لهذه المفاهيم.

بناءً على ما سبق وفيما يتعلق بمفهوم الدولة يمكننا القول بأن مجال الفكر السياسي العربي يكاد يخلو من مركبات مفهوم الدولة على النمط الذي نراه في الفكر السياسي الغربي حيث لا زال مفهوم الدولة لدى العرب قاصرا وان محاولات المفكرين العرب بهذا الخصوص لا زالت تدور ضمن معالجة بعض القضايا التي تلامس الدولة أو تتناول وظائفها أو أشكالها، وإذا عدنا إلى كتابات رفاعة الطهطاوي نجده يتحدث عن الدولة التي تنهض على القوتين الحاكمة والمحكومة على اعتبارهما الركنيين الأساسيين لأي دولة ضمن دستور ينظم العلاقة بين تلك القوتين، في حين ذهب الأفغاني ومحمد عبده وغيرهما من المفكرين العرب في كتاباتهم عن الدولة إلى التركيز على وظائف الدولة وعناصرها ودون أي تحديد دقيق للمفهوم وعليه فقد بقيت محاولاتهم ضعيفة ومحدودة وبعيدة عن الإطار النظري[1].

إذن لا زال الفكر العربي قاصرا عن تقديم أي تصور شامل حول مفهوم الدولة العربية في الفكر السياسي العربي يواكب من خلاله ما قدمه الفلاسفة الغربيون حول مفهوم الدولة القطرية أو القومية وحول الأسباب التي حالت دون ذلك كما يراها احد المهتمين بهذا الشأن يمكن القول أن المفكرين العرب بدءوا كتاباتهم حول أنظمة الحكم والظواهر الاجتماعية في المراحل التاريخية التي بدأت فيها الدولة الإسلامية والمجتمع العربي بالانحسار والتحلل عكس الأوروبيين الذين واكبت كتاباتهم مراحل الصعود التاريخي للدولة والمجتمع في أوروبا، كما أن

[1] عمر كوش، مقالة بعنوان " تعيّنات الدولة في الفكر السياسي العربي "، على موقع المستقبل، العدد 4570، نشرت بتاريخ 2013/1/10، انظر الرابط التالي:http://www.almustaqbal.com/storiesv4.aspx?storyid=554330

الفكر السياسي العربي اقتصر في مضمونه على محاولات إيجاد الحلول والمعالجات للمشـــاكل المطروحة وتقديم المسكنات لها دون تقديم أي معالجات فكرية خالصة بالإضافة إلى أن الفكـــر السياسي العربي لا زال غائبا عنه أي بحث عن مفهوم الدولة بحد ذاتها وكذلك قضايا بناء الدولة القطرية أو القومية كمؤسسة أو فكر[1]، وهذا ما يؤكده ياسر قنصوه بقوله: " لكن المعالجات ومنذ بواكير عصر النهضة العربية في القرن التاسع عشر تبدو رؤى إصلاحية تتسم بالطابع النفعـــي أكثر من كونها حشد من الأفكار ووجهات النظر المتباينة والمختلفة التي تصب في نهاية المطاف في قالب نظري متماسك يعد نواه لنظرية سياسية عربية "[2].

أما فيما يتعلق بمفهوم النظام السياسي في الفكر السياسي العربـــي يمكننـــا القـــول انـــه وبالرغم من وجود بعض المحاولات لدى بعض الكتاب والمفكرون العرب أمثال إبراهيم درويش وكمال المنوفي في صياغة بعض التعريفات لمفهوم النظام السياسي إلا أن تلـــك المحـــاولات لا زالت عاجزة عن الولوج بنظرية سياسية عربية تضاهي النظريات الأوروبية التي تناولت مفهوم النظام السياسي وعليه فان الفكر السياسي العربي لا زال يخلو من أي مساهمة حقيقيـــة حـــول وجود رؤية فكرية عربية تتناول مفهوم النظام السياسي بعيدا عن النظريات الأوروبية، حيـــث لوحظ أن جميع الكتابات العربية في الفترة الأخيرة بهذا الشأن جاءت كمحاولة مـــن أصـــحابها لإعادة تأصيل مفهوم النظام السياسي إسلاميا وإرجاعه إلى الفكر الإسلامي الذي لا يختلف اثنان على انه قد خلا من أي طرح فكري حول هذا الموضوع.

أما عند الحديث عن الممارسة العربية لمفهومي الدولة والنظام السياسي فبالرغم من أن الدولة العربية التي لازالت دولة ريعية والتي لا زلنا نراها حتى الآن بشخص الحاكم لها لا شك أنها قطعت مراحل كثيرة في اقتباسها لمظاهر ومؤسسات وهيكلية الدولة الغربيـــة ذات الطـــابع الديمقراطي فإن الدولة العربية العصرية ولاقتصارها على ذلك لا زال ينظر إليها كونها مجـــرد

---

[1] أحمد يوسف القرعي، مقالة بعنوان " تحديات بناء الدولة في الفكر السياسي العربي "، على موقع القدس، نشرت بتاريخ: 2010/7/16، انظر الرابط التالي: http://www.alquds.com/news/article/view/id/188950

[2] ياسر قنصوه، مقالة بعنوان " المواطنة والدولة في الفكر العربي الحديث "، على موقع مجلة التسامح، انظر الرابط التالي: http://www.altasamoh.net/Article.asp?Id=331

جهاز مُستعار دون أي نظرية ولا تكتمل فيها شروط الدولة الحديثة[1]، والممارسة العملية لمفهومي الدولة والنظام السياسي في الواقع العربي تشير إلى أن الدولة العربية القطرية أو القومية وان كانت تختلف في قطريتها أو قوميتها عن مثيلتها الغربية إلا أنها لا زالت ضمن سياق إسقاط التجارب والنماذج الأوروبية ومحاولة تطبيقها وإنجاحها في مجتمعاتنا ودولنا العربية والناظر إلى الدساتير المعمول بها في واقعنا العربي يمكنه بسهولة لمس هذا الشيء.

خلاصة القول إن الفكر السياسي العربي لا زال حتى الآن يفتقد لمثل تلك النظريات الغربية التي أصلت لمفاهيم الدولة والنظام السياسي منذ قرون كما انه لا زال عاجزا حتى الآن أمام طرح أي تصورات جديدة لتلك المفاهيم بحيث تراعي الخصوصية العربية والإسلامية وتتوافق مع البنية الاجتماعية العربية التي تختلف بيئتها السياسية والثقافية والاقتصادية عن تلك البيئة التي عاشتها أوروبا في العصور التي شهدت تلك النظريات، وعليه يمكن القول ما دام الوعي السياسي الجماعي لدى العرب ينظر إلى تلك المفاهيم من نفس الزاوية التي نشأت من خلالها في المجتمعات الأوروبية وبعيدا عن الخصوصيات التي يمتاز بها موروثنا الثقافي عن المجتمعات الأوروبية وما دام هذا الوعي يدور في فلك الفلسفة الأوروبية فانه لا شك سيبقى خاليا من أي إسهامات فكرية حول تلك المفاهيم وغيرها من مفاهيم العلوم الاجتماعية والسياسية كما انه سيبقى عاجزا عن الصمود في وجه التغيرات والتحديثات التي تشهدها حقول العلوم الإنسانية لقرون قادمة.

[1] حسن أحمد الحجوي، مقالة بعنوان " مسوغات عقلنة الدولة في الوطن العربي "، على موقع مدونات ياهو، نشرت بتاريخ 2008/10/6، انظر الرابط التالي: http://goutaliezzedine.maktoobblog.com/1351628/عقلنة-الدولة-في-الوطن-العربي/

الفصل الثاني

ملامح الحياة السياسية العامة في مصر وثورة 25 يناير

الفصل الثاني

ملامح الحياة السياسية العامة في مصر وثورة 25 يناير

تمهيد

لعل المقصود بالحياة السياسية هو كل ما له علاقة بـــإدارة وتنظـــيم شـــؤون الأفـــراد والجماعات وحياتهم سواء اقتصر ذلك على الناحية السياسية أو تعداها إلى النواحي الاقتصـــادية والاجتماعية، أو بمعنى آخر هي جميع مقومات العمل السياسي والإداري التي تقوم عليها مُجمل العملية الإدارية إضافة إلى العلاقات المُتشابكة بين مختلف أطراف تلك العمليـــة. وعليـــه فـــان مقومات الحياة السياسية مُتعددة وكثيرة في أي مُجتمع وهي أيضا مُتغيـــرة حســـب الظـــروف الزمانية والمكانية ولعل أكثر تلك المقومات فاعلية وأشدها تأثيرا في الحيـــاة السياســـية والتـــي أردناها كموضوع للبحث هي الحياة النيابية والحزبية.

تُعتبر مصر من أقدم الدول العربية انفتاحا على العالم الخارجي حيث تعـــود البـــدايات الحقيقية لهذا الانفتاح إلى الحملة الفرنسية على مصر بقيادة نابليون بونابرت (1798 – 1801) وما أحدثته تلك الحملة من تغييرات جذرية فـــي كافـــة منـــاحي الحيـــاة المصـــرية السياســـية والاقتصادية والاجتماعية. كما تعتبر مصر من اسبق الدول العربية تجربةً في المجالين النيـــابي والحزبي، ففي المجال البرلماني أو النيابي يمكن القول أن البدايات الحقيقية لتلك التجارب يعود الفضل فيها إلى أيام الحملة الفرنسية. كما لعبت الإصلاحات التي ادخلها (محمد علـــي) علـــى النظام المصري إبان حكمه في النصف الأول من القرن التاسع عشر دوراً لا يُستهان بـــه فـــي تكريسها كما ساهم الخديوي إسماعيل في ستينيات القرن التاسع عشر في تكريس تلك التجارب. أما في المجال الحزبي فقد جاءت التجارب المصرية بعد عدة عقود عن تجاربها فـــي المجـــال النيابي حيث يمكننا القول بان أول المحاولات المصرية لإنشاء الأحزاب كانت في عام (1879) حيث تشكل الحزب الوطني على يد العُرابيين بالرغم من اختلاف المـــؤرخين حـــول اعتبـــاره التجربة الأولى للمصريين في الحياة الحزبية.

تقوم العملية السياسية في أي دولة أو مجتمع على محورين مركـــزيين همـــا المجلـــس النيابي أو البرلماني أو ما تم تسميته لاحقا في الأدبيات السياسية بمجلس الشعب والأحزاب التي تتشكل منها المعادلة السياسية. حيث يقوم المجلس النيابي بالعديد من الأدوار السياسية كالمشاركة في صنع القرارات ومناقشتها وخاصة فيما يتعلق بالقرارات المصيرية لأي شعب أو المشـــاركة في وضع الدستور والتعديلات التي يمكن أن يتم إدخالها على بعض مواده، بالإضافة إلى موافقته على إقرار الموازنة العامة للدولة وغيرها الكثير من المهام السياسية والتي يطلق عليها في علم السياسة اختصاصات المجالس النيابية، أما الأحزاب السياسية في أي دولة فتعتبر أيضـــا احـــد ركائز العمل السياسي فيها وذلك للوظائف المتعددة التي تقوم بها تلك الأحـــزاب فـــي العمليـــة السياسية وخاصة في المجتمعات الديمقراطية.

1.2 ملامح الحياة السياسية العامة في مصر

يرى الباحث انه من الضروري أن نبدأ دراستنا بمراجعة مُختصرة لتوضيح مفهـــومي الحزب السياسي والمجلس البرلماني أو النيابي باعتبارهما أهم الجهات التي يتم ممارسة الحيـــاة السياسية من خلالهما وكذلك الوقوف على أهم الوظائف التي يُفترض في كل منهما أن يؤديه.

البرلمان هو اصطلاح تم استعماله في اللغتين الفرنسية والانجليزية في القـــرن الثالـــث عشر للإشارة إلى أي اجتماع للمناقشة ومن ثم صار يطلق على المكان الذي كـــان يعقـــد فيـــه الاجتماع ثم أصبحت كلمة برلمان في اللغة الانجليزية تطلق على الهيئة التشريعية العليا التـــي تتكون من مجلسي العموم واللوردات[1]، ويطلق البعض عليه (جمعية تشريعية) وهـــي مؤسســـة تضم ممثلي الأمة أو الشعب وتتكون عادة إما من مجلس واحد أو مجلسين حيث تتمتع الجمعيـــة بأربع صلاحيات وهي برلمانية أي مراقبة أعمال الحكومة عن طريق مـــنح الثقـــة أو حجبهـــا وصلاحيات تشريعية أي إصدار القوانين وإقرارها وصلاحيات مالية أي إقرار الميزانية للدولـــة والمصادقة عليها وصلاحيات تأسيسية أي تعديل أحكام الدستور[2].

---

[1] عبد الوهاب الكيالي، **موسوعة السياسة**، تحرير ماجد نعمة وآخرون، ج1، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1981، ص 519

[2] المرجع السابق، ص 83

أما مفهوم الحزب فيعتبر من المفاهيم التي لم يُتفق على صياغة تعريف مُحدد لها حتى الآن وذلك لاختلاف طبيعة الحزب والنظام الذي يعمل من خلاله وبرغم هذه الاختلافات إلا أن جميع الأحزاب تلتقي في كونها " جماعات منظمة تحاول السيطرة على القوة السياسية "[1]، ويمكن تعريف الحزب على انه " مجموعة من الأفراد الذين تجمعهم مبادئ وأفكار مشتركة ويخضعون لقيادة وتنظيم موحد ويسعون للوصول للسلطة أو المشاركة فيها"[2]، أما موسوعة علم السياسة فقد عرفت الحزب على انه " مجموعة من المواطنين يؤمنون بأهداف سياسية وأيديولوجية مشتركة وينظمون أنفسهم بهدف الوصول إلى السلطة وتحقيق برنامجهم"[3]، في حين عرفه (كلسن) على انه " التنظيمات التي تضم عددا من الأشخاص يعتنقون أفكارا سياسية واحدة والتي تعمل على ضمان تأثيرهم الفعال على إدارة الشؤون السياسية في الدولة"[4]، أما قانون الأحزاب السياسية في مصر رقم 40 لسنة 1977 في مادته الثانية فقد عرف الحزب السياسي بأنه " كل مجموعة منظمة تؤسس طبقا لأحكام هذا القانون وتقوم على مبادئ وأهداف مُشتركة وتعمل بالوسائل السياسية الديمقراطية لتحقيق برامج محددة تتعلق بالشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدولة وذلك عن طريق المشاركة في مسؤوليات الحكم "[5].

وللأحزاب السياسية عدد من الوظائف والمهام تقوم بها ويمكن إيجازها في التالي[6]:

1- التجنيد السياسي: حيث تحرص الأحزاب على تدريب القيادات وتعريف المجتمع بها وإيصالها للسلطة وإيصال أعضائها إلى المناصب العامة.

2- التنشئة السياسية: حيث تحاول الأحزاب نقل الثقافة الجودة إلى الجماهير أو تغيير الثقافة القائمة أو محاولة خلق ثقافة جديدة.

---

[1] نظام بركات، عثمان الرواف، محمد الحلوة، **مبادئ علم السياسة**، مرجع سابق، ص 224

[2] نظام بركات، احمد ظاهر، **مدخل إلى العلوم السياسية**، مرجع سابق، ص184

[3] عبد الوهاب الكيالي، **موسوعة السياسة**، مرجع سابق، ص 310

[4] ناظم عبد الواحد الجاسور، **موسوعة علم السياسة**، مرجع سابق، ص169

[5] مدحت أبو النصر، **الوظيفة الاجتماعية للأحزاب السياسية**، ط1، القاهرة، ايتراك للنشر والتوزيع،2004، ص 10

[6] نظام بركات، احمد ظاهر، **مدخل إلى العلوم السياسية**، مرجع سابق، ص185

3- المشاركة الرسمية: تعتبر الأحزاب وسيلة فعالة لتنظيم المشاركة سواء من خلال الانضمام إليها أو المشاركة في الانتخابات كما تلعب الأحزاب دورا في مراقبة أعمال الحكومة.

4- التكامل القومي: تُستخدم الأحزاب في تنمية الشعور القومي ونشر الوعي السياسي من خلال زيادة التماسك والتلاحم خاصة في المجتمعات غير المتجانسة.

5- إضفاء الشرعية على سلطة الحكومة خاصة في حكومات الحزب الواحد حيث تُستخدم الأحزاب لتثبيت الحكومة ونشر أيديولوجيتها وتجميع الناس حول برامجها.

6- صنع السياسة العامة: تساهم الأحزاب في صنع السياسة العامة سواء من خلال وجودها في السلطة أو تمتعها بالأغلبية في البرلمان كما تقوم بدور مهم في المجتمع من خلال قدرتها على توجيه الرأي العام.

2.2 ملامح الحياة السياسية النيابية في مصر

وضحنا فيما سبق انه عند تناولنا للحياة السياسية العامة في مصر سيقتصر هذا التناول على الحياة البرلمانية أو النيابية والحياة الحزبية كونهما أهم مقومات الحياة السياسية لأي دولة بغض النظر عن مدى تقبلها وتعاطيها مع موضوع الديمقراطية، وعليه فقد ارتأى الباحث أن يقسم ملامح الحياة السياسية النيابية في مصر إلى ثلاثة مراحل رئيسية: الأولى تتناول ملامح الحياة السياسية النيابية من التجارب الأولى وحتى دستور 1923، والثانية من الفترة الزمنية الممتدة من دستور 1923 وحتى ثورة يوليو عام 1952والثالثة من ثورة يوليو وحتى ثورة 25 يناير.

1.2.2 ملامح الحياة السياسية النيابية من التجارب الأولى وحتى دستور 1923

فيما يخص الحياة النيابية في مصر في تلك الفترة ومن خلال البحث والتنقيب في بعض المصادر التي أرخت وكتبت في تاريخ مصر الحديث والمعاصر وجدنا أن تجربة مصر في تكوين وإنشاء المجالس النيابية أو البرلمانية قد سبقت تجربتها في إنشاء وتكوين الأحزاب

بعشرات السنين، ولعل السبب في ذلك – كما يرى الباحث – يعود إلى خضوع مصر للسيطرة الأجنبية بمعنى أنها لم تعرف الاستقلال منذ وقوعها تحت الحكم العثماني في بدايات القرن السادس عشر وحتى جلاء القوات البريطانية عن أراضيها في خمسينيات القرن الماضي، أو لربما يعود السبب أيضا إلى طبيعة الأنظمة السياسية التي كانت سائدة في تلك القرون والتي كانت تقوم على الحكم الفردي المطلق والتي كانت تتمثل في الحكم الملكي أو الأميري أو السلطاني، وعلى أية حال فالتاريخ ينبئنا بان تجربة إنشاء تلك المجالس النيابية أو الاستشارية أو أيا كان اسمها أو وصفها سابقة على تجربة الأحزاب ليس في مصر بل في مختلف دول العالم وخاصة دول أوروبا التي بدأ فيها الفكر السياسي الحديث بالنضوج والتطور ومنها انتشر إلى باقي أصقاع المعمورة.

تعود البداية الفعلية لأول تجربة مصرية نيابية كما أوردها جاكوب لاندو إلى أيام الحملة الفرنسية حيث قام نابليون بإنشاء عدة مجالس نيابية وكانت تسمى بالدواوين والتي كانت تمثل مصالح التجار والجيش والأقباط والفرنسيين[1]، بالرغم من أن نابليون أراد أن ينقل التجربة الفرنسية النيابية معه إلى مصر إلا أننا لا يمكن أن نعتبر هذه المجالس أو الدواوين بأنها مجالس نيابية حقيقية لأنها: أولا لم تكن من اختيار الشعب المصري ولم تعبر عن مصالحه وتطلعاته وثانيا لأنها أقيمت على يد الفرنسيين لخدمة أجنداتهم الاستعمارية تحت غطاء الديمقراطية أو ما يسمى بمساعي نابليون لتحديث مصر، كما أنها لم تكن تخص الشعب المصري بقدر ما كانت تُعنى بمصالح طبقات مُحددة طالما رأت في الاستعمار مصلحة لها، وعليه يمكننا القول انه لا يمكن اعتبار هذه المجالس بأنها البداية الحقيقية للتجربة المصرية في الحياة البرلمانية أو النيابية.

وفي هذا الشأن يرى محمود متولي أن مصر عرفت الحياة البرلمانية أو النيابية أو بمعنى آخر أن الشعب المصري اشترك في صنع القرارات السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية لأول مرة في تاريخه الحديث على الأقل عن طريق اختياره لمندوبين يمثلونه في

[1] جاكوب لاندو، **الحياة النيابية والأحزاب في مصر من 1866 إلى 1952**، ترجمة وتعليق سامي الليثي، مكتبة مدبولي، 1964ص 16

المؤسسات الحكومية كان في محاولة نابليون بونابرت إشراك المصريين في اتخاذ بعض القرارات إبان الحملة الفرنسية على مصر (1798 – 1801)، وبالرغم من أن تلك المؤسسات لم تكن مجالس نيابية بقدر ما كانت مرافق استشارية وجدت لخدمة الحاكم وليس الشعب وبالرغم من أن قصر الحملة الفرنسية وحالة الصراع بين الفرنسيين والمصريين حالت دون أن تأتي هذه المحاولة أكلها إلا أنها كانت التجربة الأولى التي أيقظت الشعب المصري من سباته العميق[1].

ويضيف متولي أن محمد علي كان قد أنشأ في عهده مجلس المشورة أو الشورى عام (1829) حيث كان هذا المجلس يتألف من كبار موظفي الحكومة ومن العلماء والذوات أو الأعيان وقد كانت مهامهم تنحصر في النظر في مسائل الإدارة والتعليم والأشغال العمومية أي بمعنى آخر أن مهامهم اقتصرت فقط على مواضيع السياسة الداخلية، ويتابع متولي أن محمد علي أنشأ في عام (1834) المجلس العالي ثم المجلس العمومي في عام (1837) حيث كانت وظيفته النظر في شؤون الحكومة رغم انه أيضا كان مقيد السلطات، ومع هذا لم تكن المجالس تحمل صفة المجالس النيابية لأنها كانت مجالس مسلوبة السلطة ولكن يمكن اعتبارها بمثابة مدارس تدريبية للمفاهيم الديمقراطية التي ظهرت آثارها فيما بعد حيث كان يدور فيها المُناقشات والاختلافات في الآراء[2].

إلا أن التجربة الأولى والطفرة الحقيقية للحياة النيابية في مصر بدأت في الثاني والعشرين من تشرين أول /أكتوبر لعام (1866) حين أعلن الخديوي إسماعيل عن تكوينه هيئة مُنتخبة من الملاك أطلق عليها (مجلس شورى مصر) حيث كان يتم انتخابه من قبل الأهالي وبهذا كان أول صيحة نيابية ليس في مصر وحدها بل على مستوى الشرق الأوسط[3]، وعليه يمكن اعتبار (مجلس شورى مصر) البداية الفعلية للحياة النيابية في تاريخ مصر الحديث رغم أن هذا المجلس لم يكن يتمتع بسلطة حقيقية وان قراراته لا تتعدى كونها توصيات.

---

[1] محمود متولي، **مصر والحياة الحزبية والنيابية قبل سنة 1952**، القاهرة: دار الثقافة للطباعة والنشر، 1980، ص ص 25 – 26

[2] المرجع السابق، ص ص 41 – 43

[3] المرجع السابق، ص 51

ومع وقوع مصر تحت الاحتلال البريطاني عام (1882) تغيرت الظـروف السياسـية والاقتصادية والاجتماعية داخل المجتمع المصري وإدراكا منها سارعت بريطانيا إلى حل مجلس شورى النواب وقانونه وأصدرت في حزيران/مايو (1883) قرارا بتشكيل مجلسين هما جمعيات القرى ومجالس المديريات وهي ما عرفت بالمحليات، ثم قامت بعدها بريطانيا بإنشـاء ثلاثـة مجالس جديدة وهي مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية والجمعية التشريعية[1]، ويلاحـظ على كل هذه المجالس بأنها مجرد مؤسسات حكومية شكلية الهدف منها توزيع الأدوار ليس إلا، كما أنها لم تكن تتمتع بالسلطات الكافية لإصدار القوانين بالإضافة إلـى أنهـا مجـالس مقيـدة الصلاحيات ولا تعبر بأي شكل من الأشكال عن مصالح الشعب المصري وتطلعاته كما يمكـن القول بأنها مجرد صناعة بريطانية لخدمة أجندات الاحتلال ليس أكثر، ولهذا يرى جاكوب[2] أن العمل النيابي طيلة الفترة الممتدة بين عام (1882) وحتى اندلاع الحرب العالمية الأولـى سـنة 1914 كان عاجزا لا سيما انه يعمل تحت ظل الاحتلال البريطاني.

ويؤكد متولي على ذلك بقوله أن الحياة النيابية في تلك الفترة الممتدة من وقوع مصـر تحت الاحتلال البريطاني سنة 1882 وحتى عام (1919) أصيبت بنكسة كبيرة كان الاحتلال هو المسئول الأول والأخير عنها حيث تعثرت بمجيئه كل الخطوات التي قطعها الشعب المصـري على طريق التجربة البرلمانية، ويضيف انه ومع انتهاء الحرب العالمية الأولى فـان الحركـة الوطنية المصرية تدخل منعطفا جديدا لتبدأ عندها عصرا جديدا في حياة النضال المصري وذلك بنشوب ثورة الجماهير المصرية عام (1919) لتضع بعدها الحياة النيابية المصـرية موضـع الاختبار[3].

2.2.2 ملامح الحياة السياسية النيابية من دستور 1923 وحتى ثورة يوليو

قبل البدء بالحياة النيابية والحزبية في هذه الفترة يرى الباحث انه لابد من مقدمة موجزة يتم من خلالها الوقوف على دستور (1923) كنقطة انطلاق للحديث عن التطورات النيابية بعـد

[1] محمود متولي، **مصر والحياة الحزبية والنيابية قبل سنة 1952**، مرجع سابق، ص ص 63 65

[2] جاكوب لاندو، **الحياة النيابية والأحزاب في مصر من 1866 إلى 1952**، مرجع سابق، ص 54

[3] محمود متولي، **مصر والحياة الحزبية والنيابية قبل سنة 1952**، مرجع سابق، ص ص 72 – 75

ذلك الدستور، فقد ورد انه تم صياغة مواد دستور (1923) كمحصلة للصراع السياسي الذي شهدته مصر عقب ثورة (1919) من قبل مختلف التيارات والقوى السياسية والوطنية باستثناء حزب الوفد الذي أبدى رفضه لذلك الدستور[1]، وقد أورد عبد العظيم رمضان أن المادة (1) من الدستور نصت على أن مصر دولة ذات سيادة وحكومتها ملكية وراثية وشكلها نيابي وكذلك نصت المادة (23) أن الأمة هي مصدر السلطات، ويضيف رمضان أن الحرية السياسية التي كفلها الدستور كانت مقتصرة على الطبقة البرجوازية فقط كما أن الديمقراطية التي أقامها الدستور لم تكن إلا ديكتاتورية البرجوازية الكبيرة[2]، وكما يقول عبد العزيز الرفاعي أن هذا الدستور صدر بأمر ملكي وكأنه نتيجة معبرة عن إرادة الملك وان الملك فؤاد فعلا كان يقصد ذلك حين أصدره بأمر ملكي وكمنحه منه[3].

أما فيما يتعلق بالحياة النيابية لهذه الفترة فبدايةً يمكن القول انه وتبعاً لدستور (1923) فان البرلمان المصري ينقسم إلى مجلس شيوخ ومجلس نواب[4]، وقد أجريت أول انتخابات برلمانية عقب دستور (1923) في عام (1924) حيث استطاع حزب الوفد أن يحصد غالبية الأصوات في مجلسي النواب والشورى فشكل سعد زغلول وزارته فظن الشعب المصري أن الأمر قد أصبح ملك إرادته وان سيادة الأمة تحققت فعلا، لكن الواقع بعد ذلك كان مخيبا للآمال حيث وقف أعداء ثورة (1923) وأعداء الحياة النيابية في طريق نجاح هذه التجربة العريقة يساندهم في ذلك طبقة كبار الملاك ورجال القصر بالإضافة إلى سلطات الاحتلال الممثلة في المندوب السامي، وعليه فأول برلمان مصري عقب ثورة (1919) لم يعش أكثر من ثمانية أشهر حيث تعطل البرلمان ثلاث مرات في ما يقرب من سبع سنوات ثم تم إلغاء الدستور في عام

---

[1] صلاح زكي احمد، **مصر والمسالة الديمقراطية**، ط1، بيروت: دار الوسام ودار ابن زيدون، 1987، ص 180

[2] عبد العظيم محمد رمضان، **تطور الحركة الوطنية في مصر 1918 – 1936**، ط2، القاهرة: مكتبة مدبولي، 1983 ص ص 392 – 393

[3] عبد العزيز الرفاعي، **الديمقراطية والأحزاب السياسية في مصر الحديثة والمعاصرة**، ط1، القاهرة: دار الشروق، 1977، ص 169

[4] جاكوب لاندو، **الحياة النيابية والأحزاب في مصر من 1866 إلى 1952**، مرجع سابق، ص 71

(1930) واستبداله بدستور إسماعيل صدقي المعروف (بدستور 1930) والذي قيد سلطة الأمة ومنح الملك صلاحيات مطلقة للحكم مما أثار سخط الشعب المصري[1].

وفي الفترة التي امتدت بين دستور (1923) وحتى ثورة يوليو تشكلت في مصر عشر برلمانات لم يكمل أي منها مدته القانونية الدستورية. وبإطلالة سريعة على تلك البرلمانات نجد أن البرلمان الأول والذي بدا عمله في آذار/ مارس (1924) تم حله في كانون الأول/ ديسمبر في نفس العام، أما البرلمان الثاني فقد صدر قرار بحله بعد تسع ساعات فقط من بدء اجتماعاته وذلك في الثالث والعشرين من آذار/مارس في عام (1925)، أما البرلمان الثالث فقد استمر عمله لعامين أي من عام (1926) وحتى عام (1928)، أما البرلمان الرابع الذي بدا عمله في كانون الثاني/ يناير عام (1930) فقد تم حله في نفس العام، أما البرلمان الخامس والذي بدا أعماله في (1931) فقد استمر لثلاث سنوات حيث تم حله عام (1934)، أما البرلمان السادس فقد استمر عمله لعامين أي من عام(1936) وحتى عام (1938)، أما البرلمان السابع فقد امتد عمله من نيسان/ ابريل عام (1938) وتم حله في شباط/ فبراير عام (1942)، أما البرلمان المصري الثامن فقد استمر عمله لعامين أي من عام (1942) وحتى عام (1944)، أما البرلمان التاسع فقد بدا عمله في عام (1945) وانتهى في عام (1949) أي انه البرلمان المصري الوحيد الذي أكمل مدته القانونية والدستورية، أما البرلمان العاشر فقد بدا عمله في عام (1950) وانتهى عام[2] (1952)، وبهذا يمكن القول بان الحياة البرلمانية المصرية في تلك الفترة كانت مُعطلة بحيث لم تمارس المجالس النيابية دورها السياسي الذي أنشأت من اجله.

3.2.2 ملامح الحياة السياسية النيابية من ثورة يوليو حتى ثورة 25يناير

ثورة يوليو أو ما كانت تُسمى في البداية (بحركة الجيش) وهي ثورة انقلاب قام بها تنظيم الضباط الأحرار في 23 تموز/ يوليو (1952) حيث أدت تلك الثورة إلى إنهاء نظام الحكم الملكي واستبداله بالنظام الجمهوري، وكان من أهم أسباب قيامها فقدان العدالة الاجتماعية بين

[1] محمود متولي، **مصر والحياة الحزبية والنيابية قبل سنة 1952**، مرجع سابق، ص ص 84 – 86

[2] المرجع السابق، ص ص 117 – 119

طبقات الشعب وسوء توزيع المُلكية وثروات الوطن بالإضافة إلى استمرار الملك فـــاروق فـــي تجاهله للأغلبية واعتماده على أحزاب الأقلية، وكما تبين سابقا فقد مرت مصر قبل الثورة بحالة من عدم الاستقرار السياسي حيث اخفق كل برلمان مصري في استكمال دورته القانونية باستثناء برلمان (1945)، ناهيك عن أن الأحزاب المصرية في تلك الحقبة كانت متورطة في صراعات داخلية حيث لم تؤدي هي الأخرى الدور المنوط بها، وكما يقول عبد الناصر[1] انه بهدف مواجهة التزييف السياسي الذي كاد أن يطمس معالم الحقيقة الوطنية فان من أهم أهداف الثورة هو بنـــاء حياة ديمقراطية سليمة، من هُنا كان من المُفترض أن تعمل الثورة على إعادة بنـــاء البرلمـــان المصري على أسس جديدة قوامها المُشاركة الفعالة من قبل الجماهير كما كان من المُفترض أن تُمنح الأحزاب السياسية الحرية التامة في أداء دورها السياسي على اعتبار أن الثورة قد قضـــت على العهد الملكي الفاسد، ولهذا فقد ارتأى الباحث أن يقسم الفترة الواقعة بين ثورة يوليو وحتى ثورة 25 يناير إلى ثلاث مراحل كالأتي:

1.3.2.2 ملامح الحياة السياسية النيابية في عهد جمال عبد الناصر

بعد نجاح ثورة 23 يوليو في إسقاط النظام الملكي ووقوع السلطة في قبضـــة الضـــباط الأحرار كان المصريون يعقدون آمالهم على تلك الثورة التي وعدتهم بالإصلاح والتغيير في كل مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وإذا كانت تلك الثورة قد استطاعت أن تحقـــق الكثير من الإصلاحات في المجالات الاجتماعية والاقتصادية كما تبين لنا سابقاً إلا أنها أخفقـــت في إحداث التغيير والإصلاح السياسيين، ولان المجال السياسي هو هدفنا في هذا الجـــزء مـــن دراستنا فإننا سنحاول الوقوف على أهم التطورات السياسية في عهد جمال عبد الناصر وذلك من خلال تتبع الحياة النيابية في فترة حكم عبد الناصر.

يرى الباحث أن يبدأ محاولته للوقوف على أهم التطورات السياسية في عهد جمال عبـــد الناصر من التساؤل الذي طرحه الدكتور رفعت السعيد في كتابه (تأملات في الناصرية) وهـــو: لماذا قال عبد الناصر نعم للكثير من الأشياء الايجابية؟ حيث قال نعم لمقاومة الاستعمار ونعـــم

[1] جمال عبد الناصر، **الميثاق**، القاهرة: د.ن، 1962، ص 8

للتقدم الاجتماعي ونعم لتصفية الإقطاعيين وكبار الرأسماليين، ولماذا قال عبد الناصر لا للديمقراطية؟[1]. بالرغم من أن الرئيس المصري السابق أنور السادات قد ذكر في مذكراته أن جمال عبد الناصر هو العضو الوحيد من بين أعضاء مجلس قيادة الثورة الذي كان مع تطبيق الديمقراطية في حين وقف جميع أعضاء مجلس قيادة الثورة ومن بينهم أنور السادات نفسه ضد تطبيق الديمقراطية ونادوا بتطبيق الديكتاتورية[2].

من خلال تتبعنا لفكر جمال عبد الناصر وجدنا الإجابة على تساؤل رفعت السعيد حيث كانت الديمقراطية في فكره تقسم إلى: ديمقراطية الرجعية التي تم ممارستها منذ (1923) وحتى ثورة يوليو عام 1952 وهي الديمقراطية التي تعني في مجملها تحكم فئة قليلة من الانتهازيين السياسيين وأصحاب المصالح بأغلبية الشعب ومصالحه أي أن هذه الديمقراطية ليست إلا دكتاتورية رأس المال والإقطاع. والديمقراطية الاشتراكية وهي الديمقراطية الاجتماعية والسياسية وهي التي تحفظ للعامل حقه في ناتج عمله وكذلك حقه في بلده وهي الديمقراطية التي تعني القضاء على الإقطاع والاحتكار وسيطرة رأس المال وتُنادي بإيجاد الفرص المتكافئة للجميع[3].

أما موقف الناصرية من السلطة فان الناصرية كانت قد حددت وحسمت موقفها منها منذ البداية بحيث أكدت على انه يجب أن تكون في النهاية لصالح قوى الشعب وفئاته غير المُستغلة وهي بذلك لم تأخذ بنموذج الديمقراطية الغربية إحساسا منها بأنها لا تحقق الحرية الكاملة للشعوب المتخلفة لأنها في النهاية ستؤدي إلى دكتاتورية الطبقة الرجعية ولم تأخذ كذلك بفكرة البوليتاريا لأنها ستغلق الباب في النهاية أمام التلاحم العضوي بين الاشتراكية والديمقراطية[4].

---

[1] رفعت السعيد، **تأملات في الناصرية**، ط2، بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، 1979، ص 93

[2] عماد بن جاسم البحراني، **جمال عبد الناصر من الثورة إلى النكسة (1952 – 1967)**، ط1، القاهرة: مكتبة مدبولي، 2010، ص85

[3] جمال عبد الناصر، **الديمقراطية**، القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر، د.ت، ص ص 57 – 59

[4] محمد عبد الحكم دياب، **الناصرية الفكر.. الممارسة**، بيروت: دار المسيرة، 1975، ص ص 48 – 49

إذن يمكن القول أن الديمقراطية في الفكر الناصري هي ديمقراطية اشتراكية مركزية كانت أو أريد لها أن تكون بنكهة اشتراكية بحيث تُحرر فئات الشعب المصري من سيطرة الرأسماليين والإقطاعيين الذين ساعدهم رأس المال في السيطرة على العملية الديمقراطية وفي نفس الوقت أن لا تمنح تلك الديمقراطية المرجوة الفرصة مرة أخرى للفئات الرجعية التي لا تتمتع بالوعي السياسي للوصول إلى السلطة التي يجب أن تكون في النهاية لصالح قوى الشعب وفئاته غير المستغلة وبذلك رفضت نموذج الديمقراطية الغربية كما رفضت نموذج ديمقراطية البوليتاريا.

وقد حاول التيار الناصري طيلة حكم جمال عبد الناصر أن يطرح نموذجاً جديداً من الديمقراطية القادرة على تحقيق أهداف وتطلعات الشعب المصري، وقد أثبتت الأحداث السياسية للحقبة الناصرية فشل هذا النموذج وعجزه عن نشر أي ديمقراطية، وهُنا يعلق الدكتور عبد اللطيف محمود على رجال الثورة أو ما يحلو للبعض تسميتهم برجال عبد الناصر بقوله[1]: " بل إننا قد لا نكون مجافين إذا قلنا أن الطليعة الثورية التي خرجت ليلة 23 يوليو (1952) كانت تعبيرا ونتاجا لنظام حمل داخلة كل عوامل هدمه وانهياره ".

فيما يخص الحياة النيابية المصرية في عهد عبد الناصر وبالرغم من أن احد مبادئ ثورة يوليو كان إقامة حياة ديمقراطية سليمة إلا إن الثورة قامت وعقب نجاحها بإعلان الجمهورية وحل الأحزاب وإلغاء الدستور، وعليه فقد تعطلت الحياة النيابية لخمس سنوات حيث تشكل أول برلمان نيابي بعد ثورة يوليو عام (1957) على الرغم من أن الاستعدادات له كانت قد بدأت عام (1956) إلا أن العدوان الثلاثي على مصر آنذاك كان قد أرجأ تشكيله وقد استغرق هذا البرلمان فترة سبعة شهور فقط أي من الفترة الممتدة من تموز/يوليو (1957) وحتى شباط/فبراير (1958)[2].

---

[1] أمين اسكندر، **نقد التجربة الناصرية: رؤى من الداخل**، ط1، 2009، ص 88، علاقة الثورة بالدولة في مصر، عبد اللطيف محمود محمد المحور الثاني، من ص 85 – ص 137

[2] محمد الطويل، **برلمان الثورة**، ط1، القاهرة: مكتبة مدبولي، 1985، ص ص 37 – 38

في شباط /فبراير عام (1958) قامت الوحدة بين مصر وسوريا وبذلك تعطلت الحياة النيابية في مصر حتى اصدر الرئيس عبد الناصر قرارا بتشكيل مجلس الأمة بالتعيين عام (1960) والذي استمر حتى عام (1961) حيث تم الانفصال بين البلدين، وفي آذار/مارس (1964) تم تشكيل مجلس امة جديد وقد استمر هذا المجلس حتى تشرين الثاني/ نوفمبر(1968) ثم تبعه مجلس آخر استمر من كانون الثاني/يناير وحتى آب/أغسطس من عام (1971)[1]، أي أن في عهد عبد الناصر تشكلت أربعة مجالس للأمة منذ عام (1957) إلى عام (1969) ثلاثة منها بالانتخاب وواحد بالتعيين وكلها في ظل الاتحاد الاشتراكي العربي.

كما تخللت فترة حكم الرئيس جمال عبد الناصر صدور الكثير من الدساتير كالإعلان الدستوري المؤقت الذي صدر عام (1953) والذي حل محل دستور (1923) وبعد انتهاء الصراع بين محمد نجيب وعبد الناصر واستقرار أمور الثورة صدر دستور آخر عام (1956) والذي جمع بين خصائص النظامين البرلماني والرئاسي حسب رأي فقهاء القانون الدستوري، وفي (1958) وعلى اثر قيام الوحدة بين مصر وسوريا صدر القانون المؤقت للجمهورية العربية المتحدة وبعد انتهاء الوحدة بين البلدين وتحديداً في (1964) صدر دستور آخر نص على إنهاء العمل بدستور (1958) وقد استمر العمل بهذا الدستور حتى (1971)[2].

2.3.2.2 ملامح الحياة السياسية النيابية في عهد أنور السادات

في 28 أيلول/ سبتمبر عام (1970) توفي الرئيس جمال عبد الناصر تاركاً وراءه الكثير من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية العالقة وخاصة ما نتج عن الهزيمة التي لحقت بالتيار الناصري على يد القوات الإسرائيلية في حرب حزيران ومع تسلم الرئيس السادات لزمام السلطة في 17 تشرين أول/ أكتوبر عام (1970) بدأت مرحلة جديدة من تاريخ الحياة السياسية

[1] اشرف عزيز، مقالة بعنوان " نبذة عن تطور الحياة النيابية في مصر، موقع شبكة عمران القانونية، نشرت بتاريخ 2009/3/3، انظر الرابط التالي: http://ibrahimomran.com/vb/showthread.php?t=2454

[2] نشرة صادرة عن موقع الهيئة العامة للاستعلامات، بعنوان " تاريخ الدساتير المصرية من القدم إلى الحداثة " انظر الرابط التالي: http://www.sis.gov.eg/ar/LastPage.aspx?Category_ID=2128

في مصر[1]، حيث طرأت بعض التغيرات وخاصة بعد طرح السادات في عام (1970) لشعاري (سيادة القانون ودولة المؤسسات)[2]. وفي عام (1971) تم وضع دستور دائم لمصر لأول مرة[3].

فيما يخص الحياة النيابية في عهد الرئيس أنور السادات وعقب وضع الدستور الدائم لمصر عام (1971) والذي في ظله جرت الانتخابات التي أدت إلى تشكُل مجلس الشعب الذي اعتبر أول مجلس للشعب يستكمل دورته القانونية والدستورية حيث استمر هذا المجلس لمدة خمس سنوات. وفي عام (1976) تشكل المجلس النيابي الثاني في عهد السادات حيث تم إجراء الانتخابات البرلمانية في ظل نظام المنابر السياسية الذي أوجده السادات آنذاك. وفي 19 نيسان/ابريل عام (1979) وافق الشعب المصري على إنشاء مجلس للشورى من خلال الاستفتاء العام الذي جرى في ذلك التاريخ وبناءً عليه تم تعديل الدستور بعد موافقة الشعب المصري من خلال الاستفتاء الذي جرى في 22 حزيران/مايو عام (1980) [4].

3.3.2.2 ملامح الحياة السياسية النيابية في عهد مُبارك

في السادس من تشرين أول /أكتوبر عام (1981) رحل السادات اثر عملية اغتيال ناجحة تعرض لها أثناء مُشاركته في احتفالات انتصار حرب أكتوبر، وجاء من بعده الرئيس محمد حسني مُبارك الذي تسلم السلطة من بعده على اعتبار كونه كان يشغل منصب نائب الرئيس، رحل السادات وكان قد ترك لخلفه العديد من المشاكل سواء كانت داخلية أو خارجية.

على الصعيد الخارجي ترك السادات لمُبارك دولة معزولة حيث كانت اتفاقية السلام الإسرائيلية المصرية قد عزلت مصر عن مُحيطها العربي والإسلامي، أما على الصعيد الداخلي فقد تسلم مُبارك الحكم في ظل حياة سياسية مُضطربة ومُختلة كما واجه مُبارك في بداية حكمه تراجعاً كبيراً في شرعية نظامه الحاكم، وقد حاول مُبارك اتخاذ التدابير اللازمة لتدارُك هذا

---

[1] عبد العظيم رمضان، **مصر في عصر السادات**، ط1، القاهرة: مكتبة مدبولي، 1986، ص 5

[2] شريف طلعت السعيد، **مسار التجربة الحزبية في مصر 1974– 1995**، ع104، ط1، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2004، ص11

[3] محمد الطويل، **برلمان الثورة**، مرجع سابق، ص60

[4] ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، مجلس الشورى المصري، انظر الرابط التالي: http://ar.wikipedia.org

الوضع المتأزم فشرع على الفور في محاولته إعادة بناء شرعية جديدة لنظامه من خلال العديد من الوسائل التي كان على رأسها تأكيده الالتزام بالديمقراطية بالإضافة إلى رفعه شعارات الطهارة ومحاربة الفساد[1].

إذن بناءً على ما سبق يمكن القول أن الحياة السياسية العامة في مصر أثناء تسلم مُبارك للحكم كانت مُضطربة ويشوبها الكثير من الصعوبات الأمر الذي اضطر معه نظام مبارك إلى التعهد بالقيام ببعض الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية للحفاظ قدر الإمكان على تماسك النظام والعمل على استقرار الحياة السياسية العامة، وعليه سيحاول الباحث في السطور التالية الوقوف على واقع الحياة السياسية العامة في مصر أثناء فترة حكم مُبارك والتي امتدت لثلاثين عاماً واعتبرت من أسوء المراحل التي عايشها الشعب المصري في تاريخه الحديث.

فيما يخص الحياة النيابية أو البرلمانية في عهد مُبارك يمكن القول أن مصر قد خاضت أول انتخابات برلمانية في عهده عام (1984) حيث حصد الحزب الحاكم على (87%) من تلك المقاعد وبسبب أحداث العنف التي شهدتها مصر في عامي (1986 و1987) تم حل مجلس الشعب وإجراء انتخابات عام (1987)[2]، ثم استمر التوتر بين الأحزاب المُعارضة والنظام فحكمت المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية انتخابات عام (1987) وحددت انتخابات عام (1990) التي أجريت حسب نظام قانون الانتخاب الفردي[3]، وفي عام (1995) جرت انتخابات مجلس الشعب وحصل الحزب الحاكم على (417) مقعد من أصل (444) مقعد[4]. وفي عام (2000) جرت انتخابات برلمانية تحت إشراف قضائي كامل وهو تطور غير مسبوق ثم تلتها انتخابات عام (2005) التي أصابت نتيجتها النظام بحالة من القلق نجم عنه تزايد حدة العنف بين رجال الأمن والأهالي[5]، وفي عام (2010) تم إجراء آخر الانتخابات البرلمانية في عهد الرئيس

---

[1] شريف طلعت السعيد، **مسار التجربة الحزبية في مصر 1974– 1995**، مرجع سابق، ص ص48 – 49

[2] المرجع السابق، ص ص 59– 65

[3] المرجع السابق، ص 72

[4] هشام العوضي، **صراع على الشرعية الإخوان المسلمون ومبارك1982 – 2007**، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009، ص ص 237 – 239

[5] هشام العوضي، **صراع على الشرعية الإخوان المسلمون ومبارك1982 – 2007**، مرجع سابق، ص ص 266 – 271

مبارك والتي كانت نتائجها احد أسباب ثورة يناير عام 2011 إذ عمد النظام الحاكم إلى إلغاء الإشراف القضائي كما رفض فكرة الإشراف الدولي عليها مما أثار الشكوك في نفوس المصريين حول نزاهتها[1].

3.2 ملامح الحياة السياسية الحزبية في مصر

بعد تناولنا لملامح الحياة السياسية النيابية في مصر من التجارب الأولى وحتى ثورة 25 يناير عام 2011 على اعتبارها إحدى مقومات الحياة السياسية العامة في مصر يتوجب علينا الآن تناول الحياة السياسية الحزبية في مصر لتلك الفترة وعليه يرى الباحث أن يقسم تلك الفترة إلى مرحلتين رئيسيتين: المرحلة الأولى تتناول ملامح الحياة السياسية الحزبية من التجارب الأولى وحتى ثورة يوليو عام 1952 والثانية تتناول ملامح الحياة السياسية الحزبية من ثورة يوليو وحتى ثورة 25 يناير عام 2011.

1.3.2 ملامح الحياة السياسية الحزبية من التجارب الأولى وحتى ثورة يوليو

فيما يخص الحياة الحزبية في هذه الفترة فيمكننا القول انه ومع تشكيل أول مجلس شورى مصري عام (1966) دخلت مصر مرحلة جديدة في الحياة السياسية والنيابية، وبالرغم من انه كان مجلسا استشاريا إلا انه لعب دورا هاما في تطور الحياة السياسية وتوفير الأجواء المناسبة للتفكير في العمل الحزبي، وعليه يرى بعض المؤرخين أن الحزب الوطني الذي تشكل على يد العُرابيين في عام (1879) يعتبر أول حزب في تاريخ مصر السياسي[2]، وهناك من يرى أن ثمة جمعية كادت أن تكون حزبا سياسيا بدأت في الإسكندرية في عام (1879) وهي جمعية (مصر الفتاة)[3]، في حين يرى البعض الآخر أن عام (1907) هو البداية الحقيقية لنشأة الأحزاب المصرية حتى أطلق البعض منهم على ذلك العام (عام الأحزاب) مُدللين على أن الحزب الوطني

---

[1] ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، انتخابات مجلس الشعب المصري 2010، انظر الرابط التالي: http://ar.wikipedia.org

[2] هشام العوضي، **صراع على الشرعية الإخوان المسلمون ومبارك1982 – 2007**، مرجع سابق، ص 143

[3] جاكوب لاندو، **الحياة النيابية والأحزاب في مصر من 1866 إلى 1952**، مرجع سابق، ص 103

الذي تشكل في عام (1879) لم يكن حزبا بمفهوم الحزب وإنما كان اقرب للتنظيم منه للحـــزب نتيجة افتقاده لصفة التنظيم ولوسائل التواصل مع الجماهير.

أما عام (1907) في رأيهم فهو البداية الحقيقية للأحزاب المصرية حيث تم الإعلان في نفس العام عن تشكيل خمسة أحزاب هي (الحزب الوطني الحر) والذي سمي فيما بعد بحـــزب الأحرار و(الحزب الجمهوري المصري) و(حزب الأمة) و(حـــزب الإصـــلاح علـــى المبـــادئ الدستورية) أما الحزب الخامس فكان (الحزب الوطني بزعامة مصطفى كامـــل)، ويلاحـــظ أن الحياة السياسية الحزبية في مصر ما بين (1879) وحتى عام (1907) وعلى مدى أكثر من ربع قرن كانت خالية من أي تنظيمات حزبية، أما الفترة الممتدة من (1908 – 1922) فقد شـــهدت تكون بعض الأحزاب الصغيرة التي كان منها (حزب النبلاء) و(الحزب الاشـــتراكي المبـــارك) و(الحزب المصري) وهو حزب طائفي مسيحي وحزب (العمال) وهو حزب اشتراكي متطرف[1]، وبعد سنوات الحرب العالمية الأولى تكون في مصر بعض الأحزاب مثل (حزب الوفـــد عـــام 1918)[2] و(حزب الأحرار الدستوريين عام 1922)[3].

أما فيما يتعلق بالحياة الحزبية في الفترة التي أعقبت ثورة (1919) وحتى ثورة يوليـــو عام 1952 وبالرغم من الإخفاق الواضح للتجربة النيابية في تلك الفترة إلا أن ذلك لم يمنع من تشكيل بعض الأحزاب الجديدة والتي يمكن إدراجها في خمس مجموعات رئيسية تنطـــوي كـــل مجموعة منها على بعض الأحزاب وهذه المجموعات هي[4]:

1- الأحزاب والجماعات الدينية: وهي تشمل الإخوان المسلمين وحـــزب الله وحـــزب الإخـــاء وحزب الإصلاح الإسلامي.

---

[1] محمود متولي، **مصر والحياة الحزبية والنيابية قبل سنة 1952**، مرجع سابق، ص 153

[2] جاكوب لاندو، **الحياة النيابية والأحزاب في مصر من 1866 إلى 1952**، مرجع سابق، ص 155

[3] المرجع السابق، ص 171

[4] نبذة تاريخية عن الأحزاب، الموقع الرسمي لحزب الجبهة الديمقراطية، نشرت بتاريخ 2010/4/2، انظر الرابط التالي: http://www.democraticfront.org

2- الأحزاب الليبرالية: وهي تشمل حزب الوفد والأحزاب المنشقة عليه وهي حزب الأحـــرار الدستوريين والحزب السعدي وحزب الكتلة الوفدية.

3- الأحزاب الاشتراكية: وهي تشمل حزب مصر الفتاة والذي أصبح يسمى بالحزب الاشتراكي وحزب العمال الاشتراكي الشيوعي والحزب الشيوعي المصري وحزب الفلاح المصري.

4- أحزاب السراي: وهي تلك الأحزاب الموالية للملك، وهي حزب الشعب وحـــزب الاتحـــاد الأول و حزب الاتحاد الثاني.

5- الأحزاب النسائية: وهي حزب بنت النيل السياسي والحزب النســـائي الـــوطني والحـــزب النسائي السياسي.

2.3.2 ملامح الحياة السياسية الحزبية من ثورة يوليو وحتى ثورة 25 يناير

تعتبر ثورة 23 يوليو عام 1952 من أهم المحطات الفارقـــة فـــي التـــاريخ السياســـي المصري الحديث لما أحدثته تلك الثورة من تغيرات جذرية في المجتمع المصري ولعل أشـــهر تلك التغيرات أنها نقلته من الحياة السياسية الملكية إلى الحياة الجمهورية حيث عرفـــت الحيـــاة السياسية بعدها انعطافات كثيرة وخاصة في شكل النظام السياسي ومقوماته وقد وضـــحنا فيمـــا سبق الحياة السياسية النيابية المصرية بعد الثورة أما فيما يتعلق بالحياة السياسية الحزبية فيـــرى الباحث أن يقسمها حسب الأنظمة السياسية التي توالت على مصر في تلك الفترة.

بالنسبة للحياة الحزبية في عهد جمال عبد الناصر فبعد قيام ثورة يوليو تشـــكل مجلـــس قيادة الثورة وهو "المجلس الذي تشكل لإدارة شئون البلاد إلى جانب مجلس الوصاية على عرش الملك أحمد فؤاد الثاني ولكن سرعان ما انفرد المجلس بحكم مصر بعد إلغاء الملكيـــة وإعـــلان الجمهورية"[1]، وقد سارعت قيادة الثورة بعد نجاحها وتحديدا في عام (1953) إلى إصدار قرار بحل الأحزاب باستثناء جماعة الإخوان المُسلمين ثم ما لبثت قيادة الثورة في عام (1954) إلـــى

[1] ar.wikipedia.org/wiki/ مجلس_قيادة_ثورة_1952

إصدار قرار بحل الجماعة أسوةً بباقي الأحزاب المصرية وذلك بعد حادثة المنشية المشـــهورة[1]، وسرعان ما بادر المجلس في أيلول/سبتمبر (1953) إلى اتخاذ عدة إجراءات صارمة أهمها حل الأحزاب السياسية القائمة قبل الثورة وحظر تكوين أحزاب سياسيه جديدة وبذلك انتهت مرحلـــة التعددية الحزبية وبدأت مرحلة جديدة عُرفت بمرحلة التنظيم السياسي الواحد التي استمرت حتى عام (1976)، وبدأت الحياة الحزبية في مصر تتخذ شكلا جديدا حيث تم تأسيس تنظيم (هيئـــة التحرير) عام (1953) وتم إلغاؤه، وتأسس بعد ذلك تنظيم (الاتحاد القومي) عـــام (1956) ثـــم (الاتحاد الاشتراكي العربي) عام (1962) كتنظيم سياسي شعبي جديد يقوم على تحـــالف قـــوى الشعب العاملة بدلاً من الاتحاد القومي[2].

أما فيما يخص الحياة الحزبية في عهد الرئيس أنور السادات فبالإضـــافة إلـــى بعـــض التغيرات التي طرأت على الحياة السياسية العامة في مصر بعد تولي السادات للحكم والتي سبق ذكرها فقد اصدر المؤتمر القومي العام للاتحاد الاشتراكي قراراً في تموز/يوليو عـــام (1975) بشأن السماح بإنشاء منابر داخل الاتحاد شرط الالتزام بمواثيق الثورة الأساسية والعمل ضـــمن إطارها، ثم قرر الرئيس السادات في آذار/مارس عام (1976) السماح بقيام ثلاثة منابر فجـــاء (تنظيم الأحرار الاشتراكيين) ممثلا لليمين و(تنظيم مصر العربي الاشتراكي) ممـــثلا للوســـط و(تنظيم التجمع الوطني التقدمي الوحدوي) ممثلا لليسار[3]. وفي تشرين الثاني/نـــوفمبر (1976) ألقى السادات بيانا أمام مجلس الشعب جاء فيه "....قد اتخذت قرارا سيظل تاريخيا يرتبط بكـــم وبمجلسكم الموقر هو أن تتحول التنظيمات الثلاثة ابتداء من اليوم إلى أحزاب....."[4].

وفي حزيران/مايو (1977) صدر قانون الأحزاب حيث تحول النظام السياســـي إلـــى التعددية الحزبية ومع ذلك لم يتم إلغاء الاتحاد الاشتراكي بل على العكس فقد تم منحه صلاحيات واسعةً في مسألة الموافقة على تشكيل الأحزاب، وقد اشتمل قانون الأحزاب على عدة شروط من

---

[1] عبد الله إمام، **عبد الناصر والإخوان المسلمون**، ط، د.م: دار الخيال، 1997، ص 112

[2] عادل عامر، مقالة بعنوان " **الحياة الحزبية في مصر** " نشرت في 2009/4/17 انظر الرابط التـــالي: http://www.f-law.net/law/archive/index.php?t-23834.htm

[3] شريف طلعت السعيد، **مسار التجربة الحزبية في مصر 1974 – 1995**، مرجع سابق، ص ص 23 – 24

[4] عصمت سيف الدولة، **لأحزاب ومشكلة الديمقراطية في مصر**، بيروت: دار المسيرة،1979، ص10

بينها ألا تتعارض مبادئ أي حزب مع مبادئ الشريعة والحفاظ على الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي والنظام الاشتراكي الديمقراطي وقد لحقتها شروط إضافية تبعا لتغير المناخ السياسي فمثلا أضيف بند في عام (1979) بعد توقيع معاهدة السلام مع إسرائيل ألا يكون من بين مؤسسي أي حزب أو من قياداته من يدعو لمبادئ تتعارض مع هذه المعاهدة[1].

وفي عام (1978) طرأت بعض التطورات الجديدة على الحياة الحزبية حين وافقت لجنة الأحزاب في شباط/فبراير على طلب إنشاء حزب الوفد الجديد كما أعلن السادات في آب/أغسطس عن قيام الحزب الوطني الديمقراطي[2]. وعلى الرغم من هذا التحول من التنظيم السياسي الواحد إلى التعددية الحزبية والذي اعتبر من أهم التحولات السياسية خلال حقبة السبعينات إلا أن هذا التحول لازمه الكثير من القيود القانونية والسياسية[3].

وكما أشارت علا عبد العزيز فقد أدت القيود التي فرضتها الحكومة المصرية على الحياة الحزبية في مصر إلى تعثر التجربة الحزبية في مراحلها الأولى، وأضافت أن أحداث يناير عام (1977) وزيارة السادات للقدس أدت إلى تصعيد المواجهة مع المعارضة، فبدأ النظام الحاكم يضيق الخناق على المشاركة السياسية الحزبية ومحاصرة الأحزاب المُعارضة وملاحقة المُفكرين السياسيين، وقد لجأ النظام في سبيل تحقيق ذلك إلى إصدار قانون العزل السياسي رقم (33) في عام (1978) والذي أدى بالتعددية الحزبية في مصر إلى منزلق خطير[4].

أما فيما يتعلق بالحياة الحزبية في عهد حسني مبارك فلا يخفى على احد موقف مبارك من تعدد الأحزاب أو زيادة عددها منعا لتشرذم المصريين في الوقت الذي كانت فيه مصر على حد تعبيره أكثر ما تكون بحاجة للإجماع الوطني بغية تحقيق الاستقرار، هذا وقد لعب القضاء

---

[1] عادل عامر، مقالة بعنوان " **الحياة الحزبية في مصر** " مرجع سابق

[2] شريف طلعت السعيد، **مسار التجربة الحزبية في مصر 1974 – 1995**، مرجع سابق، ص ص 28 – 29

[3] مصطفى كامل السيد وكمال المنوفي، **حقيقة التعددية السياسية في مصر**، الفصل التاسع، أزمة المشاركة من خلال الأحزاب المصرية، محمد شومان، مصر: مكتبة مدبولي، 1996، ص 369

[4] مصطفى كامل السيد وكمال المنوفي، **حقيقة التعددية السياسية في مصر**، الفصل الثاني، الإطار القانوني والسياسي للتعددية الحزبية، علا عبد العزيز أبو زيد، مدبولي، ص ص 79–80

المصري في عهده وخاصة في الفترة الرئاسية الأولى دورا مهما في إعـادة رسـم الخريطـة الحزبية إذ قضت المحكمة الإدارية العليا عام (1984) بأحقية عودة حزب الوفد الجديـد إلـى الساحة السياسية مثلما كان حزب الأمة قد ظهر إلى الوجـود بمقتضـى حكـم قضـائي عـام (1983)[1].

في عهد الرئيس مُبارك تم تشكيل العديد من الأحزاب الجديدة والتي من كـان أهمهـا حزب (مصر الفتاة) وحزب (الشعب الديمقراطي) وحزب (العدالة الاجتماعيـة) فـي الأعـوام (1990) و (1992) و(1993) على التوالي، حيث بلغ عدد الأحزاب المصرية المُسـجلة فـي مُجملها قبل قيام ثورة 25 يناير عام (2011) حوالي (24) حزبا إلا أن العديد من تلك الأحزاب لم يكن يتعدى سوى مقر وجريدة وذلك بسبب غياب الديمقراطية الحقيقية وتعسف الحزب الحاكم واستبداده[2].

وعليه فيمكن القول بأن فترة الرئيس حُسني مُبارك كانت مليئة بـالتغيرات والأحـداث السياسية وكما يعتقد الباحث فان السبب في ذلك يعود لطول الفترة الرئاسية لمُبارك مُقارنةً مـع من سبقوه من الرؤساء والتي دامت لثلاثين عاماً من جهة وللديمقراطية الزائفة التي حاول النظام أن يلتزم بها من جهة أخرى.

بالرغم من المبادئ التي قامت عليها ثورة يوليو والتي طالما تغنى بتطبيقها وضـرورة الحفاظ عليها الرؤساء المصريون الذي تعاقبوا على حكم مصر منذ اندلاعها وحتى يومنا هـذا، إلا أن الفترات الرئاسية لعبد الناصر والسادات ومُبارك وعلى طول هذه الحقبة التاريخية أكدت على مقولة (ريموند هينبوش) حيث قال: " الرئيس المصري يمثل مركزا يسمو فوق القانون أو أية ضوابط إدارية يخضع لها مرؤوسوه، ويظل هو المصدر الوحيد لأيـة ابتكـارات أساسـية أيديولوجية أو سياسية، كما يظل وحده قادرا على تحديد قواعد المشاركة فيها وتغييرها "[3]. وبهذه

---

[1] شريف طلعت السعيد، **مسار التجربة الحزبية في مصر 1974– 1995**، مرجع سابق، ص 54 – 56

[2] عادل عامر، مقالة بعنوان " **الحياة الحزبية في مصر** " مرجع سابق

[3] شريف طلعت السعيد، **مسار التجربة الحزبية في مصر1974– 1995**، مرجع سابق، ص ص 16 – 17

المكانة التي حاول كل رئيس مصري أن يحتفظ بها لنفسه فقدت مصر مكانتها عربيا وإقليميا وعالميا وتحولت من " الكعبة التي يحج إليها السياسيون العرب "[1] إلى دولة أصبح الساسة العرب يأتون إليها فرادا ولمجرد المجاملة أو لحضور اجتماع ثقيل على نفوس الجميع وحتى الساسة المصريون لم يعودوا يذهبون لدولة عربية للمساهمة في حل مشاكل العرب بل يذهبون طلبا لحل مشكلة مصرية أو لتلقي رسالة جاءت إلى مصر من طرف غير عربي[2].

إذن يمكننا القول بان الملامح الأساسية للحياة الحزبية المصرية من ثورة يوليو وحتى ثورة 25 يناير كانت تندرج تحت سمتين رئيسيتين الأولى سمة التنظيم الواحد الذي يمثل النظام الحاكم ويحمل ثقافته السياسية وينفذ أجنداته كما كان عليه الحال منذ نجاح ثورة يوليو وحتى عام (1977) حيث صدر قانون الأحزاب، والسمة الثانية هي سمة التعددية الحزبية التي أجمعت جميع المصادر والوثائق على أنها كانت تعددية مقيدة والتي استمرت من عام (1977) وحتى قيام ثورة 25 يناير حيث كانت الأحزاب تخضع لشروط لجنة الأحزاب، وبالرغم من أن فترة الرئيس مبارك قد شهدت إنشاء الكثير من الأحزاب الجديدة إلا أننا يمكننا القول بان الحياة الحزبية المصرية في تلك الفترة كانت مُغيبة حيث لم تؤدي الأحزاب المصرية دورها المتوقع منها وان المُشاركة السياسية لتلك الأحزاب كانت صورية بمعنى أنها لم تشارك من بعيد أو من قريب في رسم السياسة العامة كما لم يكن لها أي دور في إدارة الدولة المصرية والحياة السياسية العامة للشعب المصري، كما يمكننا القول بأن تلك الفترة وبالرغم من غياب القوى السياسية الإسلامية كحركة الإخوان المسلمين لعدم الاعتراف بها كقوة سياسية شرعية كانت يغلب عليها طابع الصراعات التقليدية بين الأحزاب الصغيرة والكبيرة من جهة والحزب الحاكم من جهة ثانية.

3.3.2 ملامح الحياة السياسية الحزبية بعد ثورة 25 يناير

ينبئنا التاريخ أن عقب كل ثورة تقوم في أي دولة تدخل الحياة السياسية في تلك الدولة إلى مرحلة انتقالية تتسم فيها الحياة السياسية بعدم الوضوح والاستقرار وبعد نجاح ثورة 25

[1] جلال أمين، **مصر والمصريون في عهد مبارك (1981 – 2008)**، ط1، القاهرة: دار ميريت، 2009، ص 225

[2] المرجع السابق، ص 225

يناير عام 2011 المصرية في إسقاط نظام حسني مبارك وحل الحزب الوطني الذي كان يحكم الدولة المصرية تغيرت ملامح الحياة السياسية الحزبية المصرية تغييرا جذريا حيث أصبحت الصراعات الحزبية تدور رحاها بين مختلف الأحزاب التي أتيح لها المشاركة أو المنافسة الحرة للعمل في الحياة السياسية حيث تم إزالة الكثير من الضوابط والشروط التي كانت تسيطر أو تتحكم بحرية تشكيل الأحزاب السياسية، كما أصبحت الأحزاب المصرية تشارك بفاعلية وتؤدي دورها الطبيعي في الحياة السياسية العامة وبهذا انتهى عصر الحزب الواحد الذي كان يسيطر على الحياة السياسية العامة كما انتهى معه عصر الأحزاب المقيدة حيث وصل عدد الأحزاب المصرية إلى (60) حزبا بعد الثورة[1].

وللوقوف على ملامح الحياة السياسية الحزبية بعد ثورة 25 يناير يرى الباحث انه لا بد من التوقف بشيء من التحليل حول طبيعة العلاقات أو الصراعات التي باتت تربط بين الأحزاب المصرية والتي يمكن تحديدها في جدليات العلاقة بين الأحزاب الصغيرة والكبيرة والأحزاب الجديدة والقديمة والأحزاب الإسلامية والليبرالية.

فيما يخص العلاقة بين الأحزاب الصغيرة والكبيرة فلا شك أن ثورة 25 يناير أفرزت الكثير من الأحزاب السياسية الجديدة التي لم يكن يسمح لها بالظهور في عهد مبارك سواء كانت أحزابا كبيرة كحزب الحرية والعدالة المنبثق عن جماعة الإخوان المسلمين أو أحزابا صغيرة فشلت في الحصول على القاعدة الشعبية التي تؤهلها للمشاركة في الحياة السياسية المصرية كحزب مصر الحرية وحزب المصريين الأحرار وغيرها الكثير من الأحزاب السياسية الصغيرة، وعليه فان العلاقة التي باتت تحكم الصراعات الحزبية بين الأحزاب الصغيرة والكبيرة يمكن وصفها بالصراع الديمقراطي الطبيعي ولكن بقيت إشكالية واحدة بينهما وهي أن الأحزاب الكبيرة تتمتع بنفوذ جماهيري كبير على عكس الأحزاب الصغيرة التي تفتقد إلى المد الجماهيري مما افقد الكثير منها إمكانية المشاركة السياسية عبر المجالس النيابية.

---

[1] احمد طه، مقالة بعنوان " **الحياة الحزبية في مصر بعد الثورة.. بين الانطلاق والتعثر** "، على موقع القدس العربي، نشرت بتاريخ 2012/11/15، انظر الرابط التالي:
http://www.alquds.co.uk/index.asp?fname=today%5C15qpt477.htm&arc=data%5C2012%5C11%5C11-15%5C15qpt477.htm

أما فيما يتعلق بالعلاقة بين الأحزاب الجديدة والأحزاب القديمة فلا شك أن الكثير من الأحزاب القديمة استفادت من امتدادها التاريخي كحزب الوفد وغيره كما استفادت من الشخصيات السياسية البارزة التي تنتمي إليها وهو الشيء الذي تفتقده باقي الأحزاب السياسية التي تشكلت بعد الثورة، وعليه فان الصراع الذي بدا واضحا بين الأحزاب السياسية المصرية القديمة ذات الامتداد التاريخي والأحزاب الحديثة العهد يمكن وصفه بأنه احد جوانب الصراعات الحزبية في مصر بعد الثورة.

ولعل احد أسباب هذا الصراع الحزبي بين القديم والجديد – كما يرى الباحث – يتمثل في العدد الكبير للأحزاب الجديدة التي نشأت بعد الثورة على الرغم من التشابه الكبير في برامجها ورؤاها السياسية والتي تلتقي كثيرا مع برامج الأحزاب القديمة حيث لم تسمح الفترة القصيرة للثورة بمشاركة القيادات الحزبية الكبيرة كما أنها لم تسمح ببروز القيادات السياسية الجديدة التي تستطيع قيادة الثورة أو تمثيلها الأمر الذي جعل عشرات المجموعات الناشطة تجنح إلى شرعنه وجودها ضمن أحزاب جديدة[1].

أما بالنسبة لأهم وآخر وجوه الصراعات الحزبية بين الأحزاب المصرية فهو الصراع أو الجدل الدائر بين الأحزاب أو القوى الإسلامية والأحزاب أو القوى الليبرالية حيث يمكننا اعتبار الصراعات الحزبية السابقة إحدى جوانب هذا الصراع، فهذا الصراع يشتمل في داخلة على الصراع بين القديم والجديد والكبير والصغير فمن ناحية يمكننا اعتبار الأحزاب الإسلامية أحزابا حديثة النشأة على الرغم من أن التجربة السياسية الإسلامية ليست بجديدة فجماعة الإخوان المسلمين على اعتبارها كبرى الحركات السياسية لها تاريخ طويل وتجارب كثيرة في العمل السياسي يعود لثلاثينيات القرن الماضي ومن ناحية أخرى استطاعت الأحزاب الإسلامية الجديدة أن تفرض نفوذها السياسي مستفيدة من مرجعيات إسلامية قديمة فمثلا حزب الحرية والعدالة المنبثق عن جماعة الإخوان المسلمين لم يكن له ليحصد تلك النتائج الكبيرة من أصوات

[1] خالد عز العرب، مقالة بعنوان " خريطة الأحزاب السياسية في مصر بعد الثورة "، على موقع bbcعربي، نشرت بتاريخ 2011/6/23، انظر الرابط التالي:
http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2011/06/110623_egypt_partymap.shtml

الناخبين لولا الوجود التاريخي الكبير لجماعة الإخوان المسلمين، وعليه يمكننا القــول أن هــذا الصراع لا ينحصر بالرؤية أو الفكر الإيديولوجي السياسي لكل طرف من أطرافه وان كان على قدر كبير من الأهمية وإنما تعداها ليشتمل على الصراعات بين القديم والجديــد وبــين الكبيــر والصغير.

إذن الصراع أو الجدل الدائر بين الإسلاميين والليبراليين هو صراع قديم جديد يستحوذ الآن على الحالة السياسية المصرية ويعتبر الأقوى من بــين الصــراعات الحزبيــة إذ يقــوم الإسلاميون بالاستناد إلى قوتهم في الشارع المصري وإلى قدراتهم الهائلة في الحشد والتنظــيم بينما الليبراليون الذين يفتقدون هذا التواجد يحاولون تعويضه بالاعتماد على النخبة الإعلاميــة والسياسية وحضورها الكثيف المتكرر في الصحف والقنوات الفضائية، ويعتبر هــذا الصــراع الأقوى من بين الصراعات الحزبية بسبب الفجوة الواسعة والتناقض التاريخي الكبير بينهمــا إذ يقوم فحوى هذا الصراع على التنافر الشديد بين أقطابه إذ يحاول الليبراليون بث الخــوف فــي نفوس المصريين من الإسلام نفسه كدين وشريعة بينما يرى الإسلاميون أنه أصــلح الأنظمــة واقدرها على تقديم الحلول التي تحتاجها الدولة المصرية، وعليه يتوقع لهذا الجدل الاســتمرار لفترات قادمة على المستوى السياسي والفكري والديني والثقافي بين النخبة الليبرالية والجمهــور الإسلامي العريض ذي النزعة الإسلامية الخالصة[1].

4.2 ثورة 25 يناير المصرية

1.4.2 مفهوم الثورة

تُشير بعض الدراسات أن مصطلح الثورة (revolution) تم أخذه من علم الفلك ويعني الدوران وهو بذلك يعني التغيُر الكبير، وعليه فقد تم استخدام هذا المُصطلح عبر التاريخ للدلالة على أي تغيُر كبير حدث في واحد أو أكثر من مجالات الحياة كمصطلح الثورة العلميــة التــي

[1] مؤمن الهباء، مقالة بعنوان " الصراع السياسي في مصر.. بين علمانية النخبة وإسلامية الجمهور "، على موقــع مجلــة المجتمــــــع، نشــــــرت بتــــــاريخ 2013/1/19، انظــــــر الــــــرابط التــــــالي:
http://magmj.com/index.jsp?inc=5&id=9685&pid=2549

حدثت في القرن السابع عشر والثورة الزراعية التي حدثت في القرن الثـامن عشـر والثـورة الصناعية التي حدثت في القرن التاسع عشر[1].

أما الثورة كمفهوم سياسي كما هو متعارف عليه في الأدبيات السياسية فانه كمـا أورده إحسان محمد الحسن يعني " التغيُرات الجذرية في البُنى المؤسسية للمُجتمع، وهـذه التغيُـرات تعمل على تبديل المُجتمع ظاهرياً وجوهرياً من نمط إلى نمط آخر يتوافق مـع مبـادئ وقـيم وإيديولوجية وأهداف الثورة ويتماشى مع فلسفة وطموحات وتطلعات قادتها ومُهندسيها "[2]. أمـا إسماعيل عبد الفتاح فقد عرفها على أنها " مُصطلح يُقصد به التحول الجذري فـي التكوينـات الاجتماعية والسياسية والنظام العام وفي العلاقات والخبرات المُتبادلة بين الناس، وقد يُقصد بـه التغيُر الدائري الذي يكشف عن أنماط جديدة "[3]. في حين تم تعريفها عند غي هرميه على أنها " هي كل قطيعة جذرية تدخل في نمط تنظيم المُجتمع "، وقد ميز غي بشكل عام بـين الثـورات الاجتماعية والثورات السياسية، ويضيف أن الثورات الاجتماعية هي اكبر حجما حيـث يمتـد تأثيرها ليشمل التنظيم السياسي والاجتماعي على حد السواء كالثورة الفرنسية عـام (1789) والروسية عام (1917) والصينية عام (1949) بينما الثورات السياسية فهـي تعنـي النظـام السياسي فقط كالثورة الانجليزية عام (1642) [4].

ويضيف ناظم عبد الواحد الجاسور في كتابه (موسوعة علم السياسة) أن الثورة إذا كانت بمعناها العام تُشير إلى وسيلة للقضاء على النظام السياسي القائم باستخدام القوة أو عن طريـق تغيير جذري في طبيعة النظام السياسي الجديد، فلابد عندها من أن يصاحب ذلك التغيير ثـورة اجتماعية تستهدف كافة مجالات حياة المجتمع السياسية والاقتصادية والإيديولوجية بحيث تؤدي إلى تغيير التنظيم الطبقي للمجتمع وتعديل أشكال الدولة كما تعمل على إحلال علاقـات إنتـاج

---

[1] فرانك بيلي، **معجم بلاكويل للعلوم السياسية**، مرجع سابق، ص 582

[2] إحسان محمد الحسن، **موسوعة علم الاجتماع**، ط1، بيروت: الدار العربية للموسوعات، 1999، ص 217

[3] إسماعيل عبد الفتاح، **معجم المصطلحات السياسية والإستراتيجية**، مرجع سابق، ص 106

[4] غي هرميه وآخرون، **معجم علم السياسة والمؤسسات السياسية**، مرجع سابق، ص 171

جديدة، ويُضيف أن الثورة الاجتماعية لا تحدث عرضاً أي أن لكل ثورة اجتماعية ظروفها الموضوعية التي تُحتم انطلاقها[1].

2.4.2 ثورة 25 يناير

إن القارئ لتاريخ مصر الحديث والمعاصر يجد في صفحاته العديد من الثورات وهذه الدراسة ليست مكانا لسردها والبحث فيها جميعا، وعليه يرى الباحث أن تقتصر هذه الدراسة على أشهر تلك الثورات كمدخل للحديث عن ثورة 25 يناير. ففي القرن العشرين شهدت مصر ثورتين، ففي مارس (1919) بدأت الثورة التي عُرفت بثورة (1919) بمظاهرات سلمية تهتف بالاستقلال وسقوط الحماية البريطانية عن مصر وبعد أيام انضمت إلى المتظاهرين طوائف الشعب كافة وامتدت إلى الأقاليم والقرى وقد كانت ثورة شعبية ولم تكن أي هيئة أو جماعه تدعو إليها أو توجهها[2]. وان كان اعتقال سعد زغلول السبب المباشر أو الشرارة التي أشعلت الثورة إلا إن ثمة أسباب سياسية واقتصادية واجتماعية أدت إلى قيامها[3].

وفي 23 يوليو عام (1952) قام الجيش المصري بثورته واسقط النظام الملكي وما لبث الشعب المصري إن التف حول الجيش وكانت لهذه الثورة كثورة (1919) أسباب اقتصادية واجتماعية وسياسية[4] إلا إن ما يميز ثورة يوليو عن ثورة 1919 وجود قادة ومنظمين لها ومجموعة من الأهداف التي وضعها مجلس قيادة الثورة وهي تحرير مصر من الهيمنة البريطانية ورفع مستوى المعيشة وزيادة الإنتاج والقضاء على الإقطاع والاحتكار بالإضافة إلى إقامة عدالة اجتماعية وحياة ديمقراطية وتشكيل جيش قوي، وقد استطاعت الثورة تقريبا تحقيق هذه الأهداف بالإضافة إلى أنها عملت على زيادة الوعي العربي ومن منجزاتها قيام الوحدة السورية وتأميم قناة السويس وبناء السد العالي[5].

---

[1] ناظم عبد الواحد الجاسور، **موسوعة علم السياسة**، مرجع سابق، ص ص 145 – 146

[2] عبد الرحمن الرافعي , **ثورة 1919** , ط 2, ج 2, القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1955، ص 7

[3] المرجع السابق, ص 51

[4] حمدي حافظ، **ثورة 23 يوليو**، القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر، 1964، ص 9

[5] زهدي عبد المجيد سمور، **تاريخ العرب المعاصر**، ط1، عمان، جامعة القدس المفتوحة، 1996، ص 213 – ص 214

ويرى الباحث إن كل الثورات التي ولدت عبر التاريخ من رحم الشعوب لم تكن مجـرد صدفة أو وليدة اللحظة بل لا بد لكل ثورة من مُقدمات وأسباب سبقتها أو أدت إلى قيامها ولكي نفهم ثورة 25 يناير وتتضح لنا صورتها جلية لا بد من العودة إلى دراسة مقـدماتها وأسـبابها والوقوف عليها فأحداث الثورة لا تكفي لفهمها.

3.4.2 الأسباب غير المباشرة لثورة 25 يناير

أما مقدمات الثورة أو أسبابها غير المُباشرة فقد تمثلت في قانون الطوارئ الـذي بـدأ العمل به من عام (1967) باستثناء فترة انقطاع لمدة (18) شهرا في أوائل الثمانينات ويمنح هذا القانون الشرطة سلطة أوسع في ملاحقة النُشطاء السياسيين كما يتيح للحكومة حجز الأشـخاص لفترات غير مُحددة وبدون مُحاكمة وتُبقيهم في السجون كما يمنع هذا القانون تنظيم المُظاهرات أو إنشاء التنظيمات السياسية غير المُرخص لها أي أنه الأداة التي بواسطتها تستطيع الحكومـة مُمارسة قمع واستعباد شعبها دون أي رادع قانوني. كذلك من مُقدماتها قسوة الشرطة وخاصـة في ظل قانون الطوارئ الذي عمل على توسيع سلطاتها كما سبق ذكره حيث تُنتهـك الحقـوق الإنسانية وتُهان كرامة الإنسان ويقع عليه الكثير من الظلم حيث لجأ أفراد الشـرطة إلـى حـد التمادي في تصرفاتهم مع المواطنين في طريقة القبض على الأفراد والسجن والتعذيب الجسدي حتى الموت[1].

كذلك من مُقدماتها تصدير الغاز لإسرائيل ففي عام (2004) أبرمت الحكومة المصرية أربعة عقود يتم بموجبها تصدير الغاز لإسرائيل ويمتد العمل بها حتى عام (2030) وتسببت هذه العقود في نشوء عدة أزمات داخلية بسبب مُعارضة خبراء البترول وسفراء سابقين بالإضافة إلى غالبية الشعب المصري الذي اعتبرها إهداراً للمال العام ومُجاملةً لإسـرائيل[2]. كـذلك تـدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في مصر حيث أدى الارتفاع غير المسـبوق فـي الأسعار وعدم رفع الأجور في السنوات الثلاث الأخيرة للثورة إلى تدهور الأحوال الاقتصـادية

[1] أسـباب ثـورة 25 ينـاير فـي مصـر، انظـر الـرابط التـالي: http://1001e-books.blogspot.com/2011/02/25_16.html

[2] حسـام رمضـان، أسـباب قيـام الثـورة/أسـباب ثـورة 25 ينـاير، انظـر الـرابط التـالي: http://www6.mashy.com/home/tahrir-egypt/revolution-causes

والاجتماعية لنسبة كبيرة من الأسر التي دخلت تحت خط الفقر. كذلك عدم تقديم الحكومة للخدمات الجيدة ورفع الضرائب وزيادة نسبة البطالة مع تراجع كبير في خدمات التعليم والصحة والإسكان. أدى كل ذلك إلى تولد حالة من الاحتقان لدى الجماهير تجاه الحكومة التي بالغت في قهر المواطن وإهدار كرامته[1]. ومما زاد في حالة التذمر لدى المواطن المصري واعتبر من أقوى مُقدمات الثورة بقاء الرئيس حسني مُبارك في السلطة لأكثر من ثلاثين عاماً مع انتشار كبير للفساد المالي والإداري في السنوات الأخيرة من حكمه. كذلك لعب ملف التوريث دوراً كبيراً في زيادة غضب الشارع المصري فقد بدا واضحاً في الثلاث سنوات الأخيرة نية الرئيس حُسني مُبارك نقل السلطة لابنه جمال من بعده وكأن مصر تركة ورثوها عن آبائهم يتقاسمونها كما يشاءون[2].

4.4.2 الأسباب المُباشرة لثورة 25 يناير

1- تزوير انتخابات مجلس الشعب: أجريت انتخابات مجلس الشعب قبل شهرين من اندلاع الاحتجاجات وحصل الحزب الوطني الحاكم على (97%) من المقاعد مما أصاب المواطنين بالإحباط وتم وصف تلك الانتخابات بالمزورة بالإضافة إلى انتهاك حقوق القضاء المصري في الإشراف على الانتخابات ومُنع الإخوان المُسلمين من المُشاركة فيها بشكل قانوني.

2- مقتل الشاب خالد محمد سعيد: كان المواطن المصري خالد سعيد قد قُتل في الإسكندرية في 6 يونيو عام (2010) بعد أن تم تعذيبه حتى الموت على أيدي اثنين من مُخبري قسم شرطة سيدي جابر وقد أدى تقاعس السلطات عن البت في قضيته أو إثبات الاتهام عليهما بالقتل إلى حالة من الاحتقان مما أثار احتجاجات واسعة مثلت بدورها تمهيداً هاماً لاندلاع الثورة.

3- تفجير كنيسة القديسين في الإسكندرية أثناء الاحتفالات بعيد الميلاد للكنائس الشرقية والتي أوقع (24) قتيلاً (من بينهم مُسلمين) كما أصيب (97) شخصًا، وتُعتبر أول عملية إرهابية

---

[1] حسام رمضان، **أسباب قيام الثورة/أسباب ثورة 25 يناير**، مرجع سابق

[2] هشام عطية، مقالة بعنوان " ثورة 25 يناير في مصر (ثورة الغضب) منذ قامت وحتى الآن شهداء الثورة "، منتديات عبير، نشرت بتاريخ: 2011/2/20، انظر الرابط التالي: http://v.3bir.com/263538/

بهذا المشهد المروع تحدث في تاريخ مصر واحتج كثير من المسيحيين في الشوارع وانضم بعض المُسلمين للاحتجاجات، وتم اكتشاف أن وزارة الداخلية المصرية –معلومة غير مؤكدة– هي وراء هذه التفجيرات بُمساعدة إرهابيين.

4- مقتل الشاب سيد بلال: والذي اعتقله رجال جهاز أمن الدولة وقاموا بتعذيبه حتى الموت ثم أعادته إلى أهله في اليوم التالي جثة هامدة[1].

5- قيام الثورة الشعبية التونسية: اندلعت الثورة الشعبية في تونس والتي أدت إلى الإطاحة بالرئيس التونسي فكانت هذه الثورة صدمة للمصريين سرعان ما تحولت إلى دافع وخاصة عندما شعر النشطاء المصريين المهتمون بالتغيير بأن الثورة التونسية قد مست كرامتهم خاصة أنهم اعتادوا أن مصر هي الشقيقة (الكبرى) وتوقعوا أن تبدأ رياح التغيير منها، ويضيف ممدوح الشيخ أن الصدمة التي دفعت المصريين للسخرية ثم شعورهم بالإحباط قد ساهمت لاحقا بقوة في إنجاح الثورة المصرية بما قدمته لها من أساليب وشعارات[2].

6- المواقع الاجتماعية على شبكة الإنترنت: حيث قام الشابان وائل غنيم وعبد الرحمن منصور في الموقع الاجتماعي (فيس بوك) بإنشاء صفحة (كلنا خالد سعيد) حيث دعوا من خلال هذه الصفحة إلى يوم الغضب في 25 يناير عام (2011)[3]، ويضيف وحيد عبد المجيد بقوله " شرارة أطلقها شباب لم تنجب مصر مثلهم منذ عدة أجيال، ولم تتح لمن سبقوهم الأدوات التي وفرتها لهم ثورة الاتصالات الهائلة. فكان يوم الغضب الذي دعوا إليه (25 يناير 2011) هو الشرارة التي فجرت ثورة جرفت نظام حكم كان تحالف الفساد قد اختزله في جهاز امن انهار في مواجهة طوفان شعبي."[4].

---

[1] ثورة 25 يناير، من ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، انظر الرابط التالي : http://ar.wikipedia.org

[2] ممدوح الشيخ وآخرون، **يوميات الثورة المصرية يناير 2011**، تحرير احمد عبد الحميد حسين، ط1، 2011، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ممدوح الشيخ في: " التأثير التونسي في الثورة المصرية من سيدي بوزيد إلى التحرير"، ص ص 23 37، ص 37

[3] ثورة 25 يناير، من ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، مرجع سابق

[4] وحيد عبد المجيد، **ثورة 25 يناير قراءة أولى**، ط3، القاهرة: مركز الأهرام للنشر والترجمة والتوزيع، 2012، ص 31

الفصل الثالث

الإخوان المُسلمون ومفهوم الدولة المدنية

الفصل الثالث

الإخوان المُسلمون ومفهوم الدولة المدنية

تمهيد

عند الحديث عن أي حركة أو جماعة سواء كانت سياسية أو اجتماعية لا بد من التعرض للظروف التي ساعدت على نشأتها وتطورها وباعتبار جماعة الإخوان المسلمين كُبرى الحركات الإسلامية التي استطاعت أن تفرض نفسها على الواقع الاجتماعي والسياسي في مصر رغم ما واجهته من تحديات وصعوبات داخلية وخارجية، ورغم ما تعرضت له من محاولات متكررة من قِبل الأنظمة المستبدة التي حكمت مصر منذ نشأة الجماعة وحتى سقوط نظام مبارك للحيلولة دون انتشارها أو حتى وجودها كجماعة مؤثرة في المجتمع المصري، إلا أنها استطاعت وبفضل مرونتها وقدرتها على مسايرة الواقع وما يحمله من تناقضات أن تصمد في وجه تلك التحديات بل وأن تمتد جذورها إلى خارج مصر ويصبح فكرها معينا تنهل منه العديد من الجماعات والحركات الإسلامية في مختلف دول العالمين العربي والإسلامي.

لا شك أن هناك ظروفا معينة كانت تسود في المجتمع المصري قبل نشأة الجماعة عام (1928) سواء كانت ظروفا اقتصادية أو اجتماعية أو فكرية أو سياسية وقد أدت كل هذه الظروف إلى جعل الشعب المصري بحاجة ماسة وضرورة مُلحة إلى قيام دعوة جديدة تبني ما هدمة الاستعمار وتصلح ما أفسدته الأنظمة وتُعيد الناس إلى دينهم وشريعتهم، حيث استندت الجماعة في فكرها على مبادئ الشريعة الإسلامية ورأت فيها الحل الأمثل لإصلاح المجتمع والخروج به من متاهات الاستبداد والفساد والانحطاط السياسي والاجتماعي والفكري.

استطاعت الجماعة عبر مشوارها الذي يزيد عن ثمانين عاما من مسايرة الواقع والتأقلم مع مُتغيراته وذلك بفضل ما امتاز به قياديو الجماعة ومفكروها من اتساع الأفق والفهم الصحيح لتعاليم ومبادئ الدين الإسلامي على اعتباره دين ودولة، والمتتبع لفكر جماعة الإخوان يُلاحظ أن الفكر السياسي لديها لم يكن فكرا جامدا بل كان دائما يبحث عن التجديد، وفي السنوات الأخيرة طرأ تحول كبير في خطابها السياسي حيث بدأ مفكرو الجماعة يتحدثون عن فكرة الدولة

المدنية التي طرحت مؤخرا ولاقت قبولا واسعا من كافة التيارات والأحزاب السياسية في مصر رغم التساؤلات التي تطرحها الجماعة حول مرجعية تلك الدولة وخاصة بعد ثـورة 25 ينـاير والتي نجحت في إسقاط مبارك، وقد جاء هذا الفصل كمحاولة متواضعة للوقوف علـى نشـأة الجماعة وتطورها وكذلك الوقوف على ماهية الدولة المدنية التـي تتبناهـا جماعـة الإخـوان المسلمين وتدعو إلى إقامتها.

1.3 الظروف التي مهدت لنشأة جماعة الإخوان المُسلمين

عاشت مصر في الربع الأول من القرن العشرين كغيرها من دول العالم العربي حالـة من عدم الاستقرار بسبب الاستعمار والهيمنة الخارجية فبعد أن أحكمت بريطانيا سيطرتها على مصر – خاصة بعد الحرب العالمية الأولى – بدأ الشعب المصري يبحث عـن خلاصـة مـن الاستعمار، وبعد أن فشلت ثورة (1919) في تحقيق مطالبها ومع تعقد المشهد السياسي الداخلي والخارجي وحالة التيه التي دخلها الشعب المصري في رحلة البحث عن الاستقلال ومع تسارع الأحداث التي أعقبت الحرب العالمية الأولى والتي أفرزت الكثير من المتغيرات سـواء كانـت سياسية أو اجتماعية أو فكرية أو اقتصادية فان كل هذه التغيرات أدت إلى خلق ظروف مهـدت وساعدت على نشأة جماعة الإخوان ويمكن إيجازها بما يلي:-

1.1.3 الظروف السياسية

عند الحديث عن الظروف التي مهدت لنشأة جماعة الإخوان لا بد من إلقاء نظرة عامة على واقع الحياة السياسية في مصر في الفترة الممتدة بين انتهاء الحرب العالمية الأولى ونشـأة الجماعة حيث يمكن وصف الواقع السياسي المصري بمجموعة من الظواهر والمتغيرات التـي مهدت الطريق أمام المصرين للعودة إلى الإسلام باعتباره الإطار الأيديولوجي السياسي الأكثـر قدرة على مواجهة الواقع السياسي حيث أدت عدة أسباب سياسية إلى تهيئة تلك الظروف إذ كان الاحتلال البريطاني أولها حيث نظر الشعب المصري إليه علـى اعتبـاره احـتلالا لـلأرض والإنسان ولمح فيه تلك النزعة الدينية التي كانت تسعى للقضاء على الإسلام وإقصائه سواء على مستوى الإفراد أو على مستوى الأنظمة، كما لمح فيه غزوا فكريا وحضـاريا لأنمـاط ثقافيـة

غريبة عن المجتمع المصري مما أثار النزعة الدينية لديه وعمل على تأليب قوى الشعب المصري للوقوف ضده ولهذا رفض الشعب المصري كل محاولات الإصلاح التي تبناها الاحتلال البريطاني على اعتبارها جزءا من مخططاته الرامية للسيطرة على البلاد[1].

كما يعتبر تلاشي الآمال المعقودة على ثورة (1919) ثاني تلك الأسباب، حيث شكل التفاف الشعب المصري بمختلف فئاته وطوائفه حول الثورة أملا جديدا في الخلاص من الاحتلال البريطاني ورغم النزعة العلمانية التي اتسم بها حزب الوفد خلال تلك الحقبة الحرجة إلا انه استطاع أن يستقطب الشعب المصري من حوله وأن يبدو وكأنه الوسيلة الأمثل للخلاص وتحقيق الاستقلال إلا أن فشل المؤسسات السياسية المنبثقة عن ثورة (1919) في بلوغ ذلك الهدف وعجزها عن تحقيق الديمقراطية السياسية من ناحية وزيادة وطأة الاضطرابات السياسية وانشغال حزب الوفد في صراعات مع الانجليز والقصر أدت إلى نشوء أزمات دستورية من ناحية أخرى، كما ساعدت الانشقاقات الداخلية التي تعرض لها حزب الوفد بالإضافة إلى وفاة زعيمه سعد زغلول في 23 أغسطس (1927) على تكريس فترة الركود السياسي مما جعل الكثيرين من أبناء الشعب المصري يفقدون الأمل في تحقيق آمالهم وأهدافهم وبالتالي بدءوا يبحثون عن البديل الذي يلبي طموحاتهم ويُمكنهم من تحقيق أهدافهم فوجدوا في الدعوة السلفية والعودة إلى الدين الطريق الأمثل لذلك[2].

أما السبب الثالث فقد تمثل في الصراعات التي دارت بين الأحزاب السياسية حيث أدت تلك الصراعات وخاصة بين الأحرار والوفديين والدستوريين إلى عزوف الكثير من الشباب المصري وامتناعهم عن الدخول في تلك الأحزاب بعدما تبين لهم أن تلك الصراعات كانت من اجل تحقيق مصالح حزبية وشخصية[3]، و بهذا استغلت جماعة الإخوان هذا الوضع وجذبت إليها الشباب المصري عن طريق مطالبتها بإلغاء الحزبية ودعوتهم للنضال من اجل إعلاء كلمة الله

---

[1] أحلام السعدي فرهود، **التيار الإسلامي والسياسة المصرية**، القاهرة، الزهراء للإعلام العربي، 1991، ص28

[2] علي الدين هلال، **السياسة والحكم في مصر**، القاهرة، مكتبة نهضة الشرق، 1977، ص127

[3] أحلام السعدي فرهود، **التيار الإسلامي والسياسة المصرية**، مرجع سابق، ص30

بعيدا عن المصالح الشخصية[1]، في حين تمثل السبب الرابع في انحسار ظاهرة الإسلام السياسي حيث أدت التغيرات التي أعقبت الحرب العالمية الأولى إلى إقصاء شبه عام للإسلام السياسي والذي تمثل في إلغاء الخلافة الإسلامية على يد (كمال أتاتورك) وقد أدى هذا إلى تفتيت الأمة الإسلامية، ومما زاد في هذا التفتت تقسيم الدول العربية والإسلامية بين الدول الاستعمارية بعد الحرب العالمية الأولى كما ساعد احتدام القضية الفلسطينية من اهتمام المصرين بالشؤون الإسلامية لما لفلسطين من أهمية دينية في نفوس المصرين كما أدى انهيار فكرة الجامعة الإسلامية إلى ولادة بعض المحاولات للعودة إلى الإسلام[2].

2.1.3 الظروف الاجتماعية والفكرية

عرف المجتمع المصري في حقبة العشرينيات بعض التغيرات الاجتماعية والفكرية التي أدت إلى إثارة المشاعر الدينية لديه لما تحمله تلك التغيرات من تناقض واضح للموروث الديني والثقافي وأول هذه التغيرات شيوع الأفكار العلمانية، حيث بدأ الاحتلال البريطاني بنشر بعض الأفكار التي تدعو لعلمنة المجتمع المصري عن طريق مجموعة من المصرين الذين تلقوا تعليمهم في جامعات أوروبا أمثال (طه حسين واحمد لطفي السيد) وذلك من خلال توليهم لبعض المناصب الهامة وخاصة في الجامعات المصرية. وهكذا حاول البريطانيون ربط المجتمع المصري بالثقافة الغربية على اعتبار أن الحضارة الغربية هي النموذج الأنسب والأقدر على تنمية المجتمع المصري سياسيا واجتماعيا واقتصاديا باعتبارها الطريقة المُثلى التي توصل البلاد إلى الرقي والتقدم، وثاني هذه التغيرات ضعف المعسكر الإسلامي حيث تمثل المعسكر الإسلامي المصري آنذاك في الأزهر الشريف والطرق الصوفية ومدرسة المنار، فالأزهر كان قد زج بنفسه بالصراعات الدائرة بين مختلف القوى السياسية وكان ميدانا للتنافس فيما بينها وبذلك اخفق في تفاعله مع المطالب الشعبية، أما الطرق الصوفية فقد تحولت أفكارها إلى خرافات وبدع بعيدة كل البُعد عن الإسلام الصحيح وبذلك عملت على تشويه الفكر والعقيدة، أما مدرسة المنار فقد

---

[1] طارق البشري، **الحركة السياسية في مصر**، ج1، الهيئة العامة للكتاب، 1972، ص66

[2] أحلام السعدي فرهود، **التيار الإسلامي والسياسة المصرية**، مرجع سابق، ص ص 30 – 31

ابتعدت عن المنهج الإصلاحي وانحازت إلى السلفية المتشددة حيث كان يميل أتباعها إلى النقل وليس للعقل[1].

وثالث هذه التغيرات هي ظهور عادات وتقاليد غريبة ومتناقضة مع الموروث الديني حيث استطاعت ثورة (1919) إحداث بعض التغيرات في المجتمع المصري وأدت إلى تحوله من مجتمع إسلامي شرقي إلى مجتمع مُتغرب فظهرت بعض الاتجاهات الفكرية الجديدة كاتجاه المرأة إلى نبذ الحجاب والإقبال على التعليم والنزول إلى ميادين العمل والسياسة، كما انتشرت بعض الدعوات التي تنادي بالمساواة بين المرأة والرجل وتُندد بتعدد الزوجات في حين اتجه الرجل إلى الحياة العصرية وانصرف الشباب عن التعليم الديني وبدأت الدعوات التي تُطالب بضرورة التحرر العقلي والانفتاح على مفاهيم جديدة كما بدأ المجتمع المصري يعرف بعض العادات والتقاليد الغريبة عليه والتي تدعو إلى الاختلاط والتحرر[2].

رابع تلك التغيُرات تمثل بالدور الذي لعبته البعثات التبشيرية حيث بدأت حركات التبشير تمارس دورها في ظل الانفتاح المصري على الغرب ومحاولة الأوروبيين ربط الاقتصاد المصري بالنظام الرأسمالي وقد اعتبر مؤتمر القاهرة التبشيري عام (1906) نقطة التحول، حيث بدأ الاهتمام بالمسألة الإسلامية على اعتبارها عقبة تحول دون قيام البعثات التبشيرية بدورها في نشر النصرانية وقد أدت الحركة التبشيرية في مصر إلى بعض التغيُرات التي ردت بعض الشباب عن دينهم مما أثار الحمية الدينية لدى الكثير من أبناء الشعب المصري وبالتالي انخراطهم في الجماعات الإسلامية التي ترفض الدعوات التبشيرية وتحاربها[3].

3.1.3 الظروف الاقتصادية

لا شك أن لارتباط الاقتصاد المصري في تلك الحقبة بالنظام الرأسمالي العالمي بالغ الأثر حيث كان لتبعية الاقتصاد المصري للاقتصاد الغربي أثار كبيرة ساعدت على زيادة

---

[1] أحلام السعدي فرهود، **التيار الإسلامي والسياسة المصرية**، مرجع سابق، ص ص 31 – 35

[2] المرجع السابق، ص ص 35 – 36

[3] المرجع السابق، ص ص 36 – 38

السيطرة الأجنبية على البلاد والتدخل في شؤونها، ومن تلك التغيُرات أو الأسباب التي أوجـدت ظروفا اقتصادية سيئة سيطرة الأجانب على الاقتصاد المصري حيث أدى تغلغل رؤوس الأموال الأجنبية عن طريق الاستثمارات إلى سيطرة الأجانب على كافة الأنشطة الاقتصادية سواء كانت تجارية أو مالية أو صناعية مما زاد في ارتفاع نسبة البطالة بين المصريين وتـدني مسـتوى المعيشة بالإضافة إلى زيادة نسبة المصنوعات الأجنبية في البلاد ومُنافستها للمُنتجات المحليـة مما اثر على قطاع الحرفيين وصغار التجار والأيدي العاملة.

كما ساعد سوء توزيع الملكية الزراعية في مصر واتسامه بعدم العدالة في خلق ظروف اقتصادية صعبة حيث أدى هذا الخلل في توزيع الأراضي على الفلاحين إلى هـروبهم كـونهم يعملون بها ولا يملكونها وأدى هذا إلى نزوح عدد كبير من أبناء الريف إلى المدن سـعيا وراء فرصة العمل فارتفعت معدلات المهاجرين الذين اصطدموا بنمط الحياة الجديدة في المدينة ممـا أدخلهم في تناقضات مع عاداتهم وتقاليدهم الريفية فكان الانخراط في الجماعات الدينيـة سـبيلا للهروب من هذه التناقضات[1].

2.3 نشأة الجماعة وتطورها حتى ثورة 25 يناير

عند العودة إلى العام الذي نشأت فيه جماعة الإخوان المسلمين وجدنا تباينا واضحا بين المصادر التي عدنا إليها حول ذلك بالرغم من اتفاقها على أنها تأسست على يد الشيخ حسن البنا، ففي حين ورد عند طارق البشري[2] أنها تأسست عام (1927) ورد عند يوسف القرضاوي[3] أنها تأسست عام (1929)، أما أغلبية المصادر والدراسات فقد أجمعت علـى أنهـا تأسسـت عـام (1928) كما ورد عند عبد الرحيم علي[4] في كتابه " الاخوان من حسن البنا الى مهدي عاكف "

---

[1] أحلام السعدي فرهود، **التيار الإسلامي والسياسة المصرية**، مرجع سابق، ص ص 38 – 40

[2] طارق البشري، **الحركة السياسية في مصر**، مرجع سابق، ص 43

[3] يوسف القرضاوي، **الإخوان المسلمون 70عاما في الدعوة والتربية والجهاد**، بيروت، مؤسسة الرسالة، 2001، ص 9

[4] عبد الرحيم علي، **الإخوان من حسن البنا إلى مهدي عاكف**، ط1، القاهرة: مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، 2007، ص 21

وريتشارد ميشيل[1] وهذا ما يرجحه الباحث بعد العودة إلى الكثير من تلك المصادر والدراسات والتأكد من ذلك.

بعد مرور عشر سنوات على تأسيس جماعة الإخوان المسلمين ركزت فيها الجماعة جل اهتمامها على إعادة تربية الأفراد على المنهج الإسلامي رأت الجماعة أن العودة إلى الإسلام لا ينحصر فقط بالتزام تعاليمه وتطبيق شرائعه بقدر ما يعنيه الإسلام من كونه نظاماً شاملاً لكل مناحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وانطلقت الجماعة في رؤيتها تلك من أن الإسلام دين ودولة جاء ليُنظم العلاقة بين العبد وربه وكذلك لتحديد سلوك الأفراد فيما بينهم ولتنظيم العلاقات بينهم وبين حُكامهم بما يتوافق مع مبادئ الإسلام.

بناءً على ما سبق ومع حلول عام (1938) ارتأت جماعة الإخوان المسلمين أن تخوض مضمار المعترك السياسي ومع إصدارها لمجلة (النذير) وهي مجلة سياسية أسبوعية أصدرتها جماعة الإخوان للتعبير من خلالها عن أفكارها ومواقفها السياسية في نفس العام أعلنت عن انتقالها من مرحلة الدعوة بالكلام إلى مرحلة الدعوة المصحوبة بالنضال[2]، حيث مثل المؤتمر الخامس والذي عقدته الجماعة في يناير (1939) مثابة إعلان الجماعة عن انتقالها للحياة السياسية حيث وضع المؤتمر الأسس التنظيمية لذلك التحول[3].

بعد دخولها إلى مضمار العمل السياسي شهدت جماعة الإخوان المسلمين الكثير من التطورات والأحداث التي أثرت سلبا أو إيجابا على مكانتها ومستقبلها فقد كان لسنوات الحرب العالمية الثانية وما بعدها وما حملته من تغيرات بالغ الأثر على الوضع السياسي المصري، وبالتالي فان جماعة الإخوان باعتبارها جزءا من الشعب المصري أولا وكونها إحدى أهم الحركات أو الجماعات المؤثرة في المشهد السياسي المصري ثانيا لم تكن بمنأى عن التأثر

---

[1] ريتشارد، ميتشل، **الإخوان المسلمون**، ترجمة عبد السلام رضوان، تقديم صلاح عيسى، ط1، بيروت، دار القلم، 1978، ص 25

[2] أحلام السعدي فرهود، **التيار الإسلامي والسياسة المصرية**، مرجع سابق، ص 41

[3] زكريا سليمان بيومي، **الإخوان المسلمون والجماعات الإسلامية في الحياة السياسية المصرية 1928- 1948**، مرجع سابق، ص ص 89 – 90

بتسارع تلك الأحداث، فقد تعرضت الجماعة كغيرها من أقطاب العمل السياسي المصري للكثير من التطورات المتلاحقة، ففي عام (1940) وقع في صفوف الجماعة انشقاق وكان الأول في تاريخها حيث لجأ بعض الإخوان إلى تكوين (جماعة شباب محمد) التي كانت تُمثل التيار المتطرف بين صفوف الإخوان وقد أرجع هؤلاء المُنشقين سبب انشقاقهم إلى اعتدال الإخوان وتساهُلهم وبالتالي فساد جماعتهم وغيره من الأسباب كعزم الإخوان على الاشتراك في الانتخابات وقبولهم المعونات المالية من وزارة الشؤون الاجتماعية وقد دعا المُنشقون إلى التطرف غير أن منهاجهم لم يكن يختلف عن منهاج جماعة الإخوان المسلمين[1].

وقد شهدت جماعة الإخوان في عام (1947) انشقاقا آخر في صفوفها بالرغم من انه لم يكن بحجم الانشقاق الأول إلا انه كان أكثر خطورة على الجماعة والسبب في ذلك يعود إلى أهمية المنشقين – على رأسهم نائب الجماعة (احمد السكري) – ولخطورة الأحداث التي شهدها ذلك العام مما أدى إلى إضعاف الجماعة داخليا وزاد في حدة هجوم المناوئين لها[2].

كما شهدت جماعة الإخوان في عام (1948) تطورا جديدا حيث صدر قرارا عسكريا من قبل حكومة النقراشي بحل هيئة الإخوان ومصادرة أموالها واعتقال أفرادها حيث وجهت الاتهامات عندها بأن الدول الاستعمارية هي من طلبت من النقراشي حل الإخوان، وقد علقت مجلة (آخر ساعة) المُوالية للحكومة في (1948) على قرار الحل قائلة: " لقد تخلصت الحكومة من جماعة يُمكن اعتبارها أقوى خصومها، وهذه الجماعة لم تكن مُجرد حزب بل كانت تشبه بالأحرى دولة كاملة بأسلحتها ومستشفياتها ومدارسها ومصانعها وشركاتها "[3]، أما أكثر التطورات خطورة كان استشهاد مؤسسها حسن البنا حيث قامت مجموعة من المُخبرين برصد

---

[1] زكريا سليمان بيومي، **الإخوان المسلمون والجماعات الإسلامية في الحياة السياسية المصرية 1928– 1948**، مرجع سابق، ص ص 132– 134

[2] المرجع السابق، ص 284

[3] أحمد عادل كمال، **الإخوان المسلمون والنظام الخاص**، ط2، القاهرة، الزهراء للإعلام العربي، 1989، ص ص 263 – 265

البنا وانهالوا عليه الرصاص فأُصيب ونقل إلى مستشفى قصر العيني لتلقي العلاج إلا أنه مُنـــع عنه وبقي ينزف حتى توفي في 12 فبراير/شباط عام (1949)[1].

عند الحديث عن التطورات التي شهدتها جماعة الإخوان المسلمين في عهد عبد الناصر لا بد من العودة إلى تاريخ ما قبل ثورة 23 يوليو والوقوف على بداية العلاقـــة بـــين جماعـــة الإخوان المسلمين وبين (حركة الضباط الأحرار) التي قامت بالثورة لاحقا، حيث تعـــود هـــذه العلاقة إلى عام (1940) كما ذكر عبد الرحيم علي[2] " استطاع البنا في عام (1940) أن يقـــوم بدور الوسيط بين المصري وبين مجموعة من صغار الضباط الساخطين الذين أطلقـــوا علـــى أنفسهم فيما بعد اسم الضباط الأحرار "، في حين أشارت بعض المصادر[3] إلى أن عبد الناصـــر كان يعتبر نفسه عام (1951) من الإخوان وقد كان احد سبل الاتصال بين الضـــباط الأحـــرار والإخوان وأن الضباط الأحرار أصلا بدأت كمجموعة من الإخـــوان المســـلمين فـــي الجـــيش وانفصلت عنهم في عام (1948) كما أشارت إلى أن الإخوان كانوا على علم مســـبق بموعـــد الثورة.

يمكن اعتبار أول تلك التطورات ما جاء في البيان الصادر عن مجلس قيادة الثورة فـــي 14 يناير (1954) وقد بين فيه أن مجلس قيادة الثورة لم يعمد إلى حل جماعة الإخوان باعتبارها حزبا سياسيا عندما عمد إلى حل الأحزاب في يناير (1953) ولكـــن بعـــدما بـــدأت الجماعـــة تحركاتها المُعادية للثورة صدر قرار صريح بحلها واعتقال قادتها[4]، وهذا ما أكده حسين الشافعي لاحقا وهو احد أعضاء مجلس قيادة الثورة حين أكد بان قرر الحل جاء كعمليـــة اضـــطرارية[5]، ولكن يرى الباحث أن هذا يبقى رأي كتابات ضباط الثورة أما الإخوان فقد رأوا في كتاباتهم أن عبد الناصر قد انقلب على اتفاقه معهم قُبيل الثورة وبدأ يتنكر لهم ولم يوف بما وعد به المرشد

---

[1] علي صديق، **الإخوان المسلمون بين إرهاب فاروق وعبد الناصر**، الرياض، الناشرون العرب، 1987، ص 45

[2] عبد الرحيم علي، **الإخوان من حسن البنا إلى مهدي عاكف**، مرجع سابق، ص 40

[3] زهير الماريني، **اللدودان الوفد والإخوان**، ط2، بيروت: دار اقرأ، 1986، ص ص 78 – 83

[4] عبد الله إمام، **عبد الناصر والإخوان المسلمون**، ط 1، د.م: دار الخيال، 1997 ص 112

[5] احمد منصور، **حسين الشافعي شاهد على عصر ثورة يوليو**، ط1، بيروت: الدار العربية للعلوم ودار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، 2004، ص 143

العام من انتخابات عامة حرة وعودة الجيش للثكنات كما حاول استمالة مجموعة من الإخـــوان بهدف إحداث شرخ في صفوف الجماعة[1].

بعد عام (1954) توترت العلاقات بين عبد الناصر وجماعة الإخوان بشكل كبير بالرغم من أن الاعتقالات لم تتوقف من قبلها حتى اعتقال حسن الهُضيبي مرشد الجماعة إلا أن حادثـــة المنشية تُعد النقطة الفاصلة في توجه عبد الناصر إلى التنكيل بجماعة الإخوان، ففي حين ذكرت المصادر والشخصيات المُقربة لعبد الناصر في مُذكراتها أن الإخوان دبـــروا حادثـــة المنشـــية لاغتياله وأنهم يسعون للقضاء على ثورته[2]، كتبت المصادر الاخوانية أن عبد الناصر وحكومته يقفان وراء تلك الحادثة وأنها مجرد تمثيلية أخرجها عبد الناصر لتكون ذريعته في القضاء على جماعة الإخوان[3]، و يرى الباحث أن ما كتبه الإخوان حول الحادثة هو الأقرب للصواب حيـــث هُناك عدد من المُذكرات التي صدرت مؤخرا لرجال من داخل نظام عبد الناصر اقروا بحقيقـــة تلك المُؤامرة المُدبرة وعلى رأسهم اللواء محمد نجيب[4].

على اثر حادثة المنشية دأبت الأجهزة الأمنية لنظام عبد الناصر بحملـــة واســـعة مـــن الاعتقالات بين صفوف الإخوان وقياداتها وحكم على بعضهم بالإعدام وهكذا أمضى الكثير من عناصرها وقياداتها في السجون حتى عامي (1964 – 1965) وبعد خروجهم دأب عبد الناصر إلى توجيه ضربة جديدة بحق الجماعة ففي 29 آب/أغسطس عـــام (1965) وأثنـــاء زيارتـــه لموسكو أصدر عبد الناصر قرارا اتهمها فيه بمحاولة قلب النظام وسرعان ما شـــنت أجهزتـــه الأمنية حملات واسعة داهمت فيها بيوت ومُقدرات أعضاء الجماعة حيث تم اعتقال نحـــو (20) ألف شخص بالإضافة إلى مئات النساء وقد حُكم على العديد منهم بالإعدام ومنهم الشـــهيد ســـيد قطب[5].

---

[1] علي صديق، **الإخوان المسلمون بين إرهاب فاروق وعبد الناصر**، مرجع سابق، ص 79

[2] رفعت سيد احمد، **الدين والدولة والثورة**، د.م: دار الهلال، 1985، ص 148

[3] فريد عبد الخالق، **الإخوان المسلمون في الميزان**، القاهرة: دار الصحوة للنشر، 1987، ص 106

[4] احمد منصور، **حسين الشافعي شاهد على عصر ثورة يوليو**، مرجع سابق، ص 147

[5]، رفعت سيد احمد، **الدين والدولة والثورة**، مرجع سابق، ص ص 110 – 111

استمرت جماعة الإخوان تعمل بسرية طيلة الستينات بسبب ما كانت تتعرض لـــه مـــن حظر امني من قبل نظام عبد الناصر وعلى الرغم من ذلك استطاعت الجماعة أن تحافظ علـــى وجودها وهذا ما أشار إليه عبد الرحيم علي[1] من أن الجماعة وبسبب وجود قادتها داخل السجون عمدت إلى إنشاء المكتب التنفيذي للإخوان في البلاد العربية في أواسط الستينات وأوكـــل إليـــه مهمة إدارة حركة الإخوان المسلمين العامة، لكن سرعان ما انهار هذا المكتب في أيلول/سبتمبر عام (1969) بسبب الخلافات حول بعض القضايا كمفهوم الإخوان لعلاقة المسلمين مع غيـــرهم والاختيار بين الدعوة العلنية أو السرية أو بين الدعوة السلمية واللجوء إلى العنف وكذلك مفهوم الشورى في الحركة.

لم يكن موت عبد الناصر موتا لشخصه فحسب بل كان موتا لفكره ومبادئه التي أثبتـــت فشلها على حد وصف أيمن الظواهري[2]، وهنا يضيف الباحث معلقا من أن موت عبد الناصر لم يكن موتا لفكره ومبادئه كما يذكر الظواهري بل يمكن اعتباره بمثابة ضربة قاسيه تلقاها التيار الناصري بسبب غياب عبد الناصر، إذن لا شك أن موت عبد الناصر في عام (1970) قد أثـــر على جماعة الإخوان التي لطالما اعتبرته العدو الأول ولا شك أن تولي السادات لزمام الســـلطة من بعده وما اتخذه من قرارات بشأن الأحزاب قد أثرت عليها كونها كانت قد تعرضـــت للحـــل عام (1954) والذي كان السادات نفسه قد أذاع البيان الذي تصدر القرار.

بعد هزيمة (1967) واحتلال إسرائيل لسيناء استيقظ الشعب المصري على العديد مـــن المُتغيرات التي كان أبرزها إتاحة الفرصة أمام ازدهار وانتشار الأفكار والتوجهات التي تـــدعو إلى الطابع الديني وهي ما يمكن وصفها بحالة عودة الوعي الديني للمجتمع المصـــري[3]، و قـــد أدت هذه التغيُرات إلى انخراط الكثير من شباب مصر في الجماعات الدينية وقد بـــدأت وقتهـــا

---

[1] عبد الرحيم علي، **الإخوان المسلمون من حسن البنا إلى مهدي عاكف**، مرجع سابق، ص ص 167 – 168

[2] أيمن الظواهري، **فرسان تحت راية النبي**، ج1، ط2، د.م، د.ن، 2010، ص 12

[3] المرجع السابق، ص 11

مجموعات من الشباب المحسوبين على التيارات الناصرية والماركسية واليسارية بالتحول إلى الجماعات الدينية بعد ما أحدثته الهزيمة من شروخ عميقة في نفوس ذاك الجيل[1].

بعد هزيمة (1967) حاول السادات وكان حينها نائبا للرئيس عبد الناصر أن يلم الصدع بينه وبين جماعة الإخوان المسلمين وكان قد أجرى عدة اتصالات سرية بهدف تحقيق مُصالحة تاريخية بينهما إلا أن الاتصالات توقفت ولم تُسفر عن أي نتيجة، ويبدو أن السادات قد اختلف حين تولى الرئاسة في سياسته اتجاه الإسلاميين حيث عمد إلى إنشاء تيار ديني داخل الجامعات المصرية لمواجهة الخطر المُحدق بنظامه والذي تمثل في الناصريين والشيوعيين واليساريين على حسب اعتقاده بسبب سيطرتهم على اتحادات الطلبة داخل الجامعات[2].

وفي عام (1971) تم الإفراج عن الآلاف من قادة وأعضاء الجماعة ورفع الحظر السياسي عن عدد منهم وفي عام (1972) تم الإفراج عن مئات آخرين وفي عام (1973) توفي حسن الهضيبي وخلفه عمر التلمساني وفي عام (1975) تم الإفراج عن جميع من تبقى منهم داخل السجون[3]، ولهذا فإذا كانت العلاقة بين جماعة الإخوان وبين نظام عبد الناصر قد اتسمت بالعدائية الشديدة فان مرحلة السادات يُمكن وصفها بمرحلة المُصالحة غير القانونية بمعنى أن السادات اتخذ سياسية المُهادنة والمُصالحة مع جماعة الإخوان وإتاحة المزيد من الحريات أمامها مع بقاء الحظر القانوني عليها ولكن السؤال الذي يفرض نفسه هُنا ويدعو إلى الشك في حقيقة تلك الإجراءات من قبل نظام السادات هو بمعنى كان السادات ذو توجه ديني؟ أم أن هُناك أسباباً وظروفاً دفعته إلى مثل هذه السياسة؟، يرى الباحث أن السادات كان احد أعضاء مجلس قيادة ثورة يوليو كما كان من اقرب الشخصيات السياسية إلى عبد الناصر ولم يكن اخوانيا أو ذا توجه ديني وإنما كان ناصريا اشتراكيا إذاً فهذا يقدونا للبحث عن إجابة للسؤال الثاني.

---

[1] عبد الرحيم علي، **الإخوان المسلمون من حسن البنا إلى مهدي عاكف**، مرجع سابق، ص 170

[2] وليد محمود عبد الناصر، **التيارات الإسلامية في مصر ومواقفها تجاه الخارج من النكسة إلى المنصة**، تقديم احمد كمال ابو المجد، ط1، القاهرة: دار الشروق، 2001، ص 19

[3] وليد محمود عبد الناصر، **التيارات الإسلامية في مصر ومواقفها تجاه الخارج من النكسة إلى المنصة**، مرجع سابق، ص ص 18- 19

أجاب مُنتصر الزيات[1]على هذا السؤال حيث رأى أن العلاقة بين جماعة الإخوان والسادات كانت تحكمها المصالح المُتبادلة فبينما رأى السادات أن من مصلحته تشويه صورة عبد الناصر وفتح ملفات التعذيب وانتهاك حقوق الإنسان في عهده وكذلك التخلص من رجال عبد الناصر ورموز عهده وخاصة التيار اليساري رأى أيضا السادات حينها انه ليس بمصلحته أن يواجه الرغبة الشعبية الجارفة في العودة إلى الدين الإسلامي، في حين رأت جماعة الإخوان مصلحتها في استغلال هذا الظرف وتوظيفه من اجل توسيع رقعة الدعوة الإسلامية وإعادة تطبيع العلاقة مع الشارع المصري والتواصل مع الجماهير.

استغلت جماعة الإخوان حالة التقارب مع نظام السادات وبدأت سعيها نحو العمل على انخراط قيادات وكوادر الجماعة الإسلامية إلى جماعة الإخوان وهذا ما أكده عبد المنعم أبو الفتوح بقوله من أن الانخراط الفعلي لكوادر الجماعة الإسلامية داخل الأطر التنظيمية للإخوان بدأ عام (1979) في حين أن قيادات الجماعة كانوا قد انضموا إلى الإخوان فعليا عام (1974) ولكن بشكل سري[2]، إلا أن العلاقات بدأت بالتوتر بين الإخوان والسادات مُنذ زيارة الأخير للقدس وتوقيعه بعدها (اتفاقية كامب ديفيد) عام (1977) والتي أبدت الجماعة مُعارضة كبيرة لها[3]، وكذلك توترت العلاقة بين الجماعة الإسلامية وبين السادات خاصة بعد تولد فكرة العنف لدى بعض كوادر الجماعة وذلك خلال التحولات التي شهدها التيار الإسلامي في مصر عام (1979) ولأسباب تعود إلى معاهدة كامب ديفيد التي أيضا رفضتها الجماعة الإسلامية[4]، وهكذا استمرت العلاقة في التباعد بين السادات ومختلف التيارات الإسلامية بعد ذلك شيئا فشيئاً حتى قيام السادات في أيلول/سبتمبر (1981) بحملة اعتقالات واسعة أدت إلى توتر العلاقات حتى انتهت مرحلة السادات برحيله في أكتوبر من نفس العام اثر تعرضه لعملية اغتيال[5].

---

[1] منتصر الزيات، **الجماعات الإسلامية رؤية من الداخل**، ط2، القاهرة: دار مصر المحروسة، 2005، ص ص 64 – 65

[2] عبد الرحيم علي، **الإخوان المسلمون من حسن البنا إلى مهدي عاكف**، مرجع سابق، ص180

[3] أحلام السعدي فرهود، **التيار الإسلامي والسياسة المصرية**، مرجع سابق، ص 170

[4] عبد الرحيم علي، **الإخوان المسلمون من حسن البنا إلى مهدي عاكف**، مرجع سابق، ص181

[5] هشام العوضي، **صراع على الشرعية الإخوان المسلمون ومبارك 2007**، مرجع سابق ص 87

رحل السادات وانطوت برحيله حقبة سياسية بكل ما حملته من تناقضات سياسية واجتماعية واقتصادية وانتقلت السلطة لمبارك لتبدأ مرحلة جديدة في تاريخ مصر حيث يعتبر مبارك الرئيس الثالث الذي حكم مصر إذا استثنينا فترة اللواء نجيب. كما تعتبر مرحلة مبارك من أطول المراحل حيث استمرت لثلاثين عاما شهدت خلالها مصر تحولات كثيرة على المستوين الداخلي والخارجي، كان مُبارك حديث العهد بالسياسة فهو لم يشغل أي منصباً سياسياً إلا عام (1975) حين عينه السادات نائبا له وبالنظر إلى خلفية مُبارك نجد انه لم يكن ينتمي إلى جيل الضباط الأحرار ولم يرث أفكار وأراء عبد الناصر وهذه الخلفية غير السياسية تعني انه لم يكن على أي خلاف أو خصومه مع أي حزب أو قوة سياسية وبالتالي كان ماضيه مع الأحزاب السياسية خاليا من العداء وخاصة مع جماعة الإخوان بل على العكس كانت تربطه علاقات ودية مع شخصيات مهمة مثل التلمساني وإضافة إلى ذلك كان مبارك يلتزم الحذر عند اتخاذ القرارات وكان يعتمد في اتخاذها على حسابات دقيقة ومشاورات واسعة[1].

هدفت قيادات الإخوان إلى الاستفادة من روح التسامح في عهد مبارك لتحقيق هدفين هما مواصلة إعادة بناء التنظيم وإعادة اندماج الجماعة في المجتمع والسياسية بشكل كامل بالرغم من صعوبة تحقيق الهدف الثاني بسبب غياب الاعتراف الرسمي من قبل الحكومة بجماعة الإخوان، وقد شهد التفكير السياسي لدى الجماعة في هذه الفترة تطورين هامين هما: قرارها المُشاركة في السياسة البرلمانية ككتل مُنظمة وليس كأفراد كما كان عليه الحال في عهد السادات والثاني المُشاركة في الانتخابات البرلمانية بالتحالف مع حزب (الوفد) رغم الاختلاف بينهما في التوجه السياسي وكانت الجماعة قد استفادت من إطلاق مُبارك لسراح المعتقلين عام (1982) الذين سبق أن اعتقلهم السادات وهدف مُبارك من خلال ذلك إلى خفض الاحتقان الشعبي وتوجيه قوى المجتمع ومؤسساته لمواجهة المتطرفين الذين اعتبرهم النظام التهديد المُباشر وهذا ما يفسر السبب وراء تسامح النظام مع الإسلاميين المُعتدلين[2].

---

[1] هشام العوضي، **صراع على الشرعية الإخوان المسلمون ومبارك1982 – 2007**، مرجع سابق، ص ص 92 – 93

[2] المرجع السابق، ص ص 98 – 101

خاضت مصر أول انتخابات في عهد مُبارك عام (1984) وتحالفت فيها جماعة الإخوان مع حزب الوفد وحصل هذا التحالف على (13%) من مقاعد البرلمان في حين حصد الحـــزب الوطني على (87%)، إلا أن فترة الهدوء تلك لم يكتب لها الاستمرار حيث شـــهدت الأعـــوام (1986 – 1987) بروز ظاهرة العنف الاجتماعي وعودة العنف الجماعي[1]، و قـــد أدت تلـــك الأجواء المشحونة إلى حل مجلس الشعب واللجوء إلى إجراء انتخابات عام (1987) وتحالفت جماعة الإخوان مع حزبي العمل والأحرار تحت شعار (الإسلام هو الحل) وحصد هذا التحالف على ما يقرب من مئة مقعد[2] فانتقلت عندها قيادة المُعارضة من حزب الوفد إلى جماعة الإخوان التي تزعمت التحالف الإسلامي المُعارض.

في نهاية الثمانينات تنامت أعمال العنف من قبل بعض الجماعات الإسلامية ومما زاد في حفيظة النظام آنذاك تردد الإخوان في دعم ترشيح مُبارك[3]، واستمر التوتر بين المعارضـــة والنظام خاصة بعد أن حكمت المحكمة الدستورية العليا بعـــدم دســـتورية انتخابـــات (1987) وحددت انتخابات عام (1990) التي قاطعتها المُعارضة باستثناء حزب التجمع الوحدوي مما زاد في اتساع ظاهرة عدم الثقة بين النظام والمعارضة[4]، ومما زاد في حدة هذا التوتر قيام النظـــام باعتقال مئات الإخوان عام (1995) وتقديم بعضهم للمحاكمات العسكرية وبلغ التأزم ذروته حين قرر الإخوان المشاركة في انتخابات مجلس الشعب كأفراد مستقلين مما أثار مخـــاوف النظـــام بالإضافة إلى تزايد وتيرة العنف التي استهدفت مبارك شخصيا أثنـــاء زيارتـــه لأثيوبيـــا عـــام (1995)، وجرت انتخابات مجلس الشعب عام (1995) وحصل الحزب الوطني الحـــاكم علـــى (417) مقعدا من أصل (444) مقعداً بينما حصلت الجماعة على مقعد واحد سرعان ما خسرته بعد ذلك باعتباره ينتمي إلى جماعة محظورة[5].

---

[1] شريف طلعت السعيد، **مسار التجربة الحزبية في مصر 1974 – 1995**، مرجع سابق، ص ص 59 – 61

[2] المرجع السابق، ص ص 64 – 65

[3] هشام العوضي، **صراع على الشرعية الإخوان المسلمون ومبارك1982 – 2007**، مرجع سابق، ص 174

[4] شريف طلعت السعيد، **مسار التجربة الحزبية في مصر 1974– 1995**، مرجع سابق، ص 72

[5] هشام العوضي، **صراع على الشرعية الإخوان المسلمون ومبارك1982 – 2007**، مرجع سابق، ص ص 237 – 239

امتازت انتخابات عام (2000) بميزة فريدة وسابقة سياسية إذ جـرت تحـت إشـراف قضائي كامل وهو تطور غير مسبوق وقد خاضتها الجماعة كمستقلين وقد فازت ب (17) مقعداً وبذلك تكون اكبر كتلة مُعارضة، ثم جاءت انتخابات عام (2005) وخاضتها الجماعة وقد حققت فوزا مُتصاعدا إذ حصلت على (88) مقعدا مما أصاب النظام بحالة من القلق نجم عنـه تزايـد حدة العنف بين رجال الأمن والأهالي المصريين وقد أكدت نتيجة الانتخابات شرعية الإخـوان على ارض الواقع[1]، كما امتازت العلاقة بين الجماعة والنظام بعد انتخابـات (2005) بـالتوتر النسبي وبدأت الجماعة بإعادة ترتيب صفوفها رغم التضييقات التي فرضها النظام عليها وبقيت تلك هي الحالة على وجه التقريب حتى اندلاع ثورة 25 يناير (2011) التـي أطاحـت بنظـام حسني مبارك.

3.3 مفهوم الدولة المدنية عند جماعة الإخوان المسلمين

1.3.3 المُرتكزات الفكرية لدى جماعة الإخوان

عند تناولنا للمُرتكزات الفكرية لدى جماعة الإخوان المُسلمين يرى الباحث انه لا بد من الإجابة على السؤالين التاليين كنقطة انطلاق للوصول إلى تحديد أهم المُرتكزات الفكرية لـديها: من أين تستمد جماعة الإخوان المسلمين فكرها؟ وما هي المُرتكزات الفكريـة لـدى جماعـة الإخوان المُسلمين؟ بدايةً الإخوان المُسلمون يفهمون الإسلام على انه دين شامل ينتظم مظـاهر الحياة جميعا وهو دين صالح لكل زمان ومكان كما جاء في أحد رسائل البنا " نحـن نعتقـد أن أحكام الإسلام وتعاليمه شاملة تنتظم شؤون الناس في الدنيا وفي الآخرة، وان الذين يظنـون أن هذه التعاليم تتناول الناحية العبادية والروحية دون غيرها من النواحي مخطئون في هذا الظـن، فالإسلام عقيدة وعبادة، ووطن وجنسية ودين ودولة، وروحانية وعمل، ومصـحف وسـيف"[2]،

[1] هشام العوضي، **صراع على الشرعية الإخوان المسلمون ومبارك1982 – 2007**، مرجـع سـابق، ص ص 266 – 271

[2] حسن البنا، **مجموعة رسائل الإمام الشهيد حسن البنا**، الإسكندرية: دار الدعوة للطبع والنشـر والتوزيـع، 1990، ص 171

وبهذا فالإخوان المُسلمون يستمدون فكرهم من فهمهم الصحيح والعميق لمبادئ الإسلام وهم يعتقدون أن أساس التعاليم الإسلامية ومعينها هو كتاب الله وسنة رسوله (صلى الله عليه وسلم).

أما المُرتكزات الفكرية التي انطلقت منها جماعة الإخوان المُسلمين – كما يراها الباحث – ومن خلال تتبعه لمسيرة وفكر الإخوان يمكن اعتبار الوسطية والتعددية والمصلحة أهم المُنطلقات الفكرية التي انتهجتها الجماعة عبر مسيرتها السياسية والفكرية.

فالوسطية باعتبارها احد ابرز خصائص الدين الإسلامي لقوله تعالى " وكذلك جعلناكم امة وسطا "[1] والتي يُعبر عنها أحيانا بالتوازن، والوسطية تعني التوسط بين طرفين متقابلين، إذن فالتوازن بين الروحية والمادية والواقعية والمثالية والفردية والجماعية وغيرها من الأطراف المُتضادة يعني أن نفسح لكل طرف منها مجاله ويُعطى حقه بلا غلو ولا تقصير[2].

وعليه وبما أن الإخوان المُسلمين يستمدون فكرهم من التعاليم الإسلامية والتي من ابرز خصائصها الوسطية كأصل كبير فان نظرية الوسطية السياسية المتفرعة عن هذا الأصل والتي انتهجتها الجماعة فإنها تقوم على مرتكز رئيسي وهو الاجتهاد العلمي المنضبط وفق القران والسنة وهذا الاجتهاد ضروري لمواكبة المتغيرات السياسية المعاصرة على اعتبار أن الدولة في الإسلام مدنية ترعى مصالح المواطنين وتحفظ حقوقهم وتنظم أمورهم، ولهذا فان الوسطية السياسية عند الإخوان تعبر عن حالة التوازن بين المحافظة على هوية الدولة الإسلامية وبين سلطة الأفراد في اختيار الحكام ومراقبتهم وسن القوانين التي تُسير أمور حياتهم، وبالرغم من أن التجربة السياسية الإخوانية قد مرت بمنعطفات خطيرة تراوحت بين الانفتاح والإقصاء وبين التضييق والاندماج الجزئي في العملية السياسية، إلا أنها في جميع الظروف حافظت على روح الوسطية السياسية التي حرصت الجماعة على تأكيدها قولا وفعلا[3]، وهذا ما ميز جماعة الإخوان المسلمين عن سائر الجماعات الإسلامية التي انتهجت الغلو والتشدد في رؤيتها السياسية، وبهذا

---

[1] سورة البقرة، الآية 143

[2] يوسف القرضاوي، **الخصائص العامة للإسلام**، ط1، القاهرة: مكتبة وهبة، 1977، ص 119

[3] ورشة عمل بعنوان " الوسطية السياسية "، الملتقى، قسم الفكر والتربية، نشرت بتاريخ 2010/3/7، انظر الرابط التالي: -http://www.ikhwan.net/forum/showthread.php?115046

يكون الإخوان المسلمون كما وصفهم يوسف القرضاوي بقوله: " وإذا كان المسلمون وسطا بين الأمم والملل، وكان أهل السنة وسطا بين الفرق، فالإخوان وسط بين الجماعات الإسلامية "[1].

أما المصلحة كمرتكز آخر من المرتكزات الفكرية لدى جماعة الإخوان المُسلمين تنطلق من قاعدة أساسية هي أن الإخوان يزنون الأمور بميزان الشرع وضوابطه كمنطلق أساسي يتحركون من خلاله، وعليه فان المصلحة كما عرفها البوطي على أنها " المنفعة التي قصدها الشارع الحكيم لعباده، من حفظ دينهم، ونفوسهم، وعقولهم، ونسلهم، وأموالهم، طبق ترتيب مُعين فيما بينها "[2]، في حين عرفها الغزالي بقوله ".....، ولكنا نعني بالمصلحة المُحافظة على مقصود الشارع، ومقصود الشارع من الخلق خمسة، وهو أن يحفظ عليهم دينهم، ونفسهم، وعقلهم، ونسلهم، ومالهم، فكل ما يتضمن حفظ هذه الأصول فهو مصلحة، وكل ما يفوت هذه الأصول فهو مفسدة ودفعه مصلحة "[3].

وعليه وضعت جماعة الإخوان المصلحة والسعي لتحقيقها وفق المفهوم الإسلامي ركيزة أساسية من ركائزها الفكرية ورأت أن أفضل الطرق والأدوات لتحقيق المصلحة والمُحافظة عليها حسب المُتغيرات السياسية الحديثة هي الحكومة مُنطلقين في نظرتهم للحكومة على اعتبارها ركنا من أركان الدين الإسلامي، وبهذا لا ضير على جماعة الإخوان – كما يعتقد الباحث – أن تسعى للوصول للحكم ليس باعتباره هدفا بحد ذاته بقدر ما هو أداة للوصول من خلاله إلى تحقيق الهدف الأسمى للجماعة والمتمثل في الحكم بالإسلام، وهذا ما أشار إليه البنا في رسالة المؤتمر الخامس حيث قال " الإخوان المسلمون لا يطلبون الحكم لأنفسهم، فإن وجدوا من الأمَّة مَنْ يستعد لحمل هذا العبء وأداء هذه الأمانة، والحكم بمنهاج إسلامي قرآني فَهُمْ جنوده وأنصاره وأعوانه، وإن لم يجدوا فالحكم من منهاجهم، وسيعملون لاستخلاصه من أيدي كل حكومة لا تنفِّذ أوامر الله "[4].

---

[1] يوسف القرضاوي، **التربية الإسلامية ومدرسة حسن البنا**، ط1، القاهرة: مكتبة وهبة، 1979، ص77

[2] محمد سعيد رمضان البوطي، **ضوابط المصلحة في الشريعة الإسلامية**، ط2، بيروت: مؤسسة الرسالة،1977، ص 23

[3] مصطفى زيد، **المصلحة في التشريع الإسلامي ونحم الدين الطوفي**، ط2، د.م: دار الفكر العربي، 1964، ص ص 19 – 20

[4] حسن البنا، **مجموعة رسائل الإمام الشهيد حسن البنا**، مرجع سابق، ص 191

أما التعددية السياسية باعتبارها احد المرتكزات الفكرية لدى جماعة الإخوان المُسلمين فان الجماعة تؤمن بأن التعددية السياسية والتي بمعناها العام تعني السماح بتعدد الأحزاب وبالتالي تعدد الأفكار والرؤى السياسية التي لا تتعارض مع المبادئ الإسلامية. ولسليم العوا رأي في ذلك حيث يقول[1]: " التعددية السياسية في ظل نظام إسلامي كأصل من الأصول التي تُسلم بها المدرسة الوسطية في الفكر الإسلامي المعاصر، وهي تعني في جوهرها التسليم بالاختلاف حقاً للمختلفين "، ولكن الجماعة تشترط كما ورد في بيانها الصادر عن التنظيم العالمي للإخوان المُسلمين[2] بان تكون التعددية ضمن دستور ينُص على أن الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع وللدستور الأسمى كما تضمن البيان أن قبول تعدد الأحزاب حسب تلك الرؤية يعني قبول تداول السلطة بين الجماعات والأحزاب السياسية، وفي التطبيق العملي لهذه الركيزة عند جماعة الإخوان سبق للجماعة أن تحالفت مع حزب (الوفد) قبل صدور هذا البيان في إبان حكم السادات وكونت معه مُعارضة سياسية في البرلمان المصري.

وعليه – يرى الباحث – انه اذا كانت التعددية السياسية لدى جماعة الإخوان المُسلمين في هذا الإطار المُقيد بضوابط مُسبقة بأن تكون ضمن ما يسمح به الشارع الإسلامي قد تُثير حفيظة البعض حول طبيعة تلك التعددية، يُعلل الباحث في خضم تعليقه على هذا الأمر بان الجماعة والتي تُقر هذه التعددية على هذا الأساس إنما هي لا تعدو كونها رؤية الجماعة للتعددية ولم تلزم بها غيرها من الأحزاب.

2.3.3 مُرتكزات المُمارسة السياسية لدى جماعة الإخوان

بالرغم من أن جماعة الإخوان المسلمين كانت في بدايتها – كما ذُكر سابقا – تعتبر نفسها حركة إسلامية دعوية وإصلاحية إلا أنها سرعان ما أقحمت نفسها في عالم السياسة وقد انطلقت الجماعة في خوضها لغمار العمل السياسي من رؤيتها الواضحة من أن الإسلام دين

---

[1] ورشة عمل بعنوان " **الوسطية السياسية** "، مرجع سابق

[2] توفيق يوسف الواعي، **الفكر السياسي المعاصر عند الإخوان المسلمين**، د.م: مكتبة المنار الإسلامية، دون تاريخ، ص ص 125– 126

شامل وان السياسة جزء من هذه الشمولية، بناء على ما تقدم يمكن تحديد المرتكزات أو المحددات الأساسية التي انطلقت منها الجماعة في ممارستها السياسية والتي يُمكن إجمالها في شمولية الإسلام وأن الدولة مُمثلة للفكرة، حيث ترى جماعة الإخوان المسلمين أن الدين الإسلامي نظام شامل مُتكامل تناول الجانب السياسي مثلما تناول الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، حيث يقول البنا في رسالة المؤتمر الخامس: " كان من نتيجة هذا الفهم العام الشامل للإسلام عند الإخوان المسلمين أن شملت فكرتهم كل نواحي الإصلاح في الأمة، وتمثلت فيها كل عناصر غيرها من الفكر الإصلاحية "[1]، وبهذا فان الجماعة ترى أن العمل السياسي فريضة على كل مسلم كما هي حق من حقوقه التي اقرها له الدين الإسلامي، وعليه فان كل مُسلم مُطالب بان يكون غيورا على أمته وحاملا لهمومها مُشاركا في إصلاحها، وقد أكد البنا في رسالة مؤتمر طلبة الإخوان المسلمين على أن العمل السياسي فريضة على كل مُسلم بقوله: "..... إن المسلم لن يتم إسلامه إلا إذا كان سياسيا، يُعيد النظر في شؤون أمته، مُهتما بها غيورا عليها "[2].

أما فيما يتعلق بان الدولة مُمثلة للفكرة كأحد مرتكزات الممارسة السياسية عند جماعة الإخوان فان الجماعة والتي تسعى إلى نشر الدعوة الإسلامية وتبليغها إلى الناس جميعا ترى أن الدولة الإسلامية (الحكومة) هي أداة لتنفيذ هذه الفكرة وهي المسئولة عن حمايتها وتحقيق أهدافها وبالتالي من الواجب على كل مسلم حمايتها ومُساندتها، وفي هذا يقول البنا في رسالة المؤتمر الخامس: " وهذا الإسلام الذي يؤمن به الإخوان يجعل الحكومة ركنا من أركانه "[3].

عند الرجوع إلى صور المشاركة السياسية التي تنتهجها جماعة الإخوان المسلمين فقد لاحظنا أن هناك نوعان من المشاركة السياسية عند الإخوان، الأول صور المشاركة الداخلية المتعلقة بالتنظيم ذاته والثاني صور المشاركة المتعلقة بالواقع المصري بشكل عام والمُتمثلة بالمُشاركة في الحملات الوطنية وحملات خدمة البيئة وكذلك المشاركة في المظاهرات

---

[1] حسن البنا، **مجموعة رسائل الإمام الشهيد حسن البنا**، مرجع سابق، ص 174

[2] المرجع السابق، ص 312

[3] المرجع السابق، ص 190

والمسيرات والأحزاب المدنية والاشتراك في المؤتمرات الدورية والشعبية بالإضافة إلى المُشاركة في الانتخابات البرلمانية سواء كان ذلك تصويتا أم ترشيحا[1]، وللإخوان المُسلمين تجارب سابقة في مضمار المشاركة السياسية وخاصة في الترشح لمقاعد البرلمان المصري وقد تم الإشارة إلى تلك التجارب في أجزاء سابقة من هذه الدراسة.

3.3.3 أسباب تحول الخطاب السياسي لدى جماعة الإخوان

عند الحديث عن التحولات التي شهدتها جماعة الإخوان في خطابها السياسي يرى الباحث أنه لابد من التنويه بداية إلى أمرين: الأول أن الجماعة لم تشهد تحولا في فكرها السياسي، فمنذ نشأتها وضع البنا لها منهجا واضحا ومازال الإخوان يستمدون منه فكرهم ورؤيتهم، فباستثناء تلك المحاولة التي قام بها عدد من الشباب المُتحمسين الذين اخذوا على عاتقهم مُبادرة تصحيح مسار الحركة فكريا وثقافيا بشكل أكثر انفتاحا وتجديدا فأسسوا ما عُرف بجماعة المشروع إلا أن الأحداث التي وقعت آنذاك من اغتيال للنقراشي والبنا وحل الجماعة قد حالت دون استمرار تلك المحاولة بسبب تشرد اغلب أنصارها إلى الخارج[2].

يمكن القول أن الفكر السياسي لجماعة الإخوان تحكمه مُحددات وثوابت دينية وانه لم يشهد أي تحولٍ بالمعنى المقصود وإنما التحول كان في الأدوات والأساليب التي لجأ إليها الإخوان وهي بلا أدنى شك مُتغيرة بحسب مُتغيرات العصر الذي تُعايشه. والإخوان هم اقدر الحركات تمشيا مع هذه المُغيرات بشهادة الأعداء قبل الأصدقاء وهذا ما تؤكده الدكتورة نادية مصطفى في قولها: " نجحت القوى الإسلامية – في معاركها الفكرية التي تزامنت مع معاركها السياسية – في تحرير مفاهيم واستعادة مفاهيم أخرى من احتكار القوى العلمانية لها، وهي مفاهيم: كالثورة، والمدنية، والوطنية، والديمقراطية، "[3]، أما الأمر الثاني وهو الذي يقصده

---

[1] ياسر رفعت، مقالة بعنوان " التربية السياسية لدى جماعة الأخوان المسلمين "، نشرت بتاريخ /11/10 2006، انظر الرابط التالي: http://al7our.maktoobblog.com

[2] حسام تمام، **تحولات الإخوان المسلمون تفكك الايدولوجية ونهاية التنظيم**، ط1، القاهرة، مكتبة مدبولي، 2006، ص88

[3] أوراق الشرق الأوسط، تحرير طارق فهمي وآخرون، نادية مصطفى، في " **تقييم أداء القوى السياسية الإسلامية في المشهد السياسي الراهن** "، ص ص 21 – 41، القاهرة: المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، العدد 56، 2012، ص 28

الباحث هو التحول في الخطاب السياسي للجماعة وعليه يجب التفريق بين الهدف السياسي والخطاب السياسي، فالهدف السياسي العام لم يشهد أي تحول إنما عمدت الجماعة إلى التغيير في الطرق والوسائل وهذا بعينه[1] ما أشار إليه عبد الستار قاسم[2]، وهو ما يمكن أن نُطلق عليه المرونة التي امتازت بها الجماعة عبر مشوارها الطويل.

أما التحول في الخطاب السياسي الذي شهدته الجماعة والذي بات واضحا ولا لُبس فيه فهذا أمر طبيعي وليس مأخذا لان التغيُر سمة في السياسة، وفي لغة الخطاب السياسي تكمن الحنكة السياسية فليس كل خطاب سياسي مُلزما كل الوقت. كذلك الأمر بالنسبة للقرارات السياسية فكثير ما يُتخذ قرارا سياسيا ليس بهدف التطبيق بقدر ما هو لأشياء أخرى يراها صانع القرار، فقد يُتخذ قرارا ما بهدف التأثير على الرأي العام أو لامتصاص غضبه حول مسالة مُعينة أو بهدف التأثير على جهة مُقابلة لإجبارها على تقديم تنازلات وقد يهدف أحيانا إلى تفادي وقوع أزمة مع طرف آخر أو ما شابه ذلك من مواقف تستوجب إصدار مثل تلك القرارات.

أما جماعة الإخوان المسلمين فلا احد ينكر أنها تتمتع بقدر كبير من المرونة وهو ما ساعدها على الصمود والبقاء رغم ما تعرضت له من محن، وعليه يرى الباحث أن ما يشهده الخطاب السياسي للجماعة هو مرونة امتازت بها أكثر منه تحولا لان التحول يمس الأهداف والغايات وهذا ما لا نراه عند جماعة الإخوان المسلمين ولهذا يجب البحث في المتغيرات التي تستوجب هذه المرونة بدلا من البحث في التحول ذاته.

يعتقد الباحث أن هناك بُعدين أثرا ويؤثرا على الخطاب السياسي لجماعة الإخوان وهما السياسي والاقتصادي، فالبُعد السياسي يتمثل في واقع المُتغيرات الضخمة والمُتسارعة التي شهدتها الساحة السياسية في العقدين الأخيرين في داخل مصر وخارجها، فمع انهيار الاتحاد السوفيتي وتلاشي الخطر الشيوعي بدأت معالم هذا التحول تطفو على السطح حيث تصدرت حركات الإسلام السياسي الحيز الأكبر في مخاوف الغرب من هذا التصاعد الإسلامي كخطر

[1] الدكتور عبد الستار قاسم أستاذ العلوم السياسية في جامعة النجاح الوطنية

[2] مقابلة شخصية مع عبد الستار قاسم، حول أسباب التحول في الخطاب السياسي، نابلس جامعة النجاح الوطنية، بتاريخ 2012/ 3/27

يُهدد الفكر الرأسمالي، وقد ساعد على تنامي هذه المخاوف ما روج له النظام المصري من أن الإسلاميين سيشكلون خطرا على مصالح العالم الغربي في حال وصولهم إلى السلطة، واستمرت هذه الرؤية طيلة التسعينات من القرن العشرين ومع تلقي الولايات المتحدة الأمريكية الضربة الأولى في عقر دارها فيما عرف بإحداث أيلول/سبتمبر عام (2001) بدأت رؤية جديدة تتشكل لدى الغرب حيث تحولت المعركة إلى حرب قادتها الولايات المتحدة ضد الإرهاب المُتمثل بالإسلام السياسي، وقد كانت جماعة الإخوان قادرة على قراءة هذه التحولات الضخمة فنجدها في حقبة التسعينات بدأت تهتم بقضايا المرأة وحقوق الإنسان والديمقراطية، ومع بداية الألفية الثالثة عمدت إلى توضيح رؤيتها حول مفهومها للدولة المدنية ودور مؤسسات المجتمع المدني في حل مشكلات الدولة المصرية والتركيز على ضرورة إجراء الانتخابات كما سارعت إلى تقديم مُبادراتها حول مشاريع الإصلاح فقدمت في هذا السياق مبادرتها الإصلاحية عام (2004).

أما البُعد الاقتصادي فلا شك أن جماعة الإخوان كانت تدرك مدى أهمية عنصر المال لضمان نجاحها واستمرارها كما يوضح مؤرخ الإخوان جمعة أمين " المال هو عماد الدعوات وسندها"[1]، فسواء كانت مصادر تمويل الجماعة داخلية ذاتية أو خارجية فان الجماعة تُدرك مدى خطورة وصعوبة تنقلات الأرصدة المالية عبر المعاملات البنكية وهذا ما جعل الإخوان يأخذونه بعين الاعتبار وهي تعلم أن بمقدور الغرب التضييق عليها اقتصاديا سواء كان ذلك بحجز أرصدتها في البنوك العالمية أو بالضغط على الدول التي تُمولها، كما أن للجماعة مشاريع اقتصادية داخل مصر الأمر الذي كان من السهولة على نظام مُبارك أن يجعل منه ورقه رابحة للضغط على الجماعة في حالة التأزم السياسي معها، وهذا ما يستوجب من الجماعة أن تتصف بقدر كبير من المرونة حتى يتسنى لها المُحافظة على هذا الجانب المهم.

بالإضافة إلى ذلك فان الجماعة استفادت من تجارب الآخرين وخاصة تجربة حركة حماس في فلسطين ورأت كيف يتعامل الغرب مع الجماعات المتشددة وبالتالي أدركت انه لابد من مُعايشة الواقع السياسي المُعقد مع الثبات على الأهداف العُليا.

---

[1] عبد الرحيم علي، **الإخوان المسلمون من حسن البنا إلى مهدي عاكف**، مرجع سابق، ص201

4.3.3 مفهوم الدولة في الإسلام

بناءً على ما سبق يرى الباحث ضرورة التعرف على مفهوم الدولة في الإسلام ومبادئها حتى تكون نقطة الانطلاق للوصول إلى تحديد مفهوم الدولة المدنية باعتباره الهدف الرئيس لهذا الجزء من الدراسة عند جماعة الإخوان المسلمين كونها حركة دعوية تدعو إلى الإسلام والعمل على تطبيق أحكامه ومعينها في ذلك هو كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم.

عند البحث عن مفهوم الدولة في الإسلام يتبين لنا أن كلمة (دولة) لم ترد في القران الكريم إلا في موضع واحد حسب ما ورد عند داود الباز[1] وهو قوله تعالى: " ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى فلله وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم"[2]، حيث وردت بمعنى حتى لا يقع مال الفيء في يد الأغنياء فيتداولوه دون الفقراء.

أما الإمام حسن البنا فقد رأى أن الحكومة (الدولة) في الإسلام تعتبر احد أركان النظام الاجتماعي وقاعدة من قواعده وان إسلامية الدولة إسلام رسالة وليس إسلام سلطة، في حين اعتبر الغنوشي الدولة الإسلامية نظاماً سياسياً اجتماعياً تتحدد هويته من خلال الالتزام بالنص – الكتاب والسنة – بوصفهما المصدر الأعلى للتشريع كما اعتبر الالتزام بالشورى مصدراً للشرعية أي انه اعتبر الأمة مصدر شرعية الحكم والحاكم، أما الدكتور عبد المنعم أبو الفتوح فيرى أن الدولة الإسلامية هي الدولة التي معظم سكانها من المسلمين وهي دولة مدنية وليست دينية بمعنى أن المدنيين المتخصصين هم الذين يحكمونها[3].

والدولة الإسلامية كما يقول عصام العريان تقوم على ثلاثة مبادئ وهي "العدل والحرية والجهاد " فالعدل في الإسلام كما يقول هو أساس الحكم مصداقا لقوله تعالى: " إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل "، أما الحرية فالإسلام لم

---

[1] داود الباز، **بناء الدولة**، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، 2006، ص ص 17 – 19

[2] سورة الحشر، آية 7

[3] ورشة عمل بعنوان " **الوسطية السياسية** "، مرجع سابق

يتصور أبدا دولة إسلامية تحت حكم امة أجنبية أو أن تكون أرضه مُحتلة من قبل قوة أجنبية كما لا يتصور الإسلام أن يكون المواطنون فيها أذلاء يستبد بهم حاكم قاهر، وأما الجهاد فكما يقول عصام العريان انه من الأصول التي تقوم عليها الدولة الإسلامية ولن تقوم دولة بدون كفاح ولن تُصان حرية ولن يتحقق امن الدولة الإسلامية بدون جيش قوي[1]، والإمامة أو الدولة كما يقول الماوردي موضوعة لخلافة النبوة في حراسة الدين وسياسة الدنيا[2].

وقد أكد الغنوشي في كتابه (الحريات العامة في الدولة الإسلامية) على ضرورة إقامة السلطة (الدولة) في الإسلام على اعتبارها جزءا منه وان هذه السلطة تعتبر وظيفة أساسية لقيامه وهي وسيلة لا غنى عنها[3]، وحين نقرأ للغنوشي هذه العبارة[4]: ".. قد قام بعد الهجرة في المدينة مجتمع سياسي متميز مستقل برقعته الترابية وبنظامه القانوني الموحد وقيادته.. تربط أفراده وشائج ومواثيق وأهداف مشتركة، وان ذلك المجتمع قد قام بكل وظائف الدولة من دفاع وقضاء، وإبرام معاهدات وابتعاث السفارات،..." ندرك تماما أن فيها التعريف الوافي لمفهوم الدولة حيث اشتملت على كافة أركان الدولة بمفهومها الحديث من إقليم وشعب وحكومة.

وعليه يمكن تعريف الدولة الإسلامية " بأنها مجموعة من الناس يقيمون على إقليم معين تحكمهم الشريعة الإسلامية "[5]، في حين عرفها لؤي صافي بأنها " البنية السلطوية للأمة التي توجه الفعل السياسي وتحدده وفق منظومة المبادئ السياسية الإسلامية " [6].

---

[1] عصام العريان، دراسة بعنوان " الإخوان المسلمون ومفهوم الدولة "، المنتدى العام، انظر الرابط التالي: http://www.muslm.net/vb/showthread.php?t=420895

[2] ابن الحسن البصري الماوردي، **الأحكام السلطانية والولايات الدينية**، مراجعة محمد فهمي السرجاني، د.م: المكتبة التوفيقية،1978، ص5

[3] راشد الغنوشي، **الحريات العامة في الدولة الإسلامية**، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1993، ص ص 91- 93

[4] المرجع السابق، ص90

[5] محمد علي محمود صبح، **إدارة الدولة في الإسلام دراسة تأصيلية لمفهوم إدارة الدولة في الفكر السياسي** الإسلامي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2011، ص 64

[6] لؤي صافي، **العقيدة السياسية معالم نظرية عامة للدولة الإسلامية**، ط1، فيرجينيا، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1996، ص 119

5.3.3 مفهوم الدولة المدنية عند الإخوان المُسلمين

يجب التنويه بداية إلى أن فكرة الدولة المدنية ليست جديدة على المشهد السياسي المصري حيث تعود بداية إرساء قواعد هذه الدولة إلى عهد محمد علي الذي قام بإنشاء الدولة المصرية الحديثة وفق معايير التعليم والكفاءة بغض النظر عن الانتماء الديني ثم جاءت ثورة (1919) لتساعد على ترسيخ هذه الدولة حيث عملت تلك الثورة على إرساء مفهوم المواطنة في مصر[1].

بعد تناولنا لمفهوم الدولة الإسلامية بشكل عام نحاول الآن الوقوف على مفهوم الدولة المدنية من وجهة نظر إسلامية وبشكل خاص لدى جماعة الإخوان المسلمين، فمفهوم الدولة المدنية كغيره من المفاهيم الإنسانية والسياسية يُعتبر مفهوما فضفاضا لا يمكن حصره بتعريف مُحدد، وقد ثار جدل كبير وواسع وخاصة في الآونة الأخيرة حول الغموض الذي يكتنف مفهوم الدولة المدنية عند جماعة الإخوان المسلمين وطرحت الكثير من التساؤلات حول ماهية تلك الدولة والمرجعية التي تستمد منها مشروعيتها كما تطرحها جماعة الإخوان المسلمين.

منذ نشأتها وجماعة الإخوان المسلمين تعتبر نفسها حركة دعوية تُنادي بتطبيق التعاليم الإسلامية انطلاقا من رؤيتها الواضحة وفهمها الصحيح لمفهوم الإسلام على اعتباره دين شامل ينتظم جميع مظاهر الحياة، ومرارا أعلنت الجماعة – وفي أكثر من مناسبة – عن نفسها بأنها حركة دعوية حيث يعتبر الإخوان المسلمون أنفسهم دعوة سلفية إذ يدعون للعودة بالإسلام إلى معينه الصافي من كتاب الله وسنة رسوله وطريقة سنية لأنهم يحملون أنفسهم على العمل بالسنة المُطهرة في كل شيء وبخاصة في العقائد والعبادات[2].

وبهذا تكون جماعة الإخوان المسلمين حركة دعوية تدعو للعودة إلى الإسلام وفهمه فهماً صحيحا والعمل على تطبيقه وقد انطلق البنا في دعوته للعودة إلى الإسلام الصحيح من ثلاث ركائز يعتقدها الإخوان ويؤمنون بها ويعملون ويضحون في سبيلها[3]:

---

[1] علاء الأسواني، **هل أخطأت الثورة المصرية**، ط2، القاهرة: دار الشروق، 2012، ص 80

[2] سعيد حوى، **المدخل إلى دعوة الإخوان المسلمين**، ط2، عمان، جمعية عمال المطابع التعاونية،1979، ص 216

[3] احمد حسن شوربجي، **الإمام الشهيد حسن البنا**، تقديم مصطفى مشهور، ط1، الإسكندرية، دار الدعوة للطبع والنشر والتوزيع، 1998، ص 144

1- يعتقد الإخوان المسلمون أن أحكام الإسلام وتعاليمه شاملة لتنظيم شؤون الناس في الـــدنيا و الآخرة.

2- يعتقد الإخوان المسلمون أن أساس التعاليم الإسلامية ومعينها هو كتاب الله وســـنة رســـوله عليه السلام وأنه لا بد من فهم الإسلام كما كان يفهمه الصحابة والتابعون من السلف الصالح.

3- يعتقد الإخوان المسلمون أن الإسلام كدين عام وشامل جاء لتنظيم كل شئون الحيـــاة لكـــل الشعوب والأمم وأنه منهج متكامل للحياة وصالح لكل زمان ومكان وانه جاء أكمل وأسمى من أن يعرض لجزئيات هذه الحياة وخصوصًا في الأمور الدنيوية البحتة.

ولهذا فجماعة الإخوان المسلمين لم تفصل السياسة عن الدين بل اعتبرت السياسة جزءاً من الدين كما قال البنا " يا قومنا: إننا نناديكم والقرآن في يميننا والسنة في شمالنا، وعمل السلف الصالحين من أبناء هذه الأمة قدوتنا، وندعوكم إلى الإسلام وتعاليم الإســـلام وأحكـــام الإســـلام وهدي الإسلام، فإن كان هذا من السياسة عندكم فهذه سياستنا، وإن كان من يدعوكم إلـــى هـــذه المبادئ سياسيا فنحن أعرق الناس والحمد لله في السياسة، وإن شئتم أن تسموا ذلك سياسة فقولوا ما شئتم فلن تضرنا الأسماء متى وضحت المُسميات وانكشفت الغايات "[1].

وعليه فان رؤية جماعة الإخوان المسلمين تجاه المجتمع وأنظمة الحكم والدولة تنطلـــق من إيمانها العميق بان الإسلام دين شامل لكل مناحي الحياة وباعتباره نظاماً ربانياً مُتكاملاً يمد الأمة الإسلامية بما تحتاج إليه من قواعد ونظم، انطلاقا من هذه الرؤية الواضحة وهـــذا الفهـــم الصحيح للإسلام استمدت جماعة الإخوان المسلمين فكرة الدولة المدنية من خلال رؤيتها لمفهوم الدولة الإسلامية على اعتبار أن الدولة الإسلامية هي دولة مدنية كما أشار إلـــى ذلـــك بعـــض مفكرو المسلمين.

بناءً على ما تم ذكره في الإطار النظري لهذه الدراسة يرى الباحث أن الاتجـــاه الـــذي يفسر الدولة المدنية على أنها تلك الدولة التي تقابل الدولة الدينية هو الأقرب للصـــواب وعليـــه

[1] حسن البنا، **مجموعة رسائل الإمام الشهيد حسن البنا**، مرجع سابق، ص 46

يرى الباحث أن ينطلق من خلاله لمحاولة الوصول إلى مفهوم الدولة المدنية على الـرغم مـن إدراك الباحث أن حداثة هذا المفهوم تجعله كغيره من مفاهيم العلوم الاجتماعية والسياسية التـي تمتاز بالغموض كما يعتبره من أكثر المفاهيم السياسية إثارة للجدل، وعليه يبدو من الضروري كما يرى الباحث الوقوف على هذا المفهوم والذي من خلاله سيحاول الوصول إلى تحديد مفهوم الدولة المدنية عند جماعة الإخوان المسلمين.

يعتبر مفهوم الدولة الدينية – التي قال عنها عمـاد جـاد[1] بأنهـا لا يمكـن أن تكـون ديمقراطية[2]– من المفاهيم التي لم يتم الاتفاق حول مفهوم محدد لها فإذا كانت الدولة الدينية تعني باختصار " الارتباط الوثيق بين الدولة والدين "[3]، فان من بين التعريفات التي تم صياغتها لهـذا المفهوم نجد الشيخ محمد إبراهيم يعرفها على أنها " هي الدولة التي يعتبر الحاكم فيها نفسه نائبا عن الله ويضفي على نفسه نوعا من القداسة فهو الحاكم بأمر الله لا تجوز معارضته لان أوامره مستمدة من الله "[4]، أما الشريف فيرى انه عند الرجوع إلى مصطلح الدولة الدينية في البيئة التي نشأت فيها (البيئة النصرانية) نجد أن الدولة الدينية في تصورهم هي " الدولة التي يكون الحاكم فيها ذا طبيعة إلهية (إله أو ابن إله) أو أنه مختار بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من الله تعالى حسب ما عرف بنظرية الحق الإلهي، ويترتب على ذلك أن يكون الحاكم في منزلـة عاليـة لا يرقى إليها أحد من أفراد الشعب، وأنه لا يُعترض على أقواله أو أفعاله، وليس لأحد قبله حقوق أو التزامات بل عليهم الخضوع التام لإرادة الحاكم حيث لا حق لهم في مقاومته أو الاعتـراض عليه "[5].

---

[1] الدكتور عماد جاد نائب مدير مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، ونائب رئـيس الحـزب الـديمقراطي الاجتماعي، وعضو في مجلس الشعب المصري المنحل في الفترة الواقعة ما بين يناير وحتى يونيو 2012

[2] مقابلة شخصية مع عماد جاد، حول " اثر الدولة المدنية عند الإخوان المسلمين وأثرها على شكل الدولة والنظام السياسي في مصر "، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، بتاريخ 2012/10/21

[3] **موسوعة العلوم السياسية**،ج1، تحرير محمد محمود ربيع وإسماعيل صبري مقلد، الكويت: جامعة الكويت،1994، ص 144

[4] محمد إبراهيم، مقالة بعنوان " الدولة المدنية في ظل الإسلام الحنيف "، موقع مؤسسة الإرشاد الاجتماعي، انظر الـرابط التالي: http://www.sgf-irshad.org/subjects/view/34

[5] محمد بن شاكر الشريف، مقالة بعنوان " الدولة الإسلامية بين الدينية والمدنية "، موقع صيد الفوائد، انظر الرابط التالي: http://www.saaid.net/Doat/alsharef/71.htm

وهناك ثلاث نظريات تم بناء هذا المفهوم عليها وهي نظرية الطبيعة الإلهيـــة للحـــاكم والتي تقول بان الله موجود بين الناس على الأرض ويحكمهم وعلى البشر إطاعتـــه وتقديســـه وعدم الاعتراض عليه ونظرية الحق الإلهي المباشر التي تدعي بان الحاكم يتم اختياره من الله مباشرة ودون وجود لأي إرادة بشرية في ذلك وبالتالي لا يجوز مسائلة الحكام ونظرية الحـــق الإلهي غير المباشر والتي تقول بان اختيار الحاكم يتم من قبل مجموعة أفـــراد والتـــي تكـــون بدورها مسيرة من قبل الله أي أن اختيار الحاكم مرجعه إلى الله وليس للبشر[1].

وإذا قمنا بتجزيء مفهوم الدولة الدينية نلاحظ انه يتكون من مفهومين كلاهمـــا يمتـــاز بالغموض فمفهوم الدولة كما تم الإشارة إليه سابقا مفهومُ فضفاضُ يحمل أكثر من معنى وكذلك مفهوم الدين بالرغم من انه يعتبر قاسما مشتركا في مفهوم الدولة الدينية إلا انه لم يتم الاتفـــاق على إيجاد معنى واضح ومحدد لمعنى الدين الذي تنسب إليه تلك الدولة.

وكما أورد جعفر إدريس[2] فان هناك أربعة أنواع للدين الذي يمكن أن تنسب إليه الدولة الدينية فالدين بالمعنى العربي الواسع يعني كل ما هو عادة مستمرة والعادة المستمرة تكون للفرد وكذلك للجماعة وفي قوله تعالى " ما كان ليأخذ أخاه في دين الملك "[3] يعني الدين بهذا المعنـــى القوانين والنظام الذي تسير عليهما الدولة وعليه فكل دولة هي بالضرورة دينية بهـــذا المعنـــى، والدين بالمفهوم العلماني يعني ذلك الأمر المحصور في الشؤون الخاصة ولا ســـيما العبـــادات وعليه فحسب هذا المعنى لا يمكن أن تكون الدولة دينية، أما الدولة الدينية بالمفهوم الثيوقراطي فهي كل دولة يدعي حكامها أن ما يصدرونه من أقوال وأفعال إنما يصدر عن وحـــي مـــن الله إليهم مباشرة وعليه فلا يجوز مناقشتهم أو محاسبتهم، أما المفهوم الإسلامي للدولة الدينية فانـــه ينطلق من أن الإسلام دين وفيه أمر بالحكم بما انزل الله بكل ما يخص نواحي الحياة وحسب هذا المعنى فالدولة الإسلامية دولة دينية ولكنها تختلف عن الدولة الثيوقراطية لان الحـــاكم فيهـــا لا يحكم بأمر الله مباشرة وإنما وفق نصوص مكتوبة تم الاتفاق عليها مسبقا وهي ما تشبه الدستور

---

[1] أبو فهر السلفي، **الدولة المدنية مفاهيم وأحكام**، مرجع سابق، ص ص 26 27

[2] جعفر شيخ إدريس، مقالة بعنوان " الدولة الدينية والدولة المدني "، على موقع بوابتي، نشرت بتاريخ: 2011/7/9، انظر الرابط التالي: http://myportail.com/actualites-news-web-2-0.php?id=3486

[3] سورة يوسف الآية 76

حاليا كما أن الحاكم في الدولة الإسلامية يمكن محاسبته والاختلاف معه وهو بذلك اقرب إلى الحاكم في الدولة المدنية.

وهناك نوعان من الدول الدينية تاريخيا وهما تلك الدول أو المرجعيات التي أقامها الأنبياء عليهم السلام من اجل إيصال رسائلهم الربانية التي بعثوا بها إلى البشر ولم تكن تلك الدول بأي شكل من الأشكال دولا تسلطية أو استبدادية ومن أمثلتها الدولة التي أقامها النبي محمد صلى الله عليه وسلم وملك داود وسليمان عليهما السلام، وهناك الدول والمرجعيات التي تم إقامتها على أساس ديكتاتوري لترعى مصلحة فئة معينة على حساب باقي الفئات ولتحكمهم بما يتوافق مع مصالحها وليس مع مصالحهم والتي اتخذت من الدين رداءاً لها، ومن تلك الأمثلة على هذا النوع من الدول ما عرفته أوروبا من إمارات الكنيسة في عصور ما قبل النهضة والتجربة اليابانية قبل الحرب العالمية الثانية وتجربة كوريا الشمالية الآن[1].

وفي هذا الشأن يقول محمد عبده إن المسلمين لم يعرفوا في أي عصر من عصورهم تلك الدولة الدينية التي كانت للبابا عند المسحيين وأن الشريعة الإسلامية قد قررت للحاكم حقوقا لإدارة البلاد سياسيا ولم تمنحه أي سلطة دينية كما أشار إلى أن الإسلام قد هدم كل سلطة دينية[2]، أما يوسف القرضاوي فيرى أن الدولة الإسلامية التي يدعوا إليها الإسلاميين ليست بدولة دينية كما هو الحال في دولة الكنيسة في أوروبا إبان العصور الوسطى وإنما دولة مدنية ذات مرجعية إسلامية وهي تقوم على أساس الاختيار والشورى وأن الحاكم هو احد أفراد الدولة يخطئ ويصيب وليس بمعصوم ولا هو مقدس ويستمد سلطته من الأرض وليس من السماء كما أنه ليس وكيل الله على الأرض[3].

---

[1] وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، **إشكالية العلاقة بين الدين والسياسة مؤتمر بيت المقدس الإسلامي الدولي الثالث**، مرجع سابق، ص ص 88 89

[2] محمد عبده، **الأعمال الكاملة**، تحقيق محمد عمارة، ج1، ط1، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1972، ص ص 104- 105

[3] يوسف القرضاوي، **الدين والسياسة تأصيل ورد شُبهات**، دبلن: المجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث، 2007، ص ص 134- 135

في حين ذهب محمد عمارة إلى أن الدولة الإسلامية دولة مدنية تقوم على مؤسسات وأن الشورى هي آلية اتخاذ القرارات في تلك المؤسسات وأن الأمة هي مصدر السلطة وهي التي تصنع النظم والمؤسسات وأن الإسلام لا يوجد فيه كهانه والحكام هم نواب عن الأمة وليس عن الله[1]، بينما يقول مبروك عطية حول الدولة المدنية " والدولة المدنية القائمة على الديمقراطية ليست دولة معادية للإسلام، فلا مشاحة في الاصطلاح ولن نقف عند الأسماء؛ فالماء إذا كان مسكرا كان في الإسلام خمرا، وتسمية الأشياء بغير اسمها أو أسمائها لا يصرفها عن حكمها "[2].

وبعد ثورة 25 يناير بات من الضروري على جميع تلك القوى أن تُحدد برامجها السياسية فسارعت الجماعة إلى إنشاء حزب الحرية والعدالة ليُمثلها في العمل السياسي، وقد تضمن البرنامج السياسي لحزب الحرية والعدالة[3] أن الدولة التي يصبو إليها الحزب هي دولة مدنية ذات مرجعية إسلامية على اعتبار أن الدولة الإسلامية بطبيعتها دولة مدنية، وعليه فقد ذهب خيرت الشاطر نائب مرشد جماعة الإخوان المسلمين في توضيحه لمفهوم الدولة المدنية بمرجعية إسلامية باختصار إلى أنها تعني تلك الدولة التي تقوم على مجموعة قواعد أساسية وضعها الإسلام ويقوم عليها النظام السياسي وهي الشورى والعدل والحرية أما دور المجتهدين والمصممين للبرامج السياسية ينحصر في وضع تلك البرامج وفق ما تتضمنه الشريعة حسب تلك القواعد الكلية أو العامة ووفق ما يتناسب مع متطلبات وواقع العصر[4]، أما سليم العوا فيتحدث عن الدولة المدنية ذات المرجعية الإسلامية فيقول أن الدولة المدنية هي الدولة التي يحكم فيها المؤهلون للحكم وليس علماء الدين والمقصود بمرجعية إسلامية يعني أن دور الدين ينحصر فقط في كونه مرجعية هذا الحكم المدني[5].

---

[1] أبو فهر السلفي، **الدولة المدنية مفاهيم وأحكام**، مرجع سابق، ص 55

[2] مبروك عطية، **الوسطية في الدين والإبداع**، ط1، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2010، ص 183

[3] برنامج حزب الحرية والعدالة المنبثق عن جماعة الإخوان المسلمين، القراءة الأولى، انظر الرابط التالي http://www.torathikhwan.com/Library/98ghfg.doc

[4] خيرت الشاطر، مقابلة تلفزيونية مع الإعلامي محمود سعد حول " مفهوم الدولة المدنية ذات المرجعية الإسلامية "، قناة التحرير الفضائية، شوهد على موقع اليوتيوب، انظر الرابط التالي: http://www.youtube.com/watch?v=U4VvPEDJczM

[5] محمد سليم العوا، محاضرة حول " الدولة المدنية في الإسلام "، شوهد على موقع اليوتيوب، نظر الرابط التالي: http://www.youtube.com/watch?v=fSzD12NAda0&feature=related

في حين ذهب المستشار طارق البشري[1] في توضيحه للدولة المدنيـــة ذات المرجعيـــة الإسلامية إلى القول بأنه لابد من تحليل مصطلح الدولة المدنية ذات المرجعية الإســـلامية أولا، ويضيف البشري في خضم تحليله للمرجعية فيقول " المرجعية هي الأصول العامة التي تحـــدد وتنظم السلوك الإنساني وتعامل الأفراد مع بعضهم البعض ضمن ما يعرف بالسلوك الأخلاقـــي والتعاملات بين الأفراد وما يدخل ضمن النظم القانونية وأخيرا نظم المجتمع نفسه وإدارة علاقته بالدولة والمواطنين أي النظم التي تحكم الصالح أو الفاسد ضمن ثقافة المجتمع الســـائدة "، أمـــا المدنية فيرى بأنها: " النظم التحصيلية والعينية التي تحكم أوضاع الناس ونظم الدولة وتكويناتها وعلاقتها مع الأفراد وعلاقتهم بها والتي تحكم أيضا الأهداف المرئية والعينية التي تظهر في كل مرحلة من مراحل التاريخ لتحدد الصوالح الأساسية للناس في هذه المرحلة بالـــذات "، وعليـــه فالبشري يرى أن المرجعية هي ذات مستوى أعلى واعم بينما المدنية هي أكثر تفصيلا وارتباطا بالمراحل التاريخية التي يمر بها الأفراد في علاقتهم مع الدولة[2].

6.3.3 مرتكزات الدولة المدنية من الناحية الفكرية

الدولة المدنية كما تراها جماعة الإخوان المسلمين والتي أطلق عليها الدولة المدنية ذات المرجعية الإسلامية والتي تعتقد الجماعة أنها دولة عصرية قادرة على القيام بأعباء أي مشروع حضاري تقوم على عدد من المُرتكزات هي:

دولة مواطنة: عند الرجوع إلى تاريخ دخول مفهوم المواطنة في الفكر الاخواني نلاحظ أن هذا المفهوم بحسب حسن الرشيدي ظل يتردد في أدبيات الإخوان المُسلمين علـــى اســـتحياء وذلـــك بسبب الضباب الذي كان يكتنف حقيقة ذلك المفهوم عند الجماعة أو كنتيجـــة لتضـــارب الآراء داخل الجماعة حوله[3]، بناءً على ما سبق وللوقوف على مفهوم المواطنة في فكر جماعة الإخوان

---

[1] الدكتور طارق البشري كاتب إسلامي والنائب الأول لرئيس مجلس الدولة سابقا

[2] مقابلة شخصية مع المستشار طارق البشري، حول " اثر الدولة المدنية عند الإخوان المسلمين وأثرها على شكل الدولـــة والنظام السياسي في مصر "، القاهرة، بيت المستشار، بتاريخ 2012/10/18

[3] حسن الرشيدي، مقالة بعنوان " قراءة في مفهوم المواطنة عند جماعة الإخوان المسلمين"، موقع مفكرة الإسلام، نشـــرت بتاريخ 2008/4/21، انظر الرابط التالي: http://islammemo.cc/Tkarer/Tkareer/2008/04/21/62735.html

المسلمين فان الباحث يرى لزاماً عليه العودة إلى كتابات بعض مُفكري الإخوان حـــول مفهـــوم المواطنة ومحاولة استخلاص آرائهم وتحديد رؤيتهم لهذا المفهوم بالرغم من انه لم يطرح فـــي برامج أو أدبيات الجماعة كمفهوم إلا مؤخراً كما تم الإشارة إلى ذلك.

عند الرجوع إلى كتابات البنا والحديث عن مفهوم المواطنة في فكره لاحظ الباحـــث أن مفهوم المواطنة لم يرد في رسائل البنا بل أشار إليه وتناوله في كتاباته تحت مُسمى (الوطنيـــة) على اعتباره مفهوم يقصد به الانتماء إلى الوطن، ولعل السبب في ذلك أن مفهوم المواطنة لـــم يكن شائع الاستخدام كمعيار سياسي في تلك الفترة. وعليه فان مفهوم المواطنة لم يكـــن شـــائع الاستخدام في أدبيات الفكر السياسي العالمي حينها بل ظل مُركناً حتـــى بـــدأ يظهـــر وينتشـــر استخدامه كمفهوم مع بداية سقوط الاتحاد السوفيتي وتلاشي الخطر الشيوعي وحين أخذت الدول والشعوب تحول مسار اهتماماتها نحو مفاهيم الحرية وحقوق الإنسان.

البنا كان يرى أن الإسلام قد اعتبر حب الوطن وعمل الإنسان لخير وطنه وتفانيه في خدمته فريضة من الفرائض[1]، وعليه يمكن القول بان المواطنة عند البنا تعني بكـــل جـــلاء أن يحب المسلم وطنه وان يدافع عنه إذا ما وقع عليه اعتداء وان يعمل على تحريره إذا وقع تحت سيطرة الأمم الأخرى، ولكن البنا حين أشار إلى المواطنة كان يقصد المواطنة التـــي أساســـها رابطة العقيدة وهي على حد وصفه رابطة أقوى من روابط الأرض واللغة واللون وغيرها من الروابط المكونة للأمم الأخرى[2].

أما مفهوم المواطنة عند راشد الغنوشي فقد رأى أنه من المفاهيم الأساسية فـــي الفكـــر السياسي الحديث وهو أساسُ لتوزيع الحقوق والواجبات في الدولة بين المـــواطنين[3]، وينطلـــق الغنوشي في رؤيته للمواطنة من أن المواطن في الدولة الإسلامية يكتسب صـــفة المواطنـــة إذا

---

[1] حسن البنا، **مجموعة رسائل الإمام الشهيد حسن البنا**، مرجع سابق، ص 195

[2] عبد الجليل أبو المجد، **مفهوم المواطنة في الفكر العربي الإسلامي**، المغرب: إفريقيا الشرق، 2010، ص 136

[3] راشد الغنوشي، مقالة بعنوان " الإسلام والمواطنة "، موقع المعرفة، نشرت بتاريخ 2010/7/3، انظر الـــــــرابط التـــــــالي: http://www.aljazeera.net/pointofview/pages/1da00c65-67d1-4ae7-9635-16c0eb203b4e

توفر شرطان هما الانتماء للإسلام والإقامة على ارض الدولة الإسلامية، وعليه فان كل مواطن يحقق احد الشرطين يحصل على مواطنة خاصة ذات حقوق أدنى من حقوق المواطن الذي يستكمل الشرطين[1]. إذن المواطنة كما يراها الغنوشي هي مواطنة عامة وخاصة وبالتالي فالمواطنة عنده نوعان أو درجتان لأنها مواطنة مشروطة، وعليه يرى الباحث أن ثمة غموض يكتنف مفهوم المواطنة كما يراها الغنوشي لأنها لا تقوم على مبدأ المساواة بين الأفراد بغض النظر عن معتقداتهم الدينية، خلاصة القول أن الغنوشي حينما أراد المواطنة أرادها مواطنة بطابع إسلامي حيث لم يستطع التحرر من العباءة الإسلامية أو بعبارة أخرى أرادها مواطنة ذات نكهة ومواصفات إسلامية.

أما عبد المنعم أبو الفتوح فمن يتتبع كتاباته يلاحظ أن المواطنة هي إحدى أكثر المفاهيم السياسية جدلاً على اعتبارها جزءًا من الأزمة السياسية الكبرى التي يعيشها العالم الإسلامي، ويعرف أبو الفتوح المواطنة على أنها " علاقة اجتماعية تقوم بين الفرد وبين الدولة ومن خلال هذه العلاقة يقدم الطرف الأول الولاء والانتماء ويتولى الطرف الثاني الأمن والحماية على كل المستويات الاقتصادية والاجتماعية والإستراتيجية وأهم ما يميز هذه العلاقة هي المساواة التامة أمام القانون "[2]، وعليه يرى أبو الفتوح أن الرابطة التي تربط جميع الأفراد وتوفر لهم الحياة الكريمة هي رابطة المواطنة التي يراها أصلح الأنظمة لأن كثير من المجتمعات أقامت أمنها واستقرارها السياسي والاجتماعي على أساسها ولهذا يرى أن المواطنة أصبحت جزءًا لا يتجزأ من الواقع الدستوري والقانوني والسياسي للأمة الإسلامية الموزعة في دول متعددة وهذا لا يناقض بأي حال من الأحوال الانتماء إلى الأمة الإسلامية[3]، إذن أبو الفتوح ينطلق في رؤيته لمفهوم المواطنة من الرؤية الإسلامية حيث يرى أن قيم العدالة والمساواة والكرامة هي حق إنساني أصيل يتصل بكون الإنسان إنسانا ولا يتوقف على ديانته وعرقه وهذا ما جاء به

[1] راشد الغنوشي، **الحريات العامة في الدولة الإسلامية**، مرجع سابق، ص 291

[2] حسن الرشيدي، مقالة بعنوان " **قراءة في مفهوم المواطنة عند جماعة الإخوان المسلمين**"، مرجع سابق

[3] المرجع السابق

الإسلام، كما رأى أن هذه القيم تعتبر الركائز الأساسية التي ينهض عليها مفهوم المواطنة كما ينبغي أن يكون ولا علاقة له بأغلبية أو أقلية[1].

أما مفهوم المواطنة كما يطرحه المُفكر الإسلامي محمد سليم العوا فانه يرى أن الوثيقة أو الصحيفة (صحيفة المدينة أو دستور المدينة) جعلت غير المُسلمين المقيمين في دولة المدينة مواطنين فيها لهم حقوق وعليهم واجبات أسوة بالمسلمين، وعليه يرى العوا أن المواطنة ليست مجرد قيمة بل هي ممارسة حقيقية يمارسها المواطن عمليا في شتى مجالات الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية كما أن لكل مواطن الحق في إدارة الدولة وان هذه المواطنة ليست عشوائية بل تتم من خلال دستور[2]، ويخلص العوا إلى أن العلاقة بين المُسلمين وغيرهم في الدولة الإسلامية كانت قديماً تقوم على التعاقد بين القوة المنتصرة وأهل البلاد المقيمين ومع تغير واقع الدول الإسلامية اليوم وبما أن جميع المواطنين في تلك الدول ساهموا في مقاومة المُحتل الأجنبي وطرده فان الواقع الجديد للدول الإسلامية الحديثة أصبح يفرض حقوقا وواجبات متساوية على كافة المواطنين وان تلك الحقوق والواجبات يحكمها مبدأ الأكثرية والأقلية بحيث تحولنا إلى مواطنين متساوين ولم يعد لأحد ذمة عند احد[3].

أما المواطنة عند يوسف القرضاوي فقد رأى انها لا خلاف حول ضرورتها على الرغم من اعتقاده بأبدية عقد الذمة التي تستوعب قدرا كبيرا من أبعاد المواطنة، وعليه يرى أن المجتمع الإسلامي يقوم على عقيدة وفكرة منهما تنبثق نظمه وأحكامه وهذه العقيدة أو الفكرة هي الإسلام ويضيف أن الإسلام يقيم العلاقة بين الأفراد على أسس التسامح والعدالة[4]، وعليه يعتبر المواطنة شيئاً فطرياً في الإنسان ولا تتعارض مع الإسلام وهي تعني الارتباط بالوطن أو الانتماء للأرض، والانتماء حسب القرضاوي دوائر مُتكاملة فالمُسلم قد ينتمي إلى الوطن وقد

---

[1] عبد المنعم أبو الفتوح، مقالة بعنوان " (المواطنة) في المجتمع المسلم..رؤية من الإخوان المسلمين "، موقع صيدا الآن، نشرت بتاريخ 2008/4/14، انظر الرابط التالي: http://www.saidasea.com/index.php?s=18&id=259

[2] عبد الجليل أبو المجد، **مفهوم المواطنة في الفكر العربي الإسلامي**، مرجع سابق، ص ص 164 – 165

[3] المرجع السابق، ص ص 165 – 166

[4] عبد الجليل أبو المجد، **مفهوم المواطنة في الفكر العربي الإسلامي**، ص 123

ينتمي إلى الأمة التي يشترك معها في اللغة وقد يتسع ذلك الانتماء لأمة على اعتبار العقيدة التي تجمعه معها وهذا أمر شرعي لا ينفيه الإسلام ولا يتعارض معه[1].

خُلاصة القول انه وبالرغم من التبايُن الواضح بين مُفكري جماعة الإخوان المُسلمين حول ماهية مفهوم المواطنة الذي باتت الجماعة تطرحه مؤخراً في برامجها وخططها السياسية إلا أننا يُمكننا القول بان الفكر الإسلامي الحديث بات أكثر انفتاحاً وتجاوباً مع مُعطيات العصر بكل مُتغيراته وتعقيداته، فمفهوم المواطنة كغيره من المفاهيم السياسية الحديثة التي يحاول الإسلام أن يجد له أصلاً ضمن مبادئه فالمواطنة كما يطرحها هؤلاء المفكرون – رغم الاختلافات الجزئية فيما بينهم – تعني بصورة أو بأخرى تلك العلاقة التي تربط بين الفرد والدولة بحيث يُبدي الفرد ولاءه وانتماءه لتلك الدولة بينما تمنحه الدولة في المقابل الحماية والأمن كما تمنحه كافة الحقوق والحُريات التي اقرها الإسلام لكل إنسان كالعدل والمساواة.

دولة تعددية: التعددية السياسية هي إحدى أهم مبادئ الديمقراطية الحديثة والتعددية السياسية بأبسط معانيها تعني تعدد الأحزاب السياسية التي تحمل برامج وخطط سياسية إصلاحية والتي تحاول تنفيذها في حال وصولها إلى السلطة، أما مفهوم التعددية السياسية في الفكر السياسي الحديث فانه يشير إلى تلك الحالة التي تسمح بتعدد الأحزاب وبالتالي فان تبني هذا المفهوم من قبل السلطة الحاكمة بات يعني أنها تقبل بتعدد وجهات النظر والاختلاف مع الآخر ضمن قوانين ومحددات يتفق عليها مسبقا وقد تتضمنها إحدى مواد الدستور المعمول به.

لقد اختلفت الآراء حول موقف جماعة الإخوان من مفهوم التعددية السياسية فهناك من رأى أن هذا المفهوم كان مرفوضاً عند الجماعة حتى نهاية الثمانينيات كما أشار إلى ذلك أبو الفتوح في قوله: "..... الإمام البنا رفض الحزبية البعض يحاول أن يبرر هذا بأن الأحزاب كانت فاسدة وهذه مسألة أنا لست معها فالبنا كان يرفض الحزبية... والأستاذ عمر التلمساني كان يرفض الحزبية فإذا كانت الأحزاب فاسدة في الأربعينات فلماذا رفضها التلمساني عام

[1] يوسف القرضاوي، حلقة بعنوان "المواطنة والهويات المذهبية" في برنامج "الشريعة والحياة"، يبث على قناة الجزيرة الفضائية، موقع الجزيرة نت، تاريخ الحلقة: 2012/2/19، انظر الرابط التالي:
http://www.aljazeera.net/programs/pages/191a27e0-f171-44a9-a977-572ca58f90c6

1986..."[1]، وبين من رأى عكس ذلك حيث يقول توفيق الواعي: " ولهذا ظن بعض المنتسبين إلى الحركة الإسلامية أن الإمام حسن البنا يرى عدم شرعية نظام تعدد الأحزاب، ولا يسمح بحرية الرأي الآخر، وهذا فهم غير صحيح لأقواله في هذه المسالة،...."[2]، محاولاً تدعيم رأيه بقوله أن حسن الهضيبي أكد تمسكه بالنظام الديمقراطي وعارض الإجراءات العسكرية التي أدت إلى حل البرلمان والأحزاب وكذلك عمر التلمساني أكد على نفس الشيء في حين أبدى حامد أبو النصر تأييده للتعددية السياسية[3].

إذا كان البنا قد رفض التعددية الحزبية بقوله: " إن الإسلام وهو دين الوحدة في كل شيء،...،لا يقر نظام الحزبية ولا يرضاه، ولا يوافق عليه "[4] وفي قوله:" وأعتقد أن هذه الأحزاب المصرية الحالية مصنوعة أكثر منها حقيقية، وأن العامل في وجودها شخصي أكثر منه وطني، وأن المهمة والحوادث التي كونت هذه الأحزاب قد انتهت، ويجب أن ينتهي هذا النظام بانتهائها "[5]، فان المتتبع لآرائه يلاحظ انه قد بنى رؤيته تلك ضمن مفهومه للسياسة الشرعية التي توجب الاجتهاد لكل زمان ومكان وهو بذلك لم يفرض رأيه على احد، ولعل الدليل على ذلك أن البنا قد استهل كلامه عن التعددية الحزبية بقولة: " وإن لي في الحزبية السياسية آراء هي لي خاصة، ولا أحب أن أفرضها على الناس "[6]، ويعلق القرضاوي على ذلك بقوله:" ولعله لو عاش الإمام إلى اليوم لرأى ما رأينا من جواز التعددية السياسية، خصوصاً وقد تغيرت الظروف، وتطورت الأوضاع والأفكار، فإن الفتوى تتغير بتغير الزمان والمكان والحال، ولاسيما في أمور السياسة الكثيرة التغيير "[7].

---

[1] عبد المنعم أبو الفتوح، محاورة بعنوان " الهجوم على الإخوان المسلمين بلا دليل "، أجراها معه موقع مفكرة الإسلام، نشرت بتاريخ: 20 فبراير 2006، انظر الرابط التالي: http://www.islammemo.cc/2006/02/20/5158.html

[2] توفيق يوسف الواعي، **الفكر السياسي المعاصر عند الإخوان المسلمين**، مرجع سابق، ص 119

[3] المرجع السابق، ص 124

[4] حسن البنا، **مجموعة رسائل الإمام الشهيد حسن البنا**، مرجع سابق، ص 320

[5] المرجع السابق، ص 320

[6] حسن البنا، **مجموعة رسائل الإمام الشهيد حسن البنا**، مرجع سابق، ص 318

[7] يوسف القرضاوي، **من فقه الدولة في الإسلام**، ط1، القاهرة: دار الشروق، 1997، ص157

أما يوسف القرضاوي فقد أجاز التعددية السياسية حيث قال: " انه لا يوجد مانع شرعي من وجود أكثر من حزب سياسي داخل الدولة الإسلامية، إذ المنع الشرعي يحتاج إلى نص ولا نص "[1]، ويضيف أن هناك شرطان أساسيان لا بد من توفرهما في كل حزب حتى يكتسب شرعية وجوده وهما أن يعترف بالإسلام ولا يُعاديه أو يتنكر له وان لا يعمل الحزب لحساب جهة مُعادية للإسلام ولأمته[2]، وفي موضع آخر نجده يقول: " المذاهب أحزاب في الفقه والأحزاب مذاهب في السياسة "[3]، بمعنى انه إذا كانت المذاهب الفقهية عبارة عن اجتهادات هدفها الإصلاح الاجتماعي فان الأحزاب ما هي إلا لونٌ سياسيُ لتلك المذاهب الفقهية وما دام الإسلام قد أجاز التعددية الفقهية ووسعها فلا بد أن يُجيز التعددية الحزبية ويسعها هي أيضاً.

وعليه فقد تم ملاحظه التحول في موقف جماعة الإخوان من قضية التعددية في الورقة التي قدمتها عام (1994) والتي تحدثت فيها عن إيمانها بالتعددية الحزبية كما أكدت المبادرة التي طرحتها الجماعة للإصلاح والتغيير في عام (2004) على حرية تشكيل الأحزاب السياسية وأن لا تكون لأية جهة إدارية حق التدخل أو المنع وان تخول السلطة القضائية المستقلة كمرجع لتقرير ما هو مخالف للنظام العام أو الآداب العامة[4]، كما أكدت الجماعة بأنها تؤمن بتعدد الأحزاب ولكن دون الإخلال بثوابت الأمة كما ترى انه لا حاجة لأن تضع السلطة قيودا على الأحزاب كما تؤمن بأن مصلحة الأمة وأمنها يكمُن في حرية العمل العلني للأحزاب وهذا ما يستوجب إقرار قدر كبير من الحريات العامة[5].

دولة برلمانية: بما أن نظام الحكم في أي دولة هو مجرد طريقة تتكون منها مؤسسات الدولة ذاتها كما أنها الآلية التي يمارس الحكم من خلالها وبما أن الإسلام لم ينص على شكل محدد

---

[1] توفيق يوسف الواعي، **الفكر السياسي المعاصر عند الإخوان المسلمين**، مرجع سابق، ص 101

[2] المرجع السابق، ص 124

[3] عصام البشير، مقالة بعنوان " التعددية السياسية والمواطنة رؤية إسلامية " موقع صناعة الفكر، نشرت بتاريخ:2012/4/30، انظر الرابط التالي:
http://www.fikercenter.com/fiker/index.php?option=com_k2&view=item&id=279:bachir&Itemid=62

[4] علاء النادي، دراسة بعنوان " الإخوان المسلمون والدولة... الرؤى والإشكاليات "، الحوار المتمدن، نشرت بتاريخ: 2011/11/17، انظر الرابط التالي: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=283824

[5] عصام العريان، دراسة بعنوان "**الإخوان المسلمون ومفهوم الدولة** "، مرجع سابق

للدولة بل ترك للعقل الإنساني الحرية في اختيار أفضل الأنظمة السياسية التي تعمل على تحقيق مبادئ وقيم الشريعة[1]، وهذا ما يؤكده المفكر الإسلامي راشد الغنوشي حيث يرى إن النظام البرلماني ليس جزءا من الدين أو العقيدة وان الإسلام أمرنا بالشورى وليس بنظام برلماني أو رئاسي وأضاف أن النظام البرلماني يحوي معظم الممارسات الديمقراطية وبتوزيعه للسلطات على أوسع نطاق يقطع الطريق أمام الاستبداد[2].

انطلقت جماعة الإخوان في اختيارها لشكل النظام البرلماني كأحد اقرب أنظمة الحكم إلى الإسلام من الرؤية الواضحة لموقف الإسلام من أنظمة الحكم وعند البحث في الفكر الاخواني لاحظ الباحث انه لا يوجد فكر مُحدد أو نموذج بعينه طرحته الجماعة حول ماهية النظام السياسي، وعليه فان البنا قد انطلق في رؤيته للحكم من الأصول الإسلامية التي وردت في القران الكريم والسُّنة النبوية حيث يقول: " وهذا الإسلام الذي يؤمن به الإخوان المسلمون يجعل الحكومة ركناً من أركانه...."[3]، إذن بما أن الإسلام قد جعل الحكم ركنا من أركانه فان البنا يعتبر الحكومة ركن من أركان الدين الإسلامي.

أما الغنوشي فقد ذهب إلى القول بان أنظمة الحكم تتمايز بنوع الأفكار والعقائد والقيم والقواعد التشريعية الرئيسية التي تمثل مضمون نظام معين ولا تتمايز بمؤسساتها القانونية والسياسية التي تدار من خلالها السلطات وتتخذ فيها القرارات بالرغم من أهمية ذلك[4]، وعليه يرى الطحان أن القواعد التي يقوم عليها النظام البرلماني (النيابي) ليس فيها ما يتنافى مع قواعد نظام الحكم التي وضعها الإسلام وبهذا فالنظام النيابي لا يعتبر بعيدا أو غريبا عن النظام

---

[1] كتاب أوراق مؤتمر بعنوان: **التعددية وحق الاختلاف من منظور إسلامي ودور الجامعات في تنمية ذلك**، صايل احمد أمارة، "التعديية والاختلاف في التصور الإسلامي "، من ص 17 الى ص 60، فلسطين: جامعة النجاح الوطنية، 2012، ص 39

[2] منتديات جوهرة سوفت، خبر صحفي بعنوان:"راشد الغنوشي: نسير نحو تحالفات سياسية جديدة... والنظام البرلماني يضمن الديمقراطية"، على موقع منتديات جوهرة سوفت، نشر بتاريخ 2012/8/31، انظر الرابط التالي: http://www.jawhara-soft.com/vb/showthread.php?t=79426

[3] حسن البنا، **مجموعة رسائل الإمام الشهيد حسن البنا**، مرجع سابق، ص 190

[4] راشد الغنوشي، **الحريات العامة في الدولة الإسلامية**، مرجع سابق، ص96

الإسلامي[1]، وعليه فالإخوان المسلمون يعتقدون في نظرتهم للحكم أن أقرب نظم الحكم القائمة في العالم كله إلى الإسلام هو نظام الحكم الدستوري وهم ينطلقون في هذا من خلال الأصول الإسلامية واستفادتهم من التجارب العملية والواقعية التي خاضتها الأمم والشعوب[2]، أما عصام العريان فقد رأى أن أهل الحل والعقد أو أهل الاختيار هم الذين يمثلون في النظم الدستورية الحديثة السلطة البرلمانية، وأن هذه السلطة البرلمانية واجبها هو صياغة وسن القوانين طبقا للمرجعية الدستورية الشرعية والرقابة على السلطة التنفيذية ومُحاسبتها وكذلك إقرار الخطط والسياسية العامة للدولة إلى جانب رقابتها المالية على الحكومة[3]، وعليه فمن الناحية الفكرية يمكننا القول بان الجماعة رأت فيه انسب أشكال نظم الحكم المعاصرة والتي يمكن أن تحافظ من خلاله على مبادئ وقيم الشريعة الإسلامية.

تداول السلطة: عند البحث في فكر جماعة الإخوان عن مبدأ تداول السلطة بالرغم من اتهامات البعض لهم بأنهم يسعون للحكم والاستمرار فيه وأنهم ليس لديهم فكر تداول السلطة[4] لاحظ الباحث أن جماعه الإخوان كما يقول الدكتور صبري خليل قد التزمت بمبدأ التداول السلمي للسلطة كأسلوب للتغيير مستندة على الموقف الفقهي الذي يقوم على أباحه الإسلام للتعددية السياسية باعتبارها أحد أشكال التعددية التي اقرها الإسلام وأكدها التاريخ الإسلامي[5]، وهذا ما يؤكده البيان السياسي الصادر عن جماعة الإخوان المسلمين في آذار/مارس (1994) حيث ورد

---

[1] مصطفى محمد الطحان، **الإمام حسن البنا مؤسس حركة الإخوان المسلمين1906 – 1949م**، تقديم محمد مهدي عاكف، ط1، د.م، د.ن، 2008، ص 136

[2] محيي حامد، مقالة بعنوان " قضايا أساسية في فكر الإمام البنا (3) نظرة الإخوان المسلمين للحكم "، على موقع مجلة المجتمع، نشرت بتاريخ 2012/12/15، انظر الرابط التالي: http://magmj.com/index.jsp?inc=5&id=8657&pid=2187

[3] عصام العريان، دراسة بعنوان " الإخوان المسلمون ومفهوم الدولة "، مرجع سابق

[4] محمد وديع، خبر صحفي بعنوان " رفعت السعيد: الإخوان ليس لديهم فكر تداول السلطة "، على موقع صدى البلد، نشر بتاريخ 2012/6/21، انظر الرابط التالي: http://www.el-balad.com/198519

[5] صبري محمد خليل، دراسة بعنوان " جماعه الإخوان المسلمين: قراءه منهجيه لأصولها الفكرية "، على موقع منتديات الفكر القومي العربي، نشرت بتاريخ 2012/6/8، انظر الرابط التالي: http://www.alfikralarabi.net/vb/showthread.php?t=30392

فيه " إننا نرى أن قبول تعدد الأحزاب في المجتمع الإسلامي يتضمن قبول تداول السلطة بين الجماعات والأحزاب السياسية وذلك عن طريق انتخابات برلمانية دورية"[1].

وينقل فهمي هويدي فتوى للقرضاوي حول أهمية التداول السلمي للسلطة قوله: " إن الإسلاميين إذا استطاعوا كسب أصوات الناس وثقتهم وهم خارج السلطة، ثم فقدوا تلك الثقة بعدما تولوا السلطة وتمكنوا من أدواتها في الإنجاز والإصلاح وفي وسائل التبليغ والإعلام التي تملكها، فذلك يعني أن ثمة قصورا شديدا في أدائهم، ينبغي أن يتحملوا المسؤولية عنه، وأن يتركوا السلطة لغيرهم ممن أولاهم الناس ثقتهم"[2]، خلاصة القول إن الإخوان المسلمين الذين يستمدون فكرهم من مبادئ الشريعة الإسلامية يربطون فكرة تداول السلطة بالتعددية السياسية التي أباحها الإسلام على اعتبارها إحدى ركائز الدولة المدنية التي يدعون إلى إقامتها منطلقين في رؤيتهم تلك من فكرة التعددية السياسية التي تعني قبول الآخرين ومشاركتهم والتي تستوجب ضمنا القبول بفكرة التداول السلمي للسلطة.

دولة القانون: عند الحديث عن مبدأ دولة القانون في فكر جماعة الإخوان نلاحظ بان الإخوان تناولوا هذا المبدأ منطلقين في رؤيتهم له من قواعد وأحكام الشريعة الإسلامية، حيث يرى علماء الفقه الإسلامي أن الإسلام قد جاء بمجموعة من الأصول العامة التي تنظم الحياة البشرية تاركا الجزئيات والتفصيلات للاجتهادات البشرية، وموقف الإسلام من مسألة وجوب قانون ينظم العلاقات بين الأفراد واضح حيث بذلت جهود كبيرة لمحاولة تقنين الشريعة الإسلامية في إطار مواد قانونية مدنية تتوافق مع متغيرات العصر ومتطلباته، ويؤكد الشكري هذا بقوله " إن الدولة الإسلامية وفي ضوء المبادئ التي قامت عليه، جسدت مبدأ دولة القانون، تلك الدولة التي يخضع فيها الحاكم والمحكوم للقانون "[3].

---

[1] مصطفى محمد الطحان، **الإمام حسن البنا مؤسس حركة الإخوان المسلمين1906 – 1949م**، مرجع سابق، ص 164

[2] المرجع السابق، ص 164

[3] علي يوسف الشكري، **النظام الدستوري في الشريعة الإسلامية**، ط1، القاهرة: ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، 2010، ص 9

انطلق الإمام حسن البنا في رؤيته لمبدأ دولة القانون من فهمه الشامل لتعاليم الإسلام الذي أسس لهذا المبدأ لذا نراه في رسالته للمؤتمر الخامس يقول " إن الإسلام لم يجئ خلوًا من القوانين، بل هو قد أوضح كثيراً من أصول التشريع وجزئيات الأحكام،..... "[1]، وعليه فقد أدرك البنا مُبكرا أهمية هذا المبدأ الذي يحفظ للناس حقوقهم وأملاكهم وينظم العلاقات فيما بينهم، وقد حدد البنا وظيفة القانون كما بينها في رسالته للمؤتمر الخامس بقوله "وهو الذي ينظم صلة الأفراد بعضهم ببعض ويحمى حقوقهم..... "[2].

أما عصام العريان فقد حاول أن يضفي على هذا المبدأ الصبغة الإسلامية فذهب يقول إن مبدأ دولة القانون يجب أن لا يتنافى مع دستور الدولة الذي ينص على أن مبادئ الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع، كما أن النظام القانوني في الدولة الإسلامية يستمد من القرآن والسنة على اعتبارهما القانون الأعلى في المجتمع الإسلامي، ويضيف أن القانون لا يحظى بالقبول والاحترام ولا ينزل عند حكمه جميع الأفراد بغض النظر عن مكانتهم الاجتماعية أو مراكزهم الوظيفية إلا بقدر اتساق أحكامه الجزئية مع مبادئ وقواعد القانون الأعلى في المجتمع، وعندها تتحقق دولة النظام والقانون التي يتقدم فيها أمن المجتمع على أمن الحاكم[3].

دولة مؤسسات: عند الحديث عن دولة المؤسسات في فكر جماعة الإخوان نلاحظ أن هذا المبدأ يعتبر من المبادئ السياسية الحديثة التي تضمنه الفكر الاخواني نتيجة التحول الذي شهدته الجماعة مؤخرا في فكرها السياسي، وعليه فان الإخوان المسلمين ينطلقون في رؤيتهم لهذا المبدأ من قواعد ومبادئ الشريعة الإسلامية.

فعلى الرغم من أن فكر البنا لم يتضمن مبدأ دولة المؤسسات كما هو متعارف عليه في يومنا هذا كأحد مبادئ الديمقراطية الحديثة إلا أن البنا في رسائله وأحاديثه دعا إلى ضرورة قيام الدولة وفق عمل مؤسساتي وكل من يبحث في فكره يستطيع بسهولة أن يلاحظ هذا المبدأ، أما

---

[1] حسن البنا، **مجموعة رسائل الإمام الشهيد حسن البنا**، مرجع سابق، ص 193

[2] المرجع السابق، ص 192

[3] عصام العريان، دراسة بعنوان "**الإخوان المسلمون ومفهوم الدولة**"، مرجع سابق

دولة المؤسسات عند عصام العريان فهي تلك الدولة التي تقوم على مبدأ الشورى على اعتباره ليس مجرد مبدأ سياسي لإدارة العلاقات السياسية بل باعتباره منهج عام لإدارة مختلف جوانب الحياة في الدولة[1]، وبالتالي فالعريان يرى أن مبدأ الشورى والذي يماثله في عصرنا الحالي مبادئ التعددية والمشاركة والتداولية يعتبر ضمانا أكيدا لقيام دولة المؤسسات تلك الدولة التي تقوم وفق تعدد المؤسسات والتي هي عبارة عن سلطات الدولة وأجهزتها، وقد أكد البيومي ذلك حيث يرى ضرورة أن تكون السلطة في الدولة المدنية بيد مؤسسات الدولة وهياكلها وليس للأشخاص القائمون على هذه الوظائف أو المناصب[2].

أما محمد عمارة فيرى أن الدولة الإسلامية هي دولة مؤسسات والمؤسسة في الدولة الإسلامية مبدأ عريق تؤكد عليه التعقيدات والتغيرات التي طرأت على أنظمة الحكم في عصرنا الحديث وعليه يضيف عمارة انه بما أن الدولة الإسلامية دولة مؤسسات فان السلطة والقيادة فيها جماعية وليست فردية استبدادية ويتم اتخاذ القرارات في مؤسساتها وفق آلية الشورى وبالتالي فالأمة هي التي تصنع فيها النظم والآليات والمؤسسات باعتبارها مصدر السلطات[3].

دولة تعاقدية دستورية: الدولة التعاقدية الدستورية في فكر جماعة الإخوان مستمدة من الفكر الإسلامي حيث نجد الإمام البنا قد حاول في رسائله توضيح رأي الإخوان في الدستور وموقفهم منه، حيث يعرف البنا الدستور على انه " نظام الحكم العام الذي ينظم حدود السلطات وواجبات الحاكمين ومدى صلتهم بالمحكومين " وقد رأى أن المبادئ السياسية للحكم الدستوري تتفق مع نظام الإسلام بل مستمده منه فالمحافظة على الحريات الشخصية والشورى وان الأمة هي مصدر السلطات ومحاسبة الحكام وتحديد السلطات وتوزيعها كل ذلك ينطبق مع قواعد ونظم

---

[1] عصام العريان، دراسة بعنوان "**الإخوان المسلمون ومفهوم الدولة**"، مرجع سابق.

[2] عبد المعطي محمد بيومي، **الإسلام والدولة المدنية**، د.م: دار الهلال، العدد 650، 2005، ص 242

[3] علاء سعد حسن حميده، مقالة بعنوان "الدولة في الإسلام دولة مدنية حصريا"، على موقع رابطة أدباء الشام، انظر الرابط التالي: http://www.odabasham.net/show.php?sid=43350

الحكم في الإسلام، وعليه يقول البنا إن نظام الحكم الدستوري هو أقرب أنظمة الحكم القائمة في العالم إلى الإسلام ولهذا فالإخوان المسلمون يأخذون به كنظام للحكم[1].

أما العريان فقد ذهب إلى التأكيد على هذا المبدأ محاولا إرجاعه إلى الأصول الإسلامية حيث يرى أن الدولة التعاقدية الدستورية هي الدولة التي تقوم على اختيار وإرادة الأمة بحيث تقوم الأمة بدور الإشراف والمراقبة على العقد كما تملك حق محاسبته ومساءلته وذلك وفق دستور مكتوب يحدد مسئولية الحاكم وطريقة محاسبته بالإضافة إلى تحديده للسلطات الثلاث وحمايته لحقوق المواطنين وحرياتهم العامة مستشهداً على ذلك بوثيقة المدينة على اعتبارها أولى الوثائق السياسية في تاريخ الدولة الإسلامية[2]، وهذا كما يراه الباحث ما قامت عليه الفلسفة السياسية الإسلامية في رؤيتها لبناء الدولة الإسلامية كما ورد عند محمد عمارة حيث قال: " وخلافة المُسلمين ودولتهم قائمة على تعاقد دستوري بين الأمة والدولة، على أن تكون المرجعية والسيادة والحاكمية للشريعة الإلهية المُجسدة لحدود عقد وعهد الاستخلاف[3].

إذن من الناحية الفكرية حاول مفكرو جماعة الإخوان المسلمين إرجاع مبدأ الدولة التعاقدية الدستورية إلى أصول الإسلام على اعتباره مبدأ إسلامي أصيل مستشهدين على ذلك بوثيقة المدينة التي تعتبر أول دستور في الإسلام، حيث يؤكد الإخوان المسلمون في وثائقهم ومراجعاتهم الفكرية على ضرورة الأخذ بالنظام الدستوري كونه انسب الأنظمة الحالية لإدارة الحكم لما يتمتع به من مبادئ وأسس تتوافق مع مبادئ الحكم في النظام الإسلامي.

---

[1] حسن البنا، **مجموعة رسائل الإمام الشهيد حسن البنا**، مرجع سابق، ص 192

[2] عصام العريان، دراسة بعنوان "**الإخوان المسلمون ومفهوم الدولة**"، مرجع سابق

[3] محمد عمارة، **هل الإسلام هو الحل؟ لماذا وكيف؟** د.م: دار الشروق، د.ت، ص 67

الفصل الرابع

اثر الدولة المدنية على شكل الدولة والنظام السياسي في مصر

الفصل الرابع

اثر الدولة المدنية على شكل الدولة والنظام السياسي في مصر

تمهيد

الدولة المدنية في فكر الإخوان المسلمين لا تختلف عنها كثيرا عما هي عند الآخـــرين فبقراءة متمعنة لمواد دستور عام (1971) وبعض التعديلات التي أجريت على بعض المواد فيه، نلاحظ أن ذلك الدستور تضمن في مواده مرتكزات الدولة المدنية التي يطرحها الإخوان علـــى أنها الدولة الديمقراطية العصرية الحديثة القادرة على الخروج بالدولـــة المصـــرية مـــن كافـــة اشكالياتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية إلى بر الأمان.

بعد أن تناولنا في الفصل الثالث مفهوم الدولة المدنية كما تطرحها جماعة الإخوان حيث تستمد الجماعة فكرها السياسي من مبادئ الشريعة الإسلامية ومن ثم تناولنا مرتكزات تلك الدولة من الناحية الفكرية جاء هذا الفصل الذي سنحاول من خلاله الوقوف على مدى اثر تلك الدولـــة على شكل الدولة والنظام السياسي في مصر بعد ثورة 25 يناير والتي مكنت الجماعة أولا مـــن انتزاع الاعتراف الشرعي والقانوني بها كقوة سياسية مؤثرة في المجتمـــع المصـــري وثانيـــا الوصول إلى سدة الحكم بعد إنشائها لحزب الحرية والعدالة الذي اعتبر الجناح السياسي لجماعة الإخوان.

1.4 إشكاليات الحياة السياسية العامة في مصر

تعاني جمهورية مصر العربية كغيرها من دول العالم الثالث العديد من التحديات التـــي تقف كعائق أمام تقدمها ولحاقها بركب الدول المتقدمة حيث لا تقتصر تلك التحديات أو العوائق على مجال بحد ذاته من مجالات الحياة التي يمارسها المجتمع المصري، فقد أصبح من الصعب جدا في وقتنا الحاضر الفصل بين مختلف نواحي الحياة عند الحديث عن الإشكاليات التي تعانيها المجتمعات وخاصة مجتمعات الدول النامية، فهناك عدة عوامل تجتمع فيما بينها لتشكل المكون النهائي لأي مجتمع وهي العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية وبالتالي يصـــبح

الحديث عن تحييد أي عامل بعيدا عن باقي تلك العوامل أمرا شبه مستحيل حيث تتداخل مع بعضها البعض بمجموعة من المتغيرات التي تؤثر وتتأثر فيما بينها.

بناءً على ما سبق يمكننا القول انه وعند الحديث عن إشكاليات الحياة السياسية العامة في المجتمع المصري لا بد من التطرق لباقي العوامل التي تشترك فيما بينها في تكوين نمط وطبيعة هذا المجتمع، فعلى صعيد العامل الثقافي لدى المجتمع المصري وان كان موحدا في بعده اللغوي حيث اللغة العربية هي اللغة الوحيدة السائدة فيه إلا أننا نجده في بعده الديني ينقسم إلى ثقافتين مختلفتين الإسلام والمسيحية حيث يمثل الإسلام دين الأغلبية بالإضافة إلى الأقلية المسيحية.

أما على صعيد العامل الاجتماعي فانه ما من شك أن المجتمع المصري الذي يتسم على حد وصف الجبالي[1] بالمركزية الشديدة حيث الدور المركزي للدولة فيه سمة مستمرة عبر التاريخ[2] يعاني كغيره من مجتمعات دول العالم الثالث الكثير من الآفات الاجتماعية فكما يقول الدكتور محمد حسين[3]: المجتمع المصري أسوءة بباقي مجتمعات دول العالم النامي يعاني من مشكلات عدة كالتخلف والأمية وارتفاع معدلات الطلاق وانتشار الأوبئة والأمراض وسوء التغذية وشيوع الجريمة والمخدرات بالإضافة إلى تنامي ظاهرة سكان العشوائيات والمقابر وضعف الخدمات الصحية والتعليمية وخدمات النقل العام[4].

---

[1] عبد الفتاح الجبالي رئيس مجلس إدارة مؤسسة الأهرام السابق والمستشار الإعلامي السابق لكل من احمد عز أمين الحزب الوطني ويوسف بطرس غالى

[2] كراسات إستراتيجية عبد الفتاح الجبالي رئيس مجلس إدارة مؤسسة الأهرام السابق والمستشار الإعلامي السابق لكل من احمد عز أمين الحزب الوطني ويوسف بطرس غالى

[2] كراسات إستراتيجية ، عبد الفتاح الجبالي، **تضارب المصالح في مصر الواقع واليات الإصلاح**، السنة20، العدد214، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، 2010، ص 28

[3] الدكتور محمد حسين أستاذ العلاقات الدولية في جامعة القاهرة

[4] مقابلة شخصية مع محمد حسين، حول "اثر الدولة المدنية عند الإخوان المسلمين وأثرها على شكل الدولة والنظام [4] الدكتور محمد حسين أستاذ العلاقات الدولية في جامعة القاهرة

[4] مقابلة شخصية مع محمد حسين، حول "اثر الدولة المدنية عند الإخوان المسلمين وأثرها على شكل الدولة والنظام السياسي في مصر "، القاهرة، جامعة القاهرة، بتاريخ 2012/10/15

أما فيما يخص العامل الاقتصادي فالمجتمع المصري من الناحية الاقتصادية ليس أحسن حالا حيث يعاني هذا المجتمع العديد من المشكلات الاقتصادية كارتفاع معدلات الفقر وانتشار ظاهرة البطالة وتدني مستوى المعيشة بسبب انخفاض الأجور في مقابل ارتفاع الأسعار وبالتالي انخفاض القيمة الشرائية للفرد والتراجع في مستويات التنمية على مستوى الوطن، إذن يمكننا القول بان المجتمع المصري الذي اجتمعت فيه كل هذه الآفات والمشاكل لا شك انه يعاني أيضا من إشكاليات على صعيد العامل السياسي.

1.1.4 إشكاليات الحياة السياسية العامة في مصر قبل ثورة 25 يناير

الإشكاليات السياسية التي كان المجتمع المصري يعانيها قبل ثورة 25 يناير كثيرة جدا فمنها ما يتعلق بالحياة البرلمانية والحزبية ومنها ما يتعلق بعلاقات الحكم بين مؤسسات الدولة وأجهزتها التي يرى محمد حسين أنها نوعين إشكاليات يومية ويمكن أن تحل بعمل جدي من قبل الإخوان حيث تبدد المخاوف حولها تدريجيا وإشكاليات إيديولوجية وهذا النوع سيأخذ وقتاً أطول وجهداً اكبر حتى يتم تلاشيها[1]، ومنها ما يتعلق بالحريات العامة وحقوق المواطنين وهذه الإشكاليات تتداخل بشكل أو بآخر مع باقي الإشكاليات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وبالتالي لا يمكن دراستها بشكل منفرد وعليه يرى الباحث أن الهدف من هذا الجزء في هذه الدراسة ليس التركيز على ذكر هذه الإشكاليات التي لم تعد خافية على احد وإنما هدفنا هو محاولة الوقوف على مدى العلاقة التي تربط بين مختلف تلك العوامل وكيفية التداخل فيما بينها والذي افرز لنا هذه الإشكاليات التي يعانيها المجتمع المصري.

فيما يخص الحياة البرلمانية والحزبية يتوجب علينا بداية التذكير بان الحياة السياسية بشكل عام تقوم على محورين رئيسيين هما الحياة البرلمانية والحزبية وقد مر معنا سابقا أن الحياة البرلمانية في عهد مبارك كانت معطلة ويسيطر عليها الحزب الحاكم وبالتالي لم تؤدي دورها التي وجدت من اجله وهو المُشاركة في صنع القرارات السياسية أو في رسم السياسة العامة للدولة المصرية مما أدى إلى سيطرة مؤسسة الرئاسة على السلطة التشريعية إلى جانب

[1] مقابلة شخصية مع محمد حسين، مرجع سابق

سيطرتها على السلطة التنفيذية، أما بالنسبة للحياة الحزبية في عهد مبارك فقد تبين معنا أيضا أن الأحزاب المصرية كانت مقيدة ومُغيبة عن الحياة السياسية ومشاركتها صورية لا أكثر حيث يؤكد الدكتور عبد الغفار شكر[1] في حديثه حول هذا الموضوع بان التعددية الحزبية أيام مبارك كانت مقيدة وشكلية حيث كان هناك لجنة من داخل نظام مبارك تسمى بلجنة الأحزاب التي لم تكن توافق إلا على إنشاء الأحزاب التي تراها مكملة لحزب ونظام مبارك[2]، وهذا ما ذهب إليه الدكتور توحيد البنهاوي بقوله[3]" نظام مبارك كان ديكتاتوري سلطوي وحدوي يسيطر على كل شيء والتعددية أيام مبارك كانت صورية لا أكثر حيث كان هذا النظام يحاصر باقي الأحزاب ويبعدها عن الحياة السياسية وفصلها عن جمهورها وبالتالي الحكم عليها بالموت سياسيا "[4].

وعليه يمكن القول بان علاقات الحكم بين مؤسسات الدولة المصرية قبل ثورة 25 يناير كانت تعاني من إشكاليات كثيرة أهمها غياب التوازن بين السلطات الثلاثة وعدم الفصل بينها حيث تكرست تلك السلطات بشكل أو بآخر بيد مؤسسة الرئاسة أو في يد الهالة الضيقة التي كانت تسيطر على مؤسسات الدولة ومرافقها الحساسة، إذن عدم استقلالية السلطات الثلاث في ظل غياب شبه كامل لدور المجالس البرلمانية والأحزاب السياسية في مراقبة الأداء الحكومي أدى إلى انتشار واستفحال ظاهرة الفساد بمختلف أشكاله السياسي والإداري والمالي مما انعكس سلبا على واقع الحياة السياسية في مصر.

أما فيما يتعلق بحقوق المواطنين وحرياتهم العامة فلم يكن نظام مبارك قائما إلا على استبداد المواطنين وسلب حرياتهم والتضييق عليهم في سبيل تحقيق مصالحه الضيقة، ويمكننا استشراف هذا الاستبداد بالرجوع إلى مقدمات وأسباب ثورة 25 يناير في الفصل الثاني من هذه

---

[1] الدكتور عبد الغفار شكر وكيل مؤسسي حزب التحالف الشعبي الاشتراكي وكاتب ونائب رئيس المجلس القومي لحقوق الإنسان ونائب مدير مركز البحوث العربية والأفريقية وعضو المجلس الاستشاري بحزب التجمع

[2] مقابلة شخصية مع عبد الغفار شكر، حول " اثر الدولة المدنية عند الإخوان المسلمين وأثرها على شكل الدولة والنظام السياسي في مصر "، القاهرة، بتاريخ 2012/10/20

[3] الدكتور توحيد البنهاوي الأمين العام للحزب العربي الديمقراطي الناصري

[4] مقابلة شخصية مع توحيد البنهاوي، حول " اثر الدولة المدنية عند الإخوان المسلمين وأثرها على شكل الدولة والنظام السياسي في مصر "، القاهرة، المقر الرئيسي للحزب العربي الديمقراطي الناصري، بتاريخ 2012/10/14

الدراسة كما يمكننا الوقوف على حجم هذا الاستبداد من خلال مراجعتنا للتقارير والنشرات الصادرة عن منظمات حقوق الإنسان المصرية والعالمية بهذا الشأن.

إذن لا يمكننا القول بان واقع الحياة السياسية العامة في مصر قبل الثورة تنحصر اشكالياته في العامل السياسي بمفرده وبعيدا عن باقي العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية حيث يتأثر ويؤثر كل عامل من هذه العوامل مع غيره في عملية بناء أو هدم المنظومة الكلية للمجتمع المصري، فغياب الديمقراطية في ممارسة كافة أشكال العمل السياسي في مختلف مؤسسات الدولة أدى إلى انفراد مجموعة قليلة ومتنفذة برسم السياسة العامة للدولة في مصر والذي بدوره أدى إلى شيوع الفساد السياسي والإداري والمالي بصورة كبيرة لدرجة تعطلت فيها عجلة التنمية عن التقدم وبالتالي انعكاس ذلك سلبا على أوضاع المواطنين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

إذا كانت السياسة باختصار تعني فن قيادة المجتمعات بما يحقق اكبر قدر من الرخاء والأمن الاجتماعيين فعندها القرارات السياسية لا تعدو كونها قرارات اقتصادية وأمنية والقرارات السياسية الخاطئة عندما تصدر لا شك أنها ستترك أثرا بالغا على مجمل الحياة الاجتماعية، فالقرار الاقتصادي الذي لا يراعي المصلحة العامة للمواطنين ستمتد آثاره على الوضع الاقتصادي لهم وبالتالي سيكون سببا في انتشار الجريمة على مختلف أنواعها أو درجاتها وهذا ما يقود المجتمع إلى حالة عدم الاستقرار، ومع تراكم هذه الآثار تصبح مشكلة حقيقية تتطلب من أجهزة الدولة متابعتها وبذل كافة الجهود في محاولة القضاء عليها أو التخفيف منها وهو ما يكلف الدولة الوقت والمال اللذين كان من الأجدر أن ترصدهما الدولة لعملية إحداث التنمية.

خلاصة القول إن إشكاليات الحياة السياسية العامة التي كانت مصر تعانيها قبل ثورة 25 يناير هي نتيجة تراكم السياسات الخاطئة التي كانت الدولة تتخذها في كافة مجالات وأنشطة الحياة الاجتماعية وان هذه الإشكاليات لم تنحصر على الإخفاق على المستوى السياسي فقط بل

كانت تبدأ وتنتهي في كافة العوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية في منظومة علاقات متبادلة ومتشابكة داخل حلقة مفرغة هي المجتمع المصري.

2.1.4 إشكاليات الحياة السياسية العامة في مصر بعد ثورة 25 يناير

ننطلق في دراستنا حول إشكاليات الحياة السياسية العامة في مصر بعد الثورة من مسلمة حتمية وهي أن المرحلة القادمة في مصر بعد الثورة لا شك أنها صعبة وتحتاج إلى تكاتف كافة الجهود من مختلف ألوان الطيف السياسي حيث لا يمكن لفصيل سياسي لوحده أن يقوم بأعباء هذه المرحلة دون مشاركة باقي التيارات والأحزاب السياسية[1]، وعليه يمكننا اعتبار قرار التنحي الذي أصدره الرئيس السابق حسني مبارك والذي تخلى بموجبه عن منصب رئاسة الدولة بداية الأزمة السياسية الكبرى التي عصفت بالدولة المصرية، حيث اوجد تخلي مبارك عن منصب الرئاسة فراغا سياسيا وفي الوقت ذاته تنافسا كبيرا بين الأحزاب السياسية للوصول إلى السلطة بدأت معالمه تتشكل بتولي المجلس العسكري لزمام السلطة رغم اعتراض الكثير من التيارات والقوى السياسية التي رأت في توليه للسلطة ضربة قاسية لأهداف ثورة 25 يناير، ومن هنا بدأت الإشكاليات السياسية تنخر في جسد الدولة المصرية تلك الإشكاليات التي يقول عنها المستشار طارق البشري في أنها تتمثل بضرورة صياغة دستور جديد وضمان حياة ديمقراطية قائمة على التعددية وبناء مؤسسات حقيقية للدولة وإعادة صياغة منظومة اقتصادية جديدة تقوم على التنمية الذاتية في مصر[2]، بينما يراها الباحث بأنها تتمحور حول ما بات يعرف بأزمة علاقات الحكم داخل مؤسسات الدولة وأجهزتها وكافة مواقع اتخاذ القرار فيها تاركة الباب مفتوحا على مصراعيه لكافة التناقضات السياسية في دولة تجتمع لأول مرة على ممارسة العملية الديمقراطية الحقيقية.

---

[1] شهرية الشرق الأوسط، حسن الأنباري وآخرون، **الخارطة السياسية للوطن العربي ما بعد الثورات**، ط1، العدد 22، عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، 2012، عاطف الجولاني، في " خارطة القوى السياسية والحزبية "، ص ص 39 – 47، ص41

[2] مقابلة شخصية مع طارق البشري، مرجع سابق

بالإمكان تقسيم الأزمات السياسية التي تعرضت لها مصر بعد الثورة من حيث الفترة الزمنية إلى فترتين هما الفترة الانتقالية والتي تمتد من تنحي مبارك وحتى تسلم الرئيس محمد مرسي لمنصبه كرئيس منتخب لمصر وفترة ما بعد تولي مرسي للسلطة، ففي الفترة الأولى وبعد نجاح ثورة 25 يناير في إسقاط مبارك تغيرت ملامح الحياة السياسية العامة في مصر تغييرا جذريا حيث استطاعت تلك الثورة أن تنهي حقبة تاريخية طويلة من الاستبداد والتسلط استمرت لستة عقود هي عمر النظام الجمهوري في مصر، وبهذا دخلت الحياة السياسية المصرية مرحلة جديدة من تاريخها المُعاصر عرفت بالمرحلة الانتقالية التي اتسمت فيها الحياة السياسية العامة بالتوتر وعدم الاستقرار خاصة في ظل انتقال السلطة فيها إلى المجلس العسكري الأمر الذي أثار مخاوف الجميع من استيلائه على السلطة والعودة بمصر إلى الحكم العسكري.

تعتبر علاقات الحكم والعلاقة بين الأحزاب المصرية سواء التي تشكلت بعد الثورة أو الأحزاب القديمة من أهم سمات الحياة السياسية المصرية في الفترة الانتقالية التي ثار حولهما الجدل والخلاف، ففيما يخص علاقات الحكم في هذه الفترة يمكننا القول بان علاقات الحكم في هذه الفترة تمثلت في الصراع الدائر بين المجلس العسكري من جهة والقوى الثورية من جهة أخرى والتي استمرت حتى انتخاب الرئيس محمد مرسي وتسلمه لمقاليد الحكم.

أما فيما يخص العلاقة بين الأحزاب المصرية في هذه الفترة وبالرغم من أن الثورة كانت خالية من القيادة الثورية التي تقودها أو التنظيم الذي يتحدث باسمها إلا أنها استطاعت أن تعيد الحياة إلى جسد تلك الأحزاب السياسية التي غابت عنها لعقود طويلة وفي الوقت نفسه أتاحت الفرصة لولادة الكثير منها مما اوجد نوعا من السيولة التنظيمية والفكرية والتي تعرف عادة (بظاهرة الانفجار الحزبي)، ومع تزايد عدد الأحزاب المصرية في هذه الفترة الحرجة من تاريخ مصر السياسي بدأت العلاقة بين تلك الأحزاب تتخذ عدة أشكالا للصراع فيما بينها وهي الصراعات التي لا يرى الباحث ضرورة لإعادة الحديث عنها حيث تم تناولها في نهاية الفصل الثاني.

يمكن القول أن أولى تلك الإشكاليات التي عصفت بالدولة المصرية هي تولي المجلس العسكري لزمام السلطة بعد رحيل مبارك والذي كان قد أوكل إليه مهمة إدارة شؤون البلاد إلى حين إجراء انتخابات تشريعية ورئاسية، وقد تمثلت تلك الأزمة السياسية في موقف كل طرف تجاه الآخر حيث أبدت بعض القوى والتيارات السياسية وخاصة الإسلامية مخاوفها من نية المجلس العسكري في الاستحواذ على السلطة وعدم تسليمها إلى حكومة مدنية، في حين رأى المجلس العسكري انه لا نية له في البقاء على هرم السلطة مؤكدا ذلك بأنه هو من خطط ونفذ الانتخابات التشريعية التي اتسمت بالنزاهة والشفافية والتي مكنت الإسلاميين أنفسهم من السيطرة على أغلبية المقاعد البرلمانية في مجلسي الشعب والشورى[1].

المرحلة الانتقالية لأي ثورة بشكل عام كما وصفها صبري سُميرة[2] كالمخاض الذي لا ولادة بدونه والذي يمكن أن يكون عسيرا وقد يستوجب عملية قيصرية ويضيف بأنها تسبب اختلالا في توزيع وتوازن القوى والمصالح السياسية مما يجعل الجميع بحاجة إلى السعي من اجل إعادة توزيع وتوازن لتلك القوى[3]، بينما ذهب الدسوقي[4] إلى القول بان الفترات الانتقالية لأي ثورة تتخللها عدة مظاهر أهمها امتدادها لوقت طويل والصراعات السياسية التي تتخللها تكون عنيفة وان اعقد اشكالياتها هي عملية صياغة دستور جديد[5]، وهذا ما ينطبق فعلا على المرحلة الانتقالية التي تلت الثورة المصرية حيث اتسمت الفترة الانتقالية بمجموعة من الأحداث السياسية التي كان لها دور بارز في إبقاء المشهد السياسي المصري في حالة من التوتر والغليان وكان المجلس العسكري قد أعلن خلال تلك الفترة مجموعة من الإعلانات الدستورية والتي

---

[1] bbc عربي، خبر صحفي بعنوان " المجلس العسكري في مصر يرفض "تشكيك" الإخوان في نزاهته "، على موقع bbc عربي، نشر بتاريخ 2012/3/25، انظر الرابط التالي:
http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2012/03/120325_egypt_military.shtml

[2] صبري سُميرة باحث ومحلل سياسي في مركز دراسات الشرق الأوسط في عمان

[3] شهرية الشرق الأوسط، تحرير جواد الحمد، **إدارة المرحلة الانتقالية ما بعد الثورات العربية**، ط1، العدد21، عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، 2012، صبري سُميرة، في " المرحلة الانتقالية طبيعتها ومكوناتها وأنماطها"، ص ص 17 – 36، ص 22

[4] أبو بكر الدسوقي مساعد رئيس تحرير مجلة السياسة الدولية بالأهرام

[5] أبو بكر الدسوقي، ***الثورات العربية: لماذا سقطت في مصيدة المرحلة الانتقالية***؟، **مجلة السياسة الدولية** العدد 188، 2012، ص 50

بدورها قد أخلت بعلاقات الحكم داخل أجهزة الدولة في حالة من المد والجزر، حيث اصدر المجلس العسكري بعد يومين من توليه مهمة إدارة شؤون البلاد الإعلان الدستوري الأول في (2011/2/13) والذي أعلن فيه المجلس العسكري عن التزامه وتعهده بعدم نيته الاستمرار في الحكم وانه على أتم الاستعداد لتسليم السلطة لحكومة مدنية منتخبة كما أعلن فيه عن تعطيل مجلسي الشورى والشعب المنتخبين في عام (2010) بالإضافة إلى إعلانه تعليق العمل بدستور عام (1971)، ثم اصدر المجلس العسكري إعلانه الدستوري الثاني في (2011/3/30) وبدء التعطيل الكامل للعمل بدستور (1971) وقد تضمن الإعلان المواد الدستورية التي أُجريت بعض التعديلات عليها كما تضمن أيضاً العديد من المواد التي تتعلق بشكل الدولة المصرية والحريات العامة والخاصة وحقوق الإنسان كالمادة رقم (1) ورقم (4) ورقم (6) ورقم (8) [1] بالإضافة إلى تعديل بعض صلاحيات المجلس العسكري وتقليص بعض صلاحيات رئيس الجمهورية والبرلمان المنتخب مثل عدم قدرة رئيس الجمهورية علي حل البرلمان أو عدم قدرة البرلمان علي سحب الثقة من الحكومة، ثم صدور قرار الانتخابات والذي ينص على أن تكون انتخابات البرلمان مناصفة بين نظامي الفردي والقوائم مما أثار حفيظة التيارات والقوى السياسية المختلفة وانتهت الأزمة بالاتفاق على تعديل النسبة بحيث أصبحت الثلث للنظام الفردي والثلثان لنظام القوائم فجاء التعديل على الإعلان الدستوري في (2011/9/25) متضمنا ذلك، ثم اصدر المجلس العسكري التعديل على الإعلان الدستوري للمرة الثانية في (2011/11/19) والذي يقضي بان يتم استثناء المصريين بالخارج من الإشراف القضائي وان يقوم السفراء والقناصل بالإشراف علي الانتخابات في الخارج لكي لا تتعرض نتائجها للطعن بعدم دستوريتها[2].

ثاني تلك الإشكاليات السياسية هي الأزمة التي تمثلت في قرار المحكمة الدستورية العليا بحل مجلس الشعب حيث أصدرت المحكمة قرارها في (2012/6/14) بعدم دستورية القانون

[1] مصر أولا، الإعلان الدستوري الصادر من المجلس الأعلى للقوات المسلحة – مارس 2011، على موقع مصر أولا، انظر الرابط التالي:http://www.egypt1.info/constitution_declaration.php

[2] الإعلان الدستوري في مصر 2011، من ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، انظر الرابط التالي: http://ar.wikipedia.org

الذي أجريت على أساسه انتخابات مجلس الشعب مما يعني ضمنيا حل مجلس الشعب[1]، إن هذا القرار الذي صدر عن المحكمة الدستورية في ظل حالة عدم الاستقرار التي تشهدها الساحة السياسية المصرية قد ساعد على تأزم الصراع بين مختلف القوى والمؤسسات السياسية فيما يتعلق بإشكالية علاقات الحكم ومحاولة كل جهة السيطرة على منافذ القوة والاستحواذ على اكبر قدر من الصلاحيات أن هذه الأزمة قد أفقدت السلطة التشريعية احد عناصرها الرئيسية وذلك لانتقال السلطة التشريعية إلى المجلس العسكري.

أما ثالث تلك الإشكاليات السياسية فتتمثل في الإعلان الدستوري المكمل حيث اصدر المجلس العسكري الإعلان الدستوري المكمل الذي بالرغم من انه أكد فيه على موعد تسليم السلطة للرئيس القادم إلا انه أبقى لنفسه من خلال هذا الإعلان الحق في الصلاحيات التشريعية لحين يتم انتخاب مجلس شعب جديد كما أعطى لنفسه الحق في إعادة تشكيل الجمعية التأسيسية التي أنيط لها العمل على إعداد الدستور المصري الجديد في حالة وجود مانع يحول دون استكمال الجمعية لعملها[2]، وعليه يرى الباحث إن هذا الإعلان الدستوري والذي عمل على تقييد صلاحيات الرئيس قد عمل على منح المجلس العسكري صلاحيات تشريعية في ظل غياب مجلس الشعب مما أدى إلى تكريس الأزمة السياسية بين المجلس ومؤسسة الرئاسة ومحاولة كل منهما الانفراد بصلاحيات أكثر من الآخر.

أما الإشكاليات السياسية التي عصفت بالدولة المصرية في الفترة الثانية فيمكننا القول أن أولى تلك الأزمات تمثلت في إصدار الرئيس مرسي بعد أسبوع واحد من توليه للسلطة قرارا يقضي بعودة مجلس الشعب لممارسة اختصاصاته موضحا فيه أن المجلس لن يكمل مدته القانونية حيث سيتم إجراء انتخابات جديدة خلال ستين يوما من موافقة الشعب على دستور جديد

---

[1] ندى المصري، تحقيق صحفي بعنوان " حكم تاريخي للقضاء المصري يؤدي إلى حل مجلس الشعب كاملاً "، على موقع مصريات، نشر بتاريخ 2012/6/14، انظر الرابط التالي: http://www.masreat.com

[2] هبة أبو زيد، وآخرون، تحقيق صحفي بعنوان " خبراء: المجلس العسكري يحكم مصر من وراء ستار الإعلان الدستوري المكمل "، على موقع جريدة الوادي، نشر بتاريخ:2012/6/19، انظر الرابط التالي: http://www.elwadynews.com/news.php?id=20122

لمصر وبالرغم من ذلك فقد أدى هذا القرار إلى نشوء أزمة سياسية جديدة مع المجلس العسكري والمحكمة الدستورية العليا[1].

ثاني تلك الأزمات تمثلت في قرار الرئيس مرسي بإقالة النائب العام المستشار (عبد المجيد محمود) وتعيينه سفيرا لمصر في دولة الفاتيكان الذي اعتبرته أحزاب المعارضة خروجا عن الشرعية وتدخلا من قبل السلطة التنفيذية بصلاحيات السلطة القضائية[2]مما فجر أزمة سياسية كبيرة بين مؤسسة الرئاسة والسلطة القضائية عرفت بأزمة النائب العام سرعان ما امتدت إلى الشارع المصري وبدأت الاحتجاجات على صدور هذا القرار الذي اعتبره الكثيرون بأنه تدخل من السلطة التنفيذية في صلاحيات ومهام السلطة القضائية إلا أن الرئيس مرسي سرعان ما تراجع عن قراره لتدارك تلك الأزمة[3].

ثالث تلك الأزمات تفجرت عندما اصدر الرئيس مرسي إعلانا دستوريا في (2012/11/22) يقضي بحماية وتحصين الجمعية التأسيسية من الحل وإطالة مدتها لاستكمال إعداد الدستور مُعللا ذلك بان المحكمة الدستورية توشك على إصدار قرارا بحل الجمعية في حين رأت قوى المعارضة أن الرئيس مرسي يعمل على تحصين قراراته السيادية والإدارية من خلال هذا الإعلان وبهذا تفجرت الأزمة التي انعكست مجرياتها على الساحة السياسية المصرية[4]، واستمرت الأزمة وأخذت باتجاه التصعيد إلى أن اصدر الرئيس مرسي إعلانه الدستوري الجديد في (2012/12/8) والذي ألغى فيه الرئيس مرسي إعلانه الدستوري الصادر في (2012/11/22) كما نص الإعلان على انه في حالة عدم موافقة الشعب على الدستور في

---

[1] أحمد البطريق وإبراهيم البهي ومحمد فؤاد، خبر صحفي بعنوان " مرسي يقرر عودة البرلمان والأعلى يعقد اجتماعا طارئا لبحث القرار والدستورية تدرس الموقف "، على موقع جريدة الأهرام، العدد 45871، نشر بتاريخ 2012/7/9، انظر الرابط التالي: http://www.ahram.org.eg/The-First/News/159346.aspx

[2] مقابلة شخصية مع توحيد البنهاوي، مرجع سابق

[3] محمد حفني وحسين أبو عايد، خبر صحفي بعنوان " إبعاد النائب العام المصري يفجّر أزمة بين الرئيس والقضاة "، على موقع صحيفة المدينة، نشر بتاريخ 2012/10/13، انظر الرابط التالي: http://www.al-madina.com/node/407308

[4] جريدة الشعب الجديد خبر صحفي بعنوان " الرئاسة: مرسي أصدر الإعلان الدستوري بعد إشارات بنية المحكمة الدستورية بحل "التأسيسية "، على موقع جريدة الشعب الجديد، نشر بتاريخ 2012/12/14، انظر الرابط التالي: http://www.elshaab.org/thread.php?ID=43095

الاستفتاء القادم فان الرئيس ملزم بالدعوة إلى انتخاب جمعية تأسيسية جديدة انتخابا حرا مباشرا في مدة أقصاها ثلاثة أشهر[1]، وقد تم الاستفتاء على الدستور في وسط انقسام سياسي حاد على مرحلتين في الخامس عشر والثاني والعشرين من كانون الأول/ديسمبر لعام (2012) حيث أعلنت اللجنة العليا للانتخابات النتائج النهائية الرسمية حيث صوت (63.8% بنعم و36.2% بلا) وبذلك اقر الدستور رغم إعلان قوى سياسية مُعارضة رفضها وأكدت عزمها على استمرارها في إسقاطه سلميا[2].

بالنظر إلى واقع المشهد السياسي في مصر بعد الثورة نلاحظ أن الحياة السياسية العامة في مصر تعرضت ولا زالت للعديد من الإشكاليات السياسية التي تتجاذبها القوى السياسية المختلفة حيث تمحورت تلك الإشكاليات حول علاقات الحكم تلك العلاقات التي قال عنها البشري بأنها لا زالت في مجال التكوين والتنشئة حيث توجد عدة قوى سياسية مختلفة في المجتمع المصري تحاول كل قوة منها إعادة بناء شبكة علاقات مستقرة تتلاءم مع حجمها ودورها السياسي والاجتماعي في المجتمع المصري[3]، وعليه يرى الباحث إن هذه الإشكاليات بين مختلف القوى والمؤسسات السياسية ومحاولة كل قوة أو مؤسسة الاحتفاظ لنفسها بصلاحيات واسعة تمكنها من السيطرة على مواقع اتخاذ القرارات المصيرية تندرج تحت غطاء العمل السياسي وان حاول البعض إظهارها على أنها أزمات دستورية أو قانونية.

خلاصة القول إن هذه الإشكاليات التي عصفت ولا زالت تعصف بالمشهد السياسي المصري تركت أثارا سلبية كبيرة على واقع ومستقبل الحياة السياسية في مصر قد تمتد لسنوات قادمة كما أنها ساعدت على استمرار وتكريس إشكاليات ما قبل الثورة والتي ورثها المجتمع

---

[1] موقع الشروق، خبر صحفي بعنوان " نص الإعلان الدستوري الجديد الذي أصدره الرئيس مرسي "، على موقع الشروق، نشر بتاريخ 2012/12/9، انظر الرابط التالي:
http://shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=09122012&id=ac870987-0412-4dd8-ace9-a21b83213115

[2] قناة العربية، خبر صحفي بعنوان " نتيجة الاستفتاء على الدستور المصري: 63.8% "نعم" و36.2% "لا""، على موقع قناة العربية، نشر بتاريخ 2012/12/25، انظر الرابط التالي:
http://www.alarabiya.net/articles/2012/12/25/256943.html

[3] مقابلة مع طارق البشري، مرجع سابق

المصري عن النظام السابق سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية حيث يعتبر حجم تلك الإشكاليات التي خلفها نظام مبارك ضخماً وليس من السهل إيجاد الحلول لها في فترة رئاسية واحدة أو اثنتين بل قد تستغرق مصر سنوات طويلة حتى تخرج من عباءة التخلف والفقر مما يستلزم تكاتف جهود مختلف الفئات والقوى السياسية في المجتمع المصري.

3.1.4 إشكاليات العلاقات المصرية الخارجية

عند الحديث عن العلاقات الخارجية لأي دولة لا بد أن نسلم ضمنا أن هناك العديد من العوامل التي تحدد أو تفرض طبيعة تلك العلاقات حيث العامل الاقتصادي للدولة والموقع الجغرافي وطبيعة النظام الحاكم، بالإضافة إلى ذلك وعند الحديث عن علاقات مصر الخارجية لا بد أن نتناول الدوائر التي تمارس مصر علاقاتها الخارجية خلالها كما يتوجب علينا التوقف على أهم إشكاليات السياسية الخارجية التي خلفها النظام السابق مع تلك الدوائر ومن ثم محاولة توقع مدى الأثر الذي يمكن أن يتركه وصول الإخوان للحكم بدولتهم المدنية ذات المرجعية الإسلامية على هذه الإشكاليات.

يجب التنويه بداية إلى أن معالجة وإدارة العلاقات الإقليمية والدولية تعتبر من أصعب التحديات التي تواجهها الدولة المصرية وإذا كان الإسلاميون اليوم قادرون على معالجة التحديات الداخلية السياسية والاقتصادية والأمنية بحكم امتلاكهم لثقة الجماهير وللكوادر المؤهلة والتجربة السياسية الناضجة والناتجة عن طول معايشتهم للتاريخ السياسي فان الأمر لا شك مختلف لديهم عند مواجهتهم للتحديات الخارجية حيث هناك لاعب مختلف وله مصالح وأطماع تتعارض حتما مع مشروع الدولة المصرية وخاصة في ظل تحول العالم إلى قرية صغيرة تتحكم فيها قوى الاستعمار الغربي[1].

فيما يخص العوامل التي تساعد على تحديد ورسم خطوط السياسة الخارجية لمصر هناك العامل الاقتصادي الذي يقيد سياسات مصر الخارجية حيث تعتبر مصر دولة فقيرة وتساهم

[1] احمد الأبيض وآخرون، **الإسلاميون وتحديات الحكم في أعقاب الثورات العربية**، تحرير حامد قويسي وآخرون، عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، ط1، 2012، ص217

المساعدات الخارجية في قسم كبير من اقتصادها مما يجعلها رهينة بيد تلك الدول التي تقدم لها الدعم الاقتصادي، وهناك عامل الموقع الجغرافي حيث لسنا بحاجة هنا إلى بيان أهميته بالنسبة لدول العالم ودول العالمين العربي والإسلامي وكذلك دول الشرق الأوسط، وأخيرا طبيعة النظام الحاكم وخلفيته الإيديولوجية والثقافية حيث انتقلت مصر من نظام ليبرالي تابع للغرب إلى نظام ذا مرجعية إسلامية يسعى للتحرر من قيد تلك التبعية.

أما فيما يتعلق بالدوائر التي تمارس خلالها مصر نشاطها السياسي الخارجي فيمكننا القول هنا أن مصر ووفق تقسيمات الجغرافية السياسية لعلاقاتها الخارجية تقيم علاقاتها الخارجية بشكل عام ضمن أربع دوائر، الأولى هي الدائرة العربية وتشمل جميع دول العالم العربي بحكم اللغة والتاريخ والثانية هي الدائرة الإفريقية وتشمل دول القارة السوداء وخاصة دول منابع النيل بحكم العمق الاستراتيجي والمائي والثالثة هي الدائرة الإسلامية وتشمل جميع دول العالم الإسلامي التي ترتبط معها بعلاقات خارجية بحكم الدين والرابعة هي الدائرة العالمية والتي تشمل باقي دول العالم وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا بحكم المصالح الاقتصادية.

أخيرا إن الإشكاليات التي خلفها النظام السابق لمصر في علاقاتها الخارجية ضمن تلك الدوائر يمكن حصرها في تراجع علاقاتها مع دول حوض النيل وخاصة السودان مما سمح لأطراف معادية بالتنفذ في تلك المنطقة مما يعرض أمنها المائي للخطر، وذلك أزمة الديون الداخلية والخارجية التي أغرقت مصر في بحر التبعية وبالتالي تراجع دورها الريادي في المنطقة بالإضافة إلى إشكالية العلاقة مع إسرائيل وتراجع الدور الذي كانت تلعبه مصر في معادلة الصراع العربي الإسرائيلي وانعكاس هذا الدور على كافة العلاقات مع القوى الإقليمية والعالمية وخاصة الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية.

أما فيما يخص الملف الإفريقي وخاصة دول حوض النيل فلا شك أن نظام مبارك كان غافلا لحقيقة أن المصالح المصرية لا تتحقق إلا ضمن نفوذ مصر الإقليمي والدولي وليس بانطوائها على نفسها وعليه فقد تراجع الحضور الدولي لمصر في عهد مبارك كثيرا بسبب

اقتصاره في بناء علاقاته الخارجية على دول يمكن أن يعود منها بفوائد وامتيازات وذلك على حساب علاقاته مع دول حوض النيل، وعليه فقد أدى تراجع الحضور المصري في تلك الدول والذي بدأ منذ محاولة اغتيال الرئيس مبارك عام (1995) في أديس أبابا إلى خلق فراغ سياسي سهل على إسرائيل لعب دور أكثر فاعلية مما جعل الأمن المائي المصري في خطر حقيقي[1]، ويبدو أن الرئيس مرسي يدرك جيدا مدى أهمية عودة مصر إلى الحاضنة الإفريقية وإعادة لعبها لدور سياسي فعال يقع ضمن رؤيته المستقبلية لملف الأمن المائي ولعل زيارته الأخيرة إلى إثيوبيا للمشاركة في أعمال القمة الإفريقية وهي الأولى لرئيس مصري منذ (17 عاما) تأتي ضمن إستراتيجيته الجديدة للحفاظ على الأمن المائي المصري[2]، إذن القيادة الجديدة في مصر باتت تدرك تماما أن أمن مصر المائي لا يتحقق إلا من خلال إعادة دورها الريادي والفعال في منطقة حوض النيل وبالتالي تسعى للعمل على إعادة هذا الدور بالرغم من أن هناك بعض الصعوبات التي ستواجهها والتي أهمها محاولات إسرائيل وقوى خارجية أخرى قطع الطريق عليها.

أما فيما يتعلق بإشكالية التبعية التي أوجدها نظام السادات وعمل على تكريسها نظام مبارك طيلة العقود الثلاثة الماضية تلك التبعية التي بدأت بعملية السلام مع إسرائيل والتي أخرجت مصر من الصف العربي ومن ثم تحولها إلى دولة مقيدة بتلك الاتفاقيات تابعة للغرب وحارسه على مصالحه ولو على حساب المصالح القومية المصرية ذاتها، حيث يرى البعض أن قبول مصر لعملية السلام مع إسرائيل في مقابل ما تقدمه لها الولايات المتحدة الأمريكية من دعم عسكري واقتصادي بالإضافة إلى فساد نظام مبارك أدى بها ذلك إلى التبعية العمياء وكذلك

---

[1] أميرة العناني، مقالة بعنوان " أزمة مياه النيل تعيد العلاقات المصرية الأفريقية إلى نقطة الصفر وسط محاولات مكثفة لإعادة الثقة"، على موقع جريدة مصر الجديدة، نشر بتاريخ 15\6\2011، انظر الرابط التالي:
http://www.misrelgdida.com/index.php?print=1&news=64992

[2] ماجد عبد القادر، خبر صحفي بعنوان " مرسي يتوجه لإثيوبيا للمشاركة بالقمة.. ويلقي كلمة يحدد فيها سياسة مصر الجديدة نحو إفريقيا "، على موقع الجورنال، نشر بتاريخ 15\7\2012، انظر الرابط التالي:
http://elgornal.net/news/news.aspx?id=848958

إغراق مصر بالديون الداخلية والخارجية التي وصلت إلى تريليون و172 مليار جنيه منها أكثر من 960 مليار جنيه ديوناً داخلية والباقي ديون خارجية[1].

لا شك أن هذا الحمل الذي تركه نظام مبارك ثقيل جدا بكل المقاييس السياسية والاقتصادية وانه ليس من السهل التخلص منه ولكن وبعد تولي مرسي للسلطة بات عليه بذل أي جهد ممكن في سبيل التخلص من هذه الأعباء، وفي هذا الصدد يقول الدكتور عبد الغفار شكر أن مصر اليوم تواجه تحدي حقيقي أمامها في إعادة صياغة علاقاتها الدولية حيث يرى بأنه على الحكومة الحالية أن تعمل على تنويع علاقاتها الخارجية لتشمل روسيا والصين وفرنسا بدل أن ترمي بكل أوراقها في يد الولايات المتحدة الأمريكية ويضيف أن الولايات المتحدة قد غيرت موقفها من مصر بعد الثورة من دولة حليفة إلى دولة ليست بحليفة وليست بالعدوة بينما أصبح موقف إسرائيل اليوم واضحا يشوبه القلق من توجهات الحكم في مصر أما بالنسبة لدول الخليج فهي غير مرتاحة للثورة المصرية وما يمكن أن تحدثه على مستوى المنطقة[2]، وعليه يبدو أن مرسي يتجه بهذا الاتجاه حيث أصبحت رؤيته لهذه الأزمة واضحة حيث عبر عن رغبته بإعادة النظر إلى تلك العلاقات والعمل الدءوب على محاولة إخراج مصر من هذه الأزمة تدريجيا وذلك بضرورة الالتفات إلى قوى اقتصادية عالمية جديدة كالصين وروسيا ودول شرق آسيا ودول أمريكيا الجنوبية والتعاون معها اقتصاديا وعسكريا هذا هو السبيل الوحيد أمام مصر للخروج من تبعيتها السياسية والاقتصادية ولعل زيارات وجولات مرسي الأخيرة إلى دول آسيا تؤكد عزمه على المضي بهذا الاتجاه[3].

وهذه الرؤية الجديدة التي يسعى نظام مرسي السير وفقها إلى بر الأمان بمصر لا شك أنها ستواجه الكثير من التحديات والصعوبات الإقليمية والدولية حيث ليس من السهل على مصر

---

[1] سناء عبد الوهاب، تحقيق صحفي بعنوان " «المصري اليوم» تفتح ملف ديون مصر: كيف وصلنا إلى «التريليون»؟ "، على موقع المصري اليوم، نشر بتاريخ 11\11\2011، انظر الرابط التالي:
http://www.almasryalyoum.com/node/513708

[2] مقابلة شخصية مع عبد الغفار شكر، مرجع سابق

[3] إسلام كمال الدين، خبر صحفي بعنوان " الأمين العام لحزب البناء والتنمية:زيارات مرسي الآسيوية تحول في سياسة مصر الخارجية "، على موقع المصريون، نشر بتاريخ 31\8\2012، انظر الرابط التالي:
http://almesryoon.com/permalink/23379.html

تجاوز علاقاتها واتفاقياتها الإقليمية والدولية التي تقيد مصر اشد تقييد ولهذا كما يقول البنهاوي[1] فان المشكلة الحقيقية التي تواجه مرسي في العاجل القريب أن أي محاولة من طرفه بهذا الاتجاه ستفتح الباب على مصراعيه للقوى المعادية التي يمكن عندها أن توجه الاتهامات إلى النظام المصري على انه نظام متطرف وان مصر دولة حاضنة للإرهاب مما يعرضها للحصار الخارجي وبذلك تعود مصر إلى مربع الصفر.

أما مشكلة العلاقة مع إسرائيل فقد ثبت مع مرور الزمن أن السلام بين الدولتين اقتصر فقط على تطبيع النظام المصري وليس الشعب وعليه فان العلاقة مع إسرائيل لن تكون في عهد مرسي كما كانت عليه سابقا وان كانت هناك اتفاقيات ملزمة للطرفين إلا أن مصر ستواجه مشكلة حقيقية في تعاملها مع هذا الملف الشائك حيث هناك العديد من الأطراف والقوى الفاعلة التي تحدد اتجاه هذا الصراع في المستقبل، فمصر التي تبدي رغبة في إعادة تعديل تلك الاتفاقية بما يتواءم مع مصالحها القومية ستلاقي رفض وتحدي دوليين كبيرين وعليه يبقى النظام المصري بقيادة مرسي أمام خيارات أحلاها مر لان أي محاولة حقيقية من جهته ستكلف مصر الكثير من الأثمان السياسية والاقتصادية وربما الأمنية.

خلاصة القول أن نظام مرسي الجديد وبالرغم من انه جاء معبرا عن إرادة الشعب المصري إلا أن الإشكاليات التي تركها له نظام مبارك شائكة وكبيرة لدرجة يصعب معها القول بانه بمقدور هذا النظام التخلص منها أو حلها في المنظور القريب، فابتداءً من أزمة مياه النيل إلى أزمة الديون الخارجية التي تثقل الاقتصاد المصري نهاية بالعلاقة مع إسرائيل التي ينظر إليها نظام مرسي على أنها دخيلة وتهدد الأمن المصري والتي لا شك أن إعادة النظر بالعلاقة معها يعني إعادة العلاقة مع جميع القوى الغربية برمتها وهذا ما لا تستطيع مصر اللعب به اليوم أو لربما لعشرات السنين القادمة، وهكذا يبقى الأمر مفتوحا للمراقبة والترصد لما يمكن أن يقوم به نظام مرسي مستقبلا حيال هذه الملفات الشائكة مع العلم مسبقا أن السياسة المصرية الخارجية اليوم تواجه عالم مليء بالمتغيرات والتناقضات السياسية الكبيرة والتي ليس من السهل على

[1] مقابلة مع توحيد البنهاوي، مرجع سابق

مصر تداركها أو غض النظر عنها وخاصة في وسط عالم عربي ضعيف غير مستقر تعصف به رياح التغيير وفي ظل قوى إقليمية صاعدة وأخرى بدأ نجمها بالأفول وفي وسط عالم تحكمه المصالح الاقتصادية بعيدا عن الإيديولوجيات القديمة.

2.4 الأسئلة الشائكة التي تُطرح على جماعة الإخوان المُسلمين

منذ أن بدأت جماعة الإخوان المسلمين تمارس نشاطها السياسي – باعتبارها إحدى اكبر التيارات الإسلامية المصرية وأكثرها تأثيرا في المجتمع المصري – والأحزاب والتيارات الوطنية الأخرى تلاحقها بالعديد من الأسئلة التي كانت الجماعة دائما مطالبة بإيجاد الردود عليها، حيث كانت دعوة جماعة الإخوان المسلمين في العقود الأولى من نشأتها لإقامة دولة الخلافة الإسلامية تثير القلق لدى الأنظمة المصرية التي تعاقبت على حكم مصر وكذلك كانت ولا تزال تثير حفيظة مختلف التيارات الوطنية والليبرالية التي تدعو إلى إقامة دولة مدنية بعيدة عن أي مرجعية دينية.

ومن صلب هذا الاختلاف الإيديولوجي في الرؤية السياسية بين كافة الأحزاب والتيارات والفئات التي يتكون منها المجتمع المصري والتي تشكل معا المشهد السياسي في مصر بدأت الحاجة مُلحة لدى جماعة الإخوان المسلمين لضرورة الإجابة على كافة الانتقادات والأسئلة التي توجهها إليها باقي القوى الوطنية والمجتمعية، ولعل هناك الكثير من القضايا الشائكة التي باتت تؤرق قوى وفئات المجتمع المصري والتي وجب على جماعة الإخوان المسلمين أن تقدم رؤيتها السياسية حولها خاصة بعد تحول الخطاب السياسي لدى جماعة الإخوان المسلمين وما طرأ عليه من تغييرات في العقدين الأخيرين.

إذن كثيرة هي القضايا التي باتت جماعة الإخوان المسلمين مطالبة بتوضيح رؤيتها السياسية حولها ومن أهمها قضايا المرأة والديمقراطية والفن والأقباط والتعددية السياسية وغيرها الكثير من القضايا التي باتت تؤرق المواطن المصري بغض النظر عن ميوله السياسية والدينية، وان كان الباحث يرى أن الجماعة قد قدمت بوضوح رؤيتها الفكرية حول هذه القضايا في الكثير

من الكتب والدراسات الاخوانيه التي صدرت في السنوات القليلة الماضية بالإضافة إلى ذلك فانه يرى أن برامجها السياسية وخططها الإصلاحية التي قدمتها الجماعة مؤخرا قد تضمنت في بنودها الكثير من التوضيح حول هذه القضايا.

وعليه فان الباحث يرى أن ما تم تقديمه في أدبيات الإخوان المسلمين عن رؤيتهم حول هذه القضايا يبقى ضمن إطار الفكر السياسي الذي تتبناه جماعة الإخوان المسلمين في فترة كانت الجماعة تتصارع فيها مع النظام المصري من اجل الحصول على الاعتراف الشرعي والقانوني بوجودها كإحدى القوى السياسية المصرية الفاعلة والذي لم يتسنى لها إلا بعد ثورة 25 يناير، وبما أن هذه الدراسة جاءت لتحاول الوقوف على ماهية الدولة المدنية التي تطرحها جماعة الإخوان المسلمين وخاصة بعد أن انتقلت الجماعة في نشاطها السياسي من كونها حركة أو جماعة سياسية معارضة إلى حزب يسيطر على أغلبية المقاعد التشريعية كما استطاع مرشحها الدكتور محمد مرسي الفوز بانتخابات الرئاسة المصرية ويصبح أول رئيس مدني مصري منتخب مباشرة من قبل الشعب المصري، فان هذا الجزء من الدراسة وبالإضافة إلى إعادة تناوله لرؤية جماعة الإخوان المسلمين حول أهم تلك القضايا وهي قضيتي المرأة والأقباط من الناحية الفكرية، فان هذا الجزء سيحاول أيضا التوقف بشيء من الرصد والتحليل لكيفية ومدى قدرة جماعة الإخوان المسلمين على تحويل هذا الفكر إلى ممارسة سياسية واقعية خاصة بعد أن أصبحت الجماعة في موضع القرار المصري من حيث الإصدار والتنفيذ ومن ثم المقارنة بين ما تطرحه الجماعة من فكر وبين ما تمارسه سياسيا على ارض الواقع مما يمكننا في نهاية الدراسة من الخروج بتصور واضح حول اثر الدولة المدنية التي تطرحه جماعة الإخوان المسلمين على شكل الدولة والنظام السياسي في مصر.

1.2.4 قضية المرأة بين الفكر والممارسة

عند النظر إلى قضية المرأة في فكر الجماعة نجد الكثير من الكتابات التي هاجمت الجماعة ووجهت لها الاتهام حول نظرتها للمرأة باعتبارها المسئول عن فساد وانهيار المجتمع[1]،

[1] عبد الرحيم علي، **الإخوان المسلمون فتاوي في الأقباط والديمقراطية والمرأة والفن**، ط1، القاهرة: مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، 2005، ص 87

وهذا ليس هدف دراستنا التي جاءت لتحاول البحث في الموقف من قضية المرأة من الناحية السياسية خاصة بعد التحول الذي طرأ على فكر الجماعة مؤخراً، وعليه فان رؤية الدولة المدنية عند الإخوان للمرأة تنطلق من رؤية الإسلام لها حيث تقوم تلك الرؤية على المساواة الكاملة في الكرامة الإنسانية بين الرجل والمرأة كما تقوم على أهمية الحفاظ على التمايز في الأدوار الاجتماعية والإنسانية لكل منهما دون أن يؤثر ذلك في مكانة كل منهما.

إذن ننطلق في محاولتنا لتحليل موقف جماعة الإخوان من قضية المرأة وفق رؤيتهم السياسية التي تمثلت بالدولة المدنية التي طرحتها الجماعة والتي تقوم على المساواة التامة بين الأفراد في الحقوق والواجبات والتي تنطبق على المرأة انطباقها على الرجل، وعليه سنحاول الوصول إلى موقف الدولة المدنية من قضية المرأة من الناحية السياسية حيث حقها بالمشاركة في الانتخابات تصويتا أو ترشيحا وكذلك حقها في تولي الوظائف الحكومية العامة، أما باقي الجوانب التي تخص المرأة كالتبرج أو ارتداء الحجاب أو العمل بشكل عام أو الاختلاط فإنها لم تعد مثارا للجدل والنقاش بقدر ما أصبحت مسلمات تحاول الجماعة غض الطرف عنها.

وعليه فان الدولة المدنية التي طرحتها جماعة الإخوان تنطلق في رؤيتها لقضية حق المرأة في المشاركة في الانتخابات والترشح لعضوية المجالس النيابية وغيرها من أماكن صنع القرار في مؤسسات الدولة الحديثة من رؤية الشريعة الإسلامية لتلك القضايا حيث ترى الشريعة الإسلامية من انه لا يوجد نص في الشريعة يمنعها من المشاركة في الانتخابات تصويتا أو ترشيحا[1]، ويؤكد هذا الرأي محمد سليم العوا بقوله: " والحق أن المرأة من حيث تمتعها بحقوقها وحرياتها العامة ومشاركتها في العمل السياسي العام كالرجل سواء بسواء وانه لا تعارض بين قيامها بواجبها السياسي وبين قيامها بواجباتها الأخرى..."[2]، ويضيف في سياق رده على المُعترضين على حق المرأة في تولي المناصب السياسية بقوله: " والمُعترضون على ولاية المرأة للمناصب السياسية يحتجون بحديث الرسول صلى الله عليه وسلم " لن يفلح قوم ولوا

[1] توفيق يوسف الواعي، **الفكر السياسي المعاصر عند الإخوان المسلمين**، مرجع سابق، ص ص 252- 253

[2] عبد الرحيم علي، **الإخوان المسلمون فتاوي في الأقباط والديمقراطية والمرأة والفن**، مرجع سابق، ص 101

أمرهم امرأة " وهذا الحديث لا حجة فيه لان الأمر الذي يشير إليه هو أمر الولاية العامة التي ليس فوقها ولاية "[1]، ويرى العوا أن الإسلاميين هم أكثر الناس استفادة من ممارسة المرأة لحقوقها السياسية مدللا على ذلك بان مشاركتها بانتخابات مجلس الشعب المصري في الأعوام (1987 و 2000) وكذلك مشاركتها في انتخاب أعضاء الجمعية التأسيسية في السودان التي أسقطت حكم جعفر النميري كان هو العامل الحاسم في تحقيق تلك النجاحات[2]، وعليه يلاحظ انه في حين أباحت الجماعة للمرأة حقها في التصويت والترشيح للانتخابات فإنها قد منعتها من تولية الإمامة الكبرى أو من رئاسة الدولة كما هو عليه الحال في عصرنا الحديث[3].

إذن من الناحية الفكرية فقد أكدت الدولة المدنية التي طرحتها جماعة الإخوان على موقفها من هذه الحقوق للمرأة ففي الورقة التي أصدرتها في عام (1994) حول دور المرأة في المجتمع فقد أكدت على حق المرأة في المشاركة في انتخاب أعضاء المجالس النيابية وكذلك حقها في تولي مهام عضوية تلك المجالس في حين منعتها من تولي الإمامة الكبرى أو ما يعادلها حاليا منصب الرئاسة[4]، وهذا ما أكدته الجماعة في بند التنمية البشرية الشاملة من البرنامج الرئاسي للدكتور محمد مرسي تحت عنوان (المرأة) بعد التأكيد على المساواة في الحقوق والواجبات بين الرجل والمرأة حسب أصول الشريعة الإسلامية " لذلك نؤكد على أهمية الدعم الاجتماعي للمرأة لمساعدتها على أداء أدوارها في المجتمع وتعزيز المشاركة الايجابية في الانتخابات وعضوية المجالس التشريعية..."[5].

أما في برنامج حزب الحرية والعدالة الذي طرحه عند تأسيسه فقد ورد مبدأ تمكين المرأة من كافة حقوقها بما لا يتعارض مع القيم الأساسية للمجتمع كأحد المبادئ السياسية

---

[1] عبد الرحيم علي، **الإخوان المسلمون فتاوي في الأقباط والديمقراطية والمرأة والفن**، مرجع سابق، ص 101

[2] برهان غليون، محمد سليم العوا، **النظام السياسي في الإسلام**، مرجع سابق، ص 166

[3] توفيق يوسف الواعي، **الفكر السياسي المعاصر عند الإخوان المسلمين**، مرجع سابق، ص ص، ص 264

[4] مها عبد الهادي، **واقع المرأة في فلسطين: وجهة نظر إسلامية، أوراق في الفكر والسياسة الإسلامية الفلسطينية المعاصرة (3)**، نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، 1999، ص ص 109 – 110

[5] البرنامج الرئاسي للدكتور محمد مرسي 2012، كتيب تم تحميله عن الشبكة العنكبوتية.

الأساسية للحزب[1]، أما الدستور المصري الجديد فقد لاحظ الباحث أن المواد المتعلقة بحقوق المرأة التي اشتملها جاءت لتمنح المرأة حقوقا عامة حيث أكدت المادة رقم (10) على أن الدولة تكفل خدمات الأمومة والطفولة بالمجان كما تكفل التوفيق بين واجبات المرأة نحو أسرتها وعملها العام....، في حين ذهبت المادة رقم (33) إلى التأكيد على المساواة وعدم التمييز بين المواطنين أمام القانون وكذلك في الحقوق والواجبات العامة، أما المادة رقم (55) فقد نصت على أن مشاركة المواطن في الحياة العامة واجب وطني كما أكدت على تمتعه بحق الانتخاب والترشح وإبداء الرأي في الاستفتاء[2]، بينما خلا الدستور المصري الجديد من مواد ونصوص صريحة فيما يتعلق بحق المشاركة السياسية للمرأة وخاصة بمسألة توليها للمناصب الحساسة في الدولة والتي دار حولها جدل كبير بين التيارات الإسلامية والليبرالية.

هذا على الصعيد الفكري والنظري حول رؤية الدولة المدنية عند جماعة الإخوان لقضية المرأة أما من الناحية العملية فانه يمكننا الذهاب للممارسات السياسية الواقعية التي انتهجتها جماعة الإخوان المسلمين باعتبارها الحركة أو الحزب الحاكم في مصر ومقارنتها مع رؤيتها الفكرية حول ما طرحته من مبادئ أساسية في برنامج حزب الحرية والعدالة الذي يمثلها سياسيا، في حين يرى الباحث أن التساؤل الذي طرحه الدكتور رفعت السعيد[3]حين تساءل قائلاً: "إذا كانت اكبر ثلاث دول إسلامية هي باكستان واندونيسيا وماليزيا والتي تمثل ما نسبته (80%) من المسلمين في العالم قد ولوا المرأة الولاية العامة في دولهم فكيف لجماعة الإخوان أن تدعي أنها تمثل الشريعة الإسلامية "[4]، يبقى خارج هذه المقارنة لان جماعة الإخوان أصرت على موقفها من قضية تولي المرأة لمنصب الولاية العامة أو ما بات يعرف بأدبيات العلوم السياسية الحديثة بمنصب الرئاسة في حين تبقى مجالات المقارنة مفتوحة على باقي القضايا السياسية

[1] برنامج حزب الحرية والعدالة المنبثق عن جماعة الإخوان المسلمين، مرجع سابق.

[2] الدستور المصري الجديد 2012، كتيب تم تحميله عن الشبكة العنكبوتية

[3] الدكتور رفعت السعيد كاتب ورئيس حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي

[4] مقابلة شخصية مع رفعت السعيد، حول " اثر الدولة المدنية عند الإخوان المسلمين وأثرها على شكل الدولة والنظام السياسي في مصر "، القاهرة، المقر الرئيسي لحزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي، بتاريخ 2012/10/10

المتعلقة بالمرأة وأهمها تولي المناصب السياسية في دوائر صنع القرار السياسي كالبرلمان والحزب.

بالنسبة لمشاركة المرأة عمليا نلاحظ أن الدولة المدنية عند جماعة الإخوان قد أتاحت للمرأة المصرية لعب بعض الأدوار السياسية وذلك بشكل متزايد كما أشار إلى ذلك وحيد عبد المجيد في قوله انه يمكن ملاحظة التطور الفكري الذي ساد أوساط الإخوان المسلمين مؤخرا من خلال تتبعنا ورصدنا لتطور دور المرأة في السنوات الأخيرة حيث قدم الإخوان مرشحة واحدة في انتخابات (2000) هي السيدة جيهان الحلفاوي ثم بمرشحة واحدة أيضاً هي الدكتورة مكارم الحريري في انتخابات (2005) بينما تزايد العدد في انتخابات (2010) ليصل إلى (13) مرشحة وفي انتخابات (2011) وصل عدد المرشحات إلى (76) وذلك ضمن قوائم الحزب التي أعدت لانتخابات مجلس الشعب أربعة منهن وصلن لقبة البرلمان المصري[1].

بالنسبة لدور المرأة السياسي الذي تلعبه داخل المجالس النيابية فانه وللوقوف على مدى الدور الذي تلعبه لا بد من وقفة تحليلية لبعض الأرقام[2]المتعلقة بمشاركة المرأة في الحياة السياسية في انتخابات مجلسي الشعب والشورى والتي جاءت كما يلي: بلغ عدد المقاعد التي حصل عليها حزب الحرية والعدالة لانتخابات مجلس الشعب (2011) (235) مقعداً منها (231) مقعداً للرجال و(4) مقاعد للمرأة أي بمشاركة للمرأة بلغت نسبتها (1.7%)، إما بالنسبة لمجلس الشورى فقد بلغ عدد المقاعد التي حصل عليها حزب الحرية والعدالة في انتخابات (2012) (106) مقاعد منها (102) للرجال و (4) للمرأة أي بمشاركة للمرأة بلغت (3.8%) كما قام الرئيس مرسي بمنح المرأة (8) مقاعد ضمن قائمة التعيين للثلث المتبقي في مجلس الشورى[3].

---

[1] وحيد عبد المجيد، مقالة بعنوان " المرأة في البرلمان والنموذج الإسلامي "، على موقع الأهرام الرقمي، نشرت بتاريخ 2012/1/31، انظر الرابط التالي: http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=784402&eid=891

[2] بتصرف الباحث: الأرقام والنسب جاءت من مصادر عديدة

[3] فضائية فلسطين اليوم، خبر صحفي بعنوان " مصر... الرئيس مرسي يعين 90 عضوا في مجلس الشورى "، على موقع فضائية فلسطين اليوم، نشر بتاريخ 2012/12/23، انظر الرابط التالي: http://paltoday.tv/index.php?act=post&id=1106

وبقراءة تحليلية لتلك الأرقام والنسب نلاحظ أن مشاركة المرأة السياسية وحضورها الفعلي في مجلس الشعب كانت ضعيفة جدا ولا ترتقي بأي حال إلى الدور الذي كان متوقع أن تلعبه وخاصة فيما يتعلق بمشاركتها ضمن تشكيلة حزب الحرية والعدالة، أما فيما يتعلق بمجلس الشورى نلاحظ أيضا أن حضورها السياسي ضمن تشكيلة حزب الحرية والعدالة كان ضعيفا إلا أننا يمكننا إن أردنا أن نكون منصفين اعتبار منح مرسي لثمانية مقاعد للمرأة في مجلس الشورى خطوة جيدة على طريق مشاركة سياسية أكثر فاعلية وحضورا للمرأة بالرغم من هذه النسب والأرقام لا زالت قريبة من مثيلاتها التي اعتدناها خلال عهد مبارك.

أما بالنسبة للدور السياسي الذي تلعبه المرأة داخل جماعة الإخوان نفسها فبالرغم من رفضها للمقترح الذي تقدم به بعض شبابها للسماح للمرأة بالترشح لجميع المناصب الإدارية والقيادية داخل الجماعة إلا أنها ألغت شرط موافقة الزوج موافقة مكتوبة على ترشيح الزوجة في انتخابات البرلمان في حال تم اختيارها لذلك الدور[1]، وهذا يعتبر بمثابة ممارسة عملية ودليل على التطور الذي طرأ على فكر الجماعة فيما يتعلق بقضية مشاركة المرأة سياسيا. أما على صعيد حزب الحرية والعدالة فبالإضافة إلى كونه الحزب الوحيد الذي يوجد به أمانة المرأة كما يعتبر أول حزب يتقدم فيه امرأة لرئاسته وذلك على حد وصف نيفين الجندي[2]، إذن فإننا يمكننا اعتبار ترشيح السيدة صباح السقاري لمنصب رئاسة الحزب خلفا للرئيس مرسي إشارة على الدور الذي باتت تلعبه المرأة في النشاط السياسي عند جماعة الإخوان وان كان البعض قد شكك في مدى مصداقية هذا الترشح على اعتباره تمثيلية اخوانية هدفها إقناع العالم بان الجماعة حركة سياسية منفتحة بعكس الصورة التي كان مبارك يحاول إيصالها للعالم عنها[3]، كما بلغ عدد النساء

---

[1] محمود بيومي شعبان، خبر صحفي بعنوان " الإخوان ترفض مقترحًا بتولي المرأة مناصب قيادية داخل الجماعة "، على موقع المصري اليوم، نشر بتاريخ 2012/10/1، انظر الرابط التالي: http://www.almasryalyoum.com/node/1148521

[2] رشا محمود، تحقيق صحفي بعنوان " المرأة المصرية في الحياة السياسية بين ظلم المجتمع وقلة العزيمة والإصرار "، على موقع شبكة رصد الإخبارية، نشر بتاريخ 2012/11/6، انظر الرابط التالي: http://www.rassd.com/7-45194.htm

[3] محمد طلعت داود، خبر صحفي بعنوان " أول مرشحة لرئاسة «الحرية والعدالة»: لا أخشى «الكتاتني» و«العريان»، حوار مع السيدة صباح السقاري، على موقع المصري اليوم، نشر بتاريخ 2012/10/4، انظر الرابط التالي: http://www.almasryalyoum.com/node/1155781

اللواتي يحملن عضوية المؤتمر العام للحزب (70) امرأة من بين العدد الإجمالي البالغ (1011) عضواً أي بحضور للمرأة بلغ نسبته (6.9%)[1].

أما عن دور المرأة في الجمعيات التأسيسية التي تم تشكيلها لصياغة الدستور المصري بعد الثورة وبالرغم من أن التوقعات كانت تشير إلى حصول المرأة على نسب عالية فقد كانت مشاركتها على النحو التالي: فيما يتعلق بالجمعية التأسيسية الأولى للدستور فقد اشتملت في عضويتها على (6) سيدات بنسبة (6%) من أعضاء الجمعية البالغ عددهم (106) أعضاء, أما فيما يتعلق بالجمعية التأسيسية الثانية فقد ارتفع تمثيل المرأة إلى (7) سيدات أي بنسبة (7%)[2]، أما عن الدور السياسي الذي لعبته المرأة في ظل التشكيلات الحكومية الأخيرة فان نصيبها من تولي الحقائب الوزارية في وزارة هشام قنديل مقارنة بنصيبها من الحكومات السابقة وباعتبارها أول حكومة تتشكل في عهد مرسى بعد انتخابه رئيسا لمصر لم يطرأ عليه أي تطور مقارنة بنصيبها من الحكومات السابقة بحيث اشتملت على حقيبتين وزاريتين للمرأة وهما وزارة التأمينات والشئون الاجتماعية لنجوى خليل وزارة البحث العلمي لنادية زخاري[3]، في حين حصلت المرأة على منصب احد مُساعدي الرئيس محمد مرسي حسب ما أعلن ياسر علي المتحدث باسم الرئاسة المصرية وذلك بتعيين باكينام الشرقاوي مساعدا لرئيس الجمهورية للشؤون السياسية والسيدتان أميمه كامل السلموني وسكينة جمال فؤاد ضمن قائمة تشكيلة الهيئة الاستشارية لرئيس الجمهورية المؤلفة من (17) شخصا[4].

---

[1] احمد عبد العظيم، مقالة بعنوان " قراءة في قائمة أعضاء المؤتمر العام لـ"الحرية والعدالة".. 11 قبطيًا و70 امرأة يشاركون في انتخاب خليفة مرسي "، على موقع بوابة الأهرام، نشرت بتاريخ 2012/10/3، انظر الرابط التالي: http://gate.ahram.org.eg/News/257729.aspx

[2] يسري العزباوي، ورقة بعنوان "**التحديات والفرص المتاحة لمشاركة المرأة في صنع القرار في ظل التغيرات المجتمعية والسياسية**"، المقدمة إلى ورشة عمل بعنوان " المرأة المصرية وصنع القرار "، التي عقدت في القاهرة في 26-27 سبتمبر 2012، ص ص 4- 5

[3] وزارة هشام قنديل، من ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، انظر الرابط التالي: http://ar.wikipedia.org

[4] إبراهيم بسيوني، خبر صحفي بعنوان " الفريق المعاون للرئيس المصري.. مصر:مرسى يعيين 17 مستشار من أغلبهم إسلاميين و4 مساعدين بينهم قبطي وامرأة، علة موقع سعورس، نشر بتاريخ 2012/8/28، انظر الرابط التالي: http://www.sauress.com/alazd/22274

2.2.4 قضية الأقباط بين الفكر والممارسة

بما أن الدولة المدنية عند جماعة الإخوان تنطلق في رؤيتها لقضية الأقباط (الأقليات) من خلال الرؤية الإسلامية لهذه القضية فان رؤية الشريعة الإسلامية لها تتلخص في قوله تعالى: " لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم أن تبروهم وتقسطوا إليهم إن الله يحب المقسطين "[1]، يحاول البنا في هذا الصدد أن يبين أن دعوته تعاملت مع الأقباط انطلاقا من ما أمر به كتاب الله وسنة رسوله فكانوا إخوة الوطن والرحم والنسب، وقد حاول البنا وفي عدة مناسبات أن يبين فضل الإسلام في إنصاف الأقليات غير المسلمة وحماية حقوقها ومن أقواله في ذلك الشأن قوله: " يظن الناس أن التمسك بالإسلام وجعله أساسا لنظام الحياة ينافي وجود أقليات غير مسلمة في الأمة المسلمة، وينافي الوحدة بين عناصر الأمة وهي دعامة قوية من دعائم النهوض في هذا العصر..... قد احتاط لتلك العقبة وذللها من قبل، فلم يصدر دستوره المقدس الحكيم إلا وقد اشتمل على النص الصريح الواضح الذي لا يحتمل لبسا ولا غموضا في حماية الأقليات "[2].

أما إذا عدنا إلى مواقف باقي مرشدي الجماعة فإننا سنجد الهضيبي قد سار على درب البنا في علاقته مع الأقباط حيث أقام مع زعمائهم العلاقات وتعامل معهم بما أمر به الإسلام، أما التلمساني فقد ضرب مثلا رائعا لسماحة المسلم وكان نموذجا يُحتذى به في علاقته بالأقباط إلى أن وصل الحال به أن استعانت الحكومة المصرية به لإخماد نار الفتنة الطائفية حين كان مرشدا للجماعة، في حين أكد مصطفى مشهور أن تطبيق الشريعة الإسلامية سيضمن للأقباط حقوقهم أكثر مما تحققه لهم القوانين الوضعية وقد كان على علاقة وطيدة بهم حيث عرف عنه سعة الأفق والتزامه بمنهج الإسلام في معاملته لهم، أما الهضيبي فقد اعتبرهم شركاء المسلمين في الوطن والمصير وأكد على أنهم مواطنون شأنهم في ذلك شأن المسلمين لهم ما لهم وعليهم ما عليهم، أما في عهد مهدي عاكف فقد انفتح الإخوان على الأقباط بصورة غير مسبوقة حيث اتخذ

---

[1] سورة الممتحنة، الآية 8

[2] حسن البنا، **مجموعة رسائل الإمام الشهيد حسن البنا**، مرجع سابق، ص 82

عاكف احد الأقباط ويُدعى (د. رفيق حبيب) مستشارا سياسيا له والمتتبع لتاريخ العلاقة بين الإخوان والأقباط سيجد أن العلاقة بينهما كانت عبر مراحل الجماعة تمتاز بالتقارب والمودة[1].

نادى الإخوان المسلمون في كل برامجهم السياسية وخططهم ومبادراتهم الإصلاحية بضرورة الحفاظ على تطبيق تعاليم الشريعة الإسلامية فيما يتعلق بالعلاقة مع الأقباط، ففي البرنامج السياسي الذي قام عليه حزب (الحرية والعدالة) ضمن السياسات والاستراتيجيات العامة للحزب ورد أن الشريعة الإسلامية قد أقرت انه من حق غير المسلمين التحاكم إلى شرائعهم في مجال الأسرة والأحوال الشخصية وهي أحكام تختلف عن أحكام الشريعة الإسلامية، كما أكد البرنامج أن الدولة التي يسعى للوصول إليها مسئولة عن حماية حرية الاعتقاد ودور العبادة لغير المسلمين بنفس القدر الذي تحمى به الإسلام ومساجده كما اقر الحزب انه حزب مفتوح لكافة المواطنين على اختلاف عقائدهم وأجناسهم[2].

أما في البرنامج الانتخابي للرئيس مرسي فقد أكدوا فيه على حقوق الأقباط حيث ورد في البرنامج: " وأساس المواطنة هو المساواة التامة أمام الدستور والقانون والمشاركة الكاملة في الحقوق والواجبات مع خصوصية الأحوال الشخصية "كل حسب شرعته". فالمصريون "مسلمين ومسيحيين" شركاء الوطن وبناة حضارته، متضامنون في النهوض به والدفاع عنه من أي تهديد داخلي أو خارجي."، كما ورد في مكان آخر من البرنامج تأكيدهم على ذلك باعتبارهم الكنيسة مؤسسة دينية رسمية إلى جانب الأزهر حيث ورد قولهم: " إعادة الاعتبار للمؤسسة الدينية – الأزهر والكنيسة المصرية – والعمل على استقلالها "[3]. أما الدستور المصري الجديد فقد تضمن في مواده حقوق الأقباط الاجتماعية والسياسية كما أكد على حرياتهم الشخصية والدينية وساوى بينهم وبين المسلمين في توفير الأمن والطمأنينة وتكافؤ الفرص دون تمييز كما نصت عليه المادة رقم (9) أما المادة رقم (33) فقد أكدت على المساواة بين المواطنين أمام القانون وعدم التمييز بينهم في الحقوق والواجبات العامة. أما المادة رقم (3) فقد جاء فيها: " مبادئ شرائع

---

[1] عامر شماخ، **الإخوان والأقباط من يطمئن من؟**، ط1، القاهرة: مكتبة وهبة، 2008، ص ص 74- 81

[2] برنامج حزب الحرية والعدالة المنبثق عن جماعة الإخوان المسلمين، مرجع سابق

[3] البرنامج الرئاسي للدكتور محمد مرسي 2012، مرجع سابق

المصريين من المسيحيين واليهود المصدر الرئيسي للتشريعات المنظِّمة لأحـــوالهم الشخصـــية، وشؤونهم الدينية، واختيار قياداتهم الروحية."، في حين أكدت المادة رقم (43) علـــى: " حريـــة الاعتقاد مصونة. وتكفل الدولة حرية ممارسة الشعائر الدينيـــة وإقامـــة دور العبـــادة للأديـــان السماوية؛....."[1].

وقد تلخص موقف الإخوان من الأقباط كما جاء عند عامر شماخ[2] في أنهم جـــزء مـــن نسيج المجتمع المصري كما أنهم شركاء الوطن والمصير وان لهم ما للمسلمين مـــن الحقـــوق وعليهم من الواجبات ما على المسلمين، كما أن حرية الاعتقاد والعبادة مصانة للجميع كما يرى الإخوان أنه لا بد من الحرص على روح الإخوة المصرية مسلمين وأقباط كما يدعون إلى نشر المحبة والمودة بين المواطنين وعدم السماح لأية محاولة أو عمل يؤدي إلـــى إثـــارة التفرقـــة والتعصب الطائفي بينهم.

خلاصة القول إن الدولة المدنية عند الإخوان المسلمين تنطلق في رؤيتها لقضية الأقباط انطلاقا من رؤية الشريعة الإسلامية لتلك المسألة والتي تلخصت في ضرورة منح غير المُسلمين الحقوق والواجبات وفق مبدأ المساواة بين أفراد الدولة الإسلامية بعيدا عن الاخـــتلاف الـــديني بينهم، وعليه فان الدولة المدنية عند الإخوان وفق مبدأ المواطنة تقر للأقباط حريتهم في الاعتقاد والعبادة والمشاركة في جميع وظائف الدولة باستثناء تولي منصب الرئاسة[3]، بينما يذهب رفعت السعيد في خضم تعليقه على هذا الأمر إلى مخالفة هذا الرأي بقوله إن الإخوان ينظـــرون إلـــى الأقباط ليس على أساس المساواة مع المسلمين في الحقوق والواجبات وإنمـــا بنظـــرة التســـامح بمعنى اليد العليا فوق اليد السفلى[4]، أما عبد العاطي محمد[5]فيرى أن الإخوان ينظرون إلى الأقباط على أنهم مواطنون من الدرجة الثانية ولا يقبلون بتولي الأقباط لمنصب الرئاسة ويضيف انـــه وعلى الرغم من وجود أقباط كأعضاء داخل حزب الحرية والعدالة بأعداد قليلة إلا أن الإخـــوان

---

[1] الدستور المصري الجديد 2012، مرجع سابق

[2] عامر شماخ، **الإخوان والأقباط من يطمئن من؟**، مرجع سابق، ص ص 57- 58

[3] توفيق يوسف الواعي، **الفكر السياسي المعاصر عند الإخوان المسلمين**، مرجع سابق، ص 48

[4] مقابلة شخصية مع رفعت السعيد، مرجع سابق

[5] الدكتور عبد العاطي محمد كاتب وباحث مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام

يتعاملون معهم ويلبون مطالبهم ضمن سياسة الاحتواء قدر الإمكان[1]. وعليه يـرى الباحـث أن الغنوشي يرد على من قد يبدي تحفظا على شرط استثناء تولي منصب الرئاسة علـى الأقبـاط متسائلا إن دستور مصر ينص على ذلك ولم يكن احد يعترض عليه؟[2]، وبالنظر إلى هذا الأمر من الناحية العملية فانه من الطبيعي أن يكون رئيس الدولة مسلم بحكم أن الأقباط في المجتمع لا يمثلون سوى أقليات مُقارنة بالأغلبية للمُسلمين في تلك المجتمعات، كما يرى الباحث أن الأقباط وفق هذه المبادئ يمكنهم المشاركة بحرية كاملة في التصويت لأحد المرشحين الإسلاميين اللذين يمثلون أحزابا ليبرالية وليست دينية، إذن يمكن القول بأنه حتى لو تم استثناء هذا الشـرط مـن مبادئ الإخوان فان واقع التوزيع الديمغرافي للسكان يفرض حتميـة أن يكـون الـرئيس مـن المسلمين وفق مبدأ الأغلبية.

هذا على الصعيد الفكري والنظري حول رؤية الدولة المدنية عند جماعة الإخوان لقضية الأقباط أما من الناحية العملية فانه يمكننا رصد بعض الممارسات السياسـية العمليـة لجماعـة الإخوان وحزب الحرية والعدالة بعد الثورة وخاصة بعد استحواذ الحزب على أغلبيـة مقاعـد مجلسي الشعب والشورى ووصول مرشحه محمد مرسي لرئاسة مصر.

في انتخابات مجلس الشعب التي جرت في نهاية (2011) على ثلاث مراحل وبـالرغم من أن عدد الأقباط المرشحين عن قوائم حزب الحرية والعدالة بلغ مرشحين فقط وبحسب (ناجي نجيب) عضو الهيئة العليا لحزب الحرية والعدالة أن الحزب سعى فعليا لترشـيح أقبـاط إلا إن الأقباط أنفسهم كانوا متخوفين من الترشح ضمن قوائم الإخوان وأضـاف ميكائيـل أن حـزب الحرية والعدالة سيرشح على قوائمه في الانتخابات المزمع إجراءها في بدايـة العـام (2013) عددا من الأقباط لا تقل نسبتهم عن (10%) من إجمالي المرشحين[3]. وتجدر الإشارة هنا إلى أن عدد الأعضاء الأقباط في مجلس الشعب المنحل بلغ (11) عضوا ستة منهم بالانتخاب وخمسـة

[1] مقابلة شخصية مع عبد العاطي محمد، حول " اثر الدولة المدنية عند الإخوان المسلمين وأثرها على شكل الدولة والنظام السياسي في مصر "، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، بتاريخ 2012/10/21

[2] راشد الغنوشي، **الديمقراطية وحقوق الإنسان في الإسلام**، ط1، لبنان: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2012، ص 49

[3] التغيير، خبر صحفي بعنوان "الحرية والعدالة يسعى لزيادة نسبة مرشحيه من الأقباط"، على موقع التغيير، نشر بتـاريخ 2012/11/10، انظر الرابط التالي: http://altaghieer.com/node/103489

بالتعيين أي بنسبة (2%)، في حين بلغ عدد الأعضاء الأقباط في مجلس الشورى (8) أعضاء[1] ثم أضيف إليهم (12) عضوا في قرار التعيين ليصبح (20)عضوا أي بنسبة (7%).

وبقراءة تحليلية لتلك الأرقام والنسب وباستثناء ما قام به الرئيس مرسي من تعيين عدد من الأقباط في مجلس الشورى ضمن قائمة التعيين الأخيرة والتي يمكن القول بأنها تعبر بشكل حقيقي عن نسبة تمثيل الأقباط في المجتمع المصري نلاحظ أن هذه الأرقام والنسب ما زالت قريبة من تلك الأرقام والنسب التي عرفناها في عهد مبارك كم أنها لا زالت ضعيفة نسبيا ولا تعبر عن مدى المشاركة الحقيقة التي تمثل نسبة الأقباط في المجتمع المصري.

أما فيما يخص مشاركة الأقباط ضمن أعضاء الجمعية التأسيسية فقد بلغ عدد الأعضاء الأقباط في الجمعية التأسيسية الأولى ستة أعضاء أي بنسبة (6%)[2] في حين بلغ عددهم في الجمعية التأسيسية الثانية ثمانية أعضاء أربعة منهم من ترشيح الكنائس وأربعة من ترشيح الأحزاب أي بنسبة (8%)[3]، أما عن مشاركتهم في التشكيلات الحكومية فعلى مستوى التشكيلات الوزارية فقد حصل الأقباط على وزارة واحدة في أول حكومة بعد تولي مرسي للرئاسة حيث تم تعيين الدكتورة نادية زخاري وزيرة للبحث العلمي[4]، في حين أكد المستشار السياسي لمرسي احمد ضيف أنه سيتم تعيين نائبين للرئيس أحدهما قبطي والآخر سيدة وذلك كأحد الخطوات الأولية الموجودة على الأجندة الرئاسية كما أكد على أن هذا المنصب لن يكون مجرد لقب بل سيتمتع بصلاحيات ونفوذ[5]، على الرغم من ذلك لم يقم الرئيس مرسي بتنفيذ هذا القرار حيث

---

[1] مقابلة مع عماد جاد، مرجع سابق

[2] مفكرة الإسلام، خبر صحفي بعنوان " بالأسماء..الإسلاميون يكتسحون عضوية الجمعية التأسيسية لدستور مصر "، على موقع مفكرة الإسلام، نشر بتاريخ 25 3 2012 نظر الرابط التالي: http://www.islammemo.cc/akhbar/arab/2012/03/25/146596.html

[3] يسري العزباوي، ورقة بعنوان " التحديات والفرص المتاحة لمشاركة المرأة في صنع القرار في ظل التغيرات المجتمعية والسياسية"، مرجع سابق، ص 5

[4] وزارة هشام قنديل، من ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، انظر الرابط التالي: http://ar.wikipedia.org

[5] الشروق، خبر صحفي بعنوان " مستشار مرسي: قبطي وسيدة نائبان للرئيس "، على موقع الشروق، نشر بتاريخ 2012/6/26، انظر الرابط التالي: http://shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=26062012&id=c5e44a47-3c3a-4591-b342-74a8cc6e7796

عمد إلى تعيين محمود مكي نائبا له[1]، إضافة إلى ذلك فقد قام الرئيس مرسي بتعيين المفكر القبطي سمير مرقص مساعداً له لملف التحول الديمقراطي[2].

أما على مستوى حزب الحرية والعدالة فقد لاحظ الباحث أن الأقباط بالإضافة إلى مشاركتهم كمرشحين ضمن قوائم الحزب في انتخابات مجلسي الشعب والشورى فقد شاركوا بانتخابات المؤتمر العام للحزب حيث بلغ عدد الأعضاء الأقباط (11) عضوا منهم امرأة في حين يبلغ عدد الأقباط المؤسسين في الحزب (93) عضوا من أصل (8821) بالإضافة إلى انه تم اختيار احد أعضاء الحزب وهي القبطية ناهيد لمعي نائبا لحلمي الجزار أمين الحزب بمحافظة الجيزة، كما حصل الأقباط على منصب نائب رئيس حزب الحرية والعدالة حيث يشغل القبطي رفيق حبيب منصب نائب رئيس الحزب مُقاسمةً مع عصام العريان[3].

3.4 مُرتكزات الدولة المدنية بين الفكر والممارسة

بدأ الحديث في الصالون السياسي لجماعة الإخوان المسلمين مؤخرا – كما مر معنا سابقا – عن فكرة الدولة المدنية ذات المرجعية الإسلامية تلك الدولة التي تقوم على أساس العدل والحرية والمساواة بين جميع مواطنيها بغض النظر عن اختلاف أجناسهم أو عقائدهم، وبعد أن نجحت ثورة 25 يناير في إسقاط نظام مبارك عمدت جماعة الإخوان إلى إنشاء حزب سياسي يمثلها على الساحة السياسية التي أصبحت بعد الثورة تعج بالأحزاب السياسية المتناقضة فكريا وسياسيا فأسست (حزب الحرية والعدالة) في السادس من يونيو/حزيران عام (2011) وهو حزب مصري ذو مرجعية إسلامية ويتبنى أيديولوجية سياسية إسلامية[4].

طرح حزب الحرية والعدالة على اعتباره الجناح السياسي لجماعة الإخوان برنامجه السياسي حيث أكد فيه على أن الحزب يسعى إلى إقامة دولة مدنية ذات مرجعية إسلامية وذلك

---

[1] الشروق، خبر صحفي بعنوان " الرئيس مرسى يعين المستشار محمود مكي نائبا له "، على موقع الشروق، نشر بتاريخ 2012/8/12، انظر الرابط التالي:
http://shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=12082012&id=1643024b-4c84-4707-be98-14e20994535f

[2] إبراهيم بسيوني، خبر صحفي بعنوان " الفريق المعاون للرئيس المصري.. مصر:مرسى يعيين 17.... "، مرجع سابق

[3] التغيير، خبر صحفي بعنوان "**الحرية والعدالة يسعى لزيادة نسبة مرشحيه من الأقباط**"، مرجع سابق

[4] حزب الحرية والعدالة، ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، انظر الرابط التالي: http://ar.wikipedia.org

كما ورد في الفصل الأول من الباب الثاني من برنامج الحزب " الدولة الإسلامية بطبيعتها دولة مدنية فهي ليست دولة عسكرية يحكمها الجيش ويصل فيها للحكم بالانقلابات العسكرية ولا يسوسها وفق أحكام ديكتاتورية كما أنها ليست دولة دينية (ثيوقراطية) تحكمها طبقة رجال الدين..."[1].

والدولة المدنية كما تراها جماعة الإخوان المسلمين والتي أطلق عليها الدولة المدنية ذات المرجعية الإسلامية والتي تعتقد الجماعة أنها دولة عصرية قادرة على القيام بأعباء أي مشروع حضاري تقوم على عدد من المُرتكزات تم تناولها من الناحية الفكرية في الفصل السابق، بناءً على ما سبق يعتقد الباحث أن تناول هذه المرتكزات من الناحية الفكرية أو النظرية ليس هدفنا هنا بقدر ما يسعى هذا الجزء إلى محاولة التوقف عند هذه المرتكزات من الناحية العملية بشيء من الرصد والتحليل وخاصة بعد أن أصبح حزب الحرية والعدالة الجناح السياسي لجماعة الإخوان المسلمين يتسلم مقاليد الحكم في مصر وذلك بغية الوصول في نهاية الأمر إلى ماهية الأثر الذي يمكن أن تتركه الدولة المدنية ذات المرجعية الإسلامية على شكل الدولة والنظام السياسي في مصر، وعليه يرى الباحث أن يقوم هذا الجزء من دراسته على تناول الجانب العملي وذلك من خلال الوقوف على ممارسات الإخوان العملية لتلك المرتكزات وتحليلها ومحاكمتها وفق الصراعات التي تشهدها العملية السياسية المصرية بالإضافة إلى بعض الانتقادات التي تبديها المعارضة حول تلك الممارسات.

إن العملية السياسية التي باتت تشهدها الساحة المصرية بعد الثورة معقدة ومليئة بالتغيرات والتناقضات التي من شانها إضفاء حالة من الفوضى وعدم الاستقرار على تلك الساحة، وعليه يرى الباحث أن البوصلة التي تدور في فلكها حوكمة تلك الممارسات تكمن في السلوك السياسي للإخوان وعلاقات الحكم بين مختلف مؤسسات وأطراف اللعبة السياسية في ظل مُتغيرات مُتناقضة كحداثة التجربة الاخوانية مقابل الخسارة التي منيت بها قوى سياسية ليبرالية مما اوجد علاقات ضعيفة بين تلك القوى تمتاز بعدم الثقة فيما بينها، إضافة إلى هذه العوامل

[1] برنامج حزب الحرية والعدالة، الباب الثاني، الفصل الأول، تحت عنوان " الدولة "، مادة خصائص الدولة

الداخلية هناك عوامل خارجية تلعب دورا كبيرا في المشهد السياسي المصري والتي لا يمكن بأي حال إبعادها أو تجاهلها عند الوقوف على طبيعة الحالة السياسية المصرية.

1.3.4 دولة مواطنة: بين الفكر والممارسة

من الناحية العملية حول ممارسة الدولة المدنية عند الإخوان المسلمين لمبدأ دولة المواطنة يمكننا القول بما أن مبدأ المواطنة كمفهوم نظري يختلف عنه كممارسة واقعية وبما أن المواطنة تقوم على أساس العدل والمساواة بين الأفراد أمام القانون وعدم التمييز بينهم في الحقوق والواجبات المدنية والسياسية بغض النظر عن اختلاف أجناسهم أو أعراقهم أو انتماءاتهم الدينية، وعليه فإن رصد الممارسات العملية لجماعة الإخوان لا يمكن تحقيقه إلا من خلال ملاحظة السلوك السياسي لها في مجال المساواة بين الأفراد وخاصة في الحقوق السياسية، ويرى الباحث أن الدولة المدنية للإخوان ومن خلال مراجعة ممارساتها العملية فيما يتعلق بالحقوق السياسية والمدنية للأفراد التي تم تناولها بشيء من التفصيل في قضيتي المرأة والأقباط سابقا لاحظ أن الدولة المدنية عند الإخوان بالرغم من أنها أنصفتهم في الحقوق المدنية إلا أنها منحتهم حقوقا مشروطة أو منقوصة في الجانب السياسي الأمر الذي أثار حوله جدلاً كبيراً وواجهته قوى المعارضة بانتقادات واسعة.

وعليه يرى الباحث أن يكتفي بالتدليل على ممارسة الإخوان لمفهوم المواطنة من خلال خططهم وبرامجهم الإصلاحية والسياسية بالإضافة إلى ما تضمنه الدستور المصري الجديد حول تلك القضية، فعلى صعيد تبني جماعة الإخوان وحزب الحرية والعدالة لفكرة المواطنة ضمن خططهم وبرامجهم الإصلاحية والسياسية فانه يمكن ملاحظة التغيير الفكري الذي شهدته الجماعة في العقدين الأخيرين وخاصة فيما يتعلق بفكرة المواطنة حيث أكدت الجماعة على هذا المبدأ في برنامج حزب الحرية والعدالة حيث اقر الحزب في برنامجه تحت فقرة خصائص الدولة هذه المواطنة حيث نصت الفقرة (أ) على أن الدولة تقوم على مبدأ المواطنة بحيث تكون

مصر دولة لكل المواطنين الذين يتمتعون بجنسيتها كما يتمتع كافة المواطنون بحقوق وواجبات متساوية يكفلها القانون[1].

كما كررت الجماعة التزامها بمبدأ المواطنة في البرنامج الرئاسي للرئيس محمد مرسي حيث ورد في هذا البرنامج: " تحقيق مبدأ المواطنة والمساواة وإلغاء كل أشكال التمييز وإقامة العدل بكل صوره. نريد دولة تقوم على مبدأ المواطنة حيث يتمتع جميع المواطنين فيها بحقوق وواجبات متساوية يكفلها القانون وفق مبدأي المساواة وتكافؤ الفرص دون تمييز بسبب دين أو عرق. وأساس المواطنة هو المساواة التامة أمام الدستور والقانون والمشاركة الكاملة في الحقوق والواجبات مع خصوصية الأحوال الشخصية "كل حسب شرعته". فالمصريون "مسلمين ومسيحيين" شركاء الوطن وبناة حضارته، متضامنون في النهوض به والدفاع عنه من أي تهديد داخلي أو خارجي."[2]، كما تضمن الدستور المصري الجديد مبدأ المواطنة حيث ورد من ضمن ما نصت عليه المادة رقم (6) من الدستور " يقوم النظام السياسي على مبادئ الديمقراطية والشورى، والمواطنة التي تسوى بين جميع المواطنين في الحقوق والواجبات العامة،....."[3]، كما أكدت المادة رقم (33) على مساواة المواطنون في الحقوق والواجبات وعدم التمييز بينهم أمام القانون حيث ورد " المواطنون لدى القانون سواء؛ وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة، لا تمييز بينهم في ذلك "[4].

في حين تبدي المعارضة المصرية بعض الانتقادات حول رؤية الدولة المدنية عند الإخوان لمفهوم المواطنة حيث تجمع مختلف تيارات ورموز المعارضة على أن مسألة الولاية العامة التي حصرتها الدولة المدنية في الرجل دون المرأة والمسلم دون القبطي نكوصا عن مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة وبين المسلمين والأقباط وبالتالي فهو إلغاء لمبدأ المواطنة التي يجب

[1] برنامج حزب الحرية والعدالة المنبثق عن جماعة الإخوان المسلمين، مرجع سابق

[2] البرنامج الرئاسي للدكتور محمد مرسي 2012، مرجع سابق

[3] الدستور المصري الجديد 2012، مرجع سابق

[4] المرجع السابق

أن لا تفرق بين المصريين على أساس الجنس أو الأصل أو المعتقد[1]، وعليه فان المعارضة المصرية ترى أن مبدأ المواطنة التي تتبناه الدولة المدنية عند الإخوان المسلمين هو مبدأ منقوص ومشروط ولا يحقق المساواة التامة بين المصريين.

إذن لا شك أن ممارسات الإخوان المسلمين فيما يتعلق بقضية المواطنة أتاحت الفرصة لباقي الأحزاب والقوى الليبرالية في مصر لإعادة إثارة الجدل حول ماهية تلك المواطنة المنقوصة متهمين الإخوان بأنهم يسعون إلى أخونة الدولة المصرية، فعلى صعيد الدستور المرفوض أصلا من جهة المعارضة التي تتهم الدستور بأنه تضمن الحقوق المدنية والاقتصادية والاجتماعية للأقباط والمرأة على حساب الحقوق السياسية، وهذا لا شك ساعد على التباعد بين الإسلاميين وغيرهم من القوى السياسية في مصر وخاصة الأقباط الذين يبدون تخوفهم من ممارسات الإخوان التي يصفونها اقل ما يمكن بأنها تتجه نحو أخونة الدولة المصرية.

إضافة إلى ذلك يمكن القول بان الإخوان المسلمين وضمن ممارساتهم لمفهوم المواطنة أتاحوا الفرصة للقوى الخارجية المتربصة بمصر لاستغلال هذه الممارسات لزيادة الضغوط على نظام الحكم الإسلامي فيها، فبالإضافة إلى ضعف علاقات الحكم التي باتت الدولة المصرية تعانيها جراء الخلاف الدائر بين أطرافها حول قضية المواطنة ستعمل تلك القوى وبمساعدة من قوى وأطراف خارجية على إثارة المخاوف لدى شرائح كبيرة في المجتمع المصري وخاصة لدى الأقباط من حقيقة المواطنة التي يتبناها الإخوان المسلمين، كما ستعمل تلك القوى على استغلال هذه القضية على مستوى العلاقات الخارجية لمصر حيث من الممكن أن تترك هذه القضية أثرا سلبيا لعلاقاتها الخارجية خاصة مع الدول الغربية بالإضافة إلى المؤسسات والجمعيات العالمية الفاعلة وخاصة مؤسسات حقوق الإنسان الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى اختلال العلاقات الخارجية مع كثير من الدول والقوى الفاعلة على الساحة الدولية مما ينعكس سلبا على الحياة الاجتماعية والاقتصادية في مصر نتيجة لتعرقل عملية البناء والتنمية التي تحتاجها الدولة المصرية في السنوات القادمة.

---

[1] محمد كريشان، حلقة تلفزيونية بعنوان " الجدل حول البرنامج السياسي للإخوان المسلمين "، في برنامج ما وراء الخبر، على موقع الجزيرة نت، تاريخ بث الحلقة 2007/10/14، انظر الرابط التالي:
http://www.aljazeera.net/programs/pages/d7dd8a1c-47bc-4137-8089-fb74b2850ee5

خلاصة القول انه إذا كانت الولاية العامة للمرأة أو الأقباط هي نقطة الخلاف الرئيسية بين دولة الإخوان المدنية وبين القوى العلمانية والليبرالية في قضية المواطنة فانه كان من الممكن كما يعتقد الباحث أن يتلافى الإخوان هذه النقطة خاصة في هذه المرحلة الصعبة التي تمر بها الدولة المصرية، فقد كان بالإمكان أن يتغاضى الإخوان عن هذه الشروط مما يوفر عليهم الكثير من الانتقادات الداخلية والخارجية التي أصبحت أزمة سياسية حقيقية تعرقل المشروع السياسي المصري برمته ففي حالة المجتمع المصري الذكوري ذو الأغلبية الساحقة من المسلمين يمكن القول انه من الصعب جدا وصول احد الأقباط أو امرأة إلى منصب الرئاسة خاصة في مجتمع ذي أقلية قبطية كالمجتمع المصري وفي ظل غياب أي دور مركزي أو حضور فاعل للمرأة على أجندة الأحزاب الإسلامية والليبرالية.

2.3.4 دولة تعددية: بين الفكر والممارسة

من الناحية العملية لممارسة دولة الإخوان المدنية لمبدأ التعددية يمكننا القول أن الجماعة قد أقرت التعددية السياسية كإحدى مرتكزات الدولة المدنية الحديثة التي تدعو إلى إقامتها في الكثير من خططها وبرامجها السياسية والإصلاحية فقد تضمن البرنامج السياسي لحزب الحرية والعدالة هذا المبدأ حيث ورد فيه " والتعددية السياسية تعكس اختلاف المصالح والاهتمامات والأولويات في المجتمع، وهذا الاختلاف يحقق الدفاع عن مصالح الأطراف المتنوعة، ولتحقيق هذه التعددية يجب العمل على إطلاق حرية تكوين الأحزاب دون تدخل من السلطة التنفيذية، وأن تنشأ الأحزاب بمجرد الإخطار، وذلك بشرط عدم وجود تشكيلات عسكرية لها وألا تتضمن برامجها تمييزاً بين المواطنين وإتاحة فرص أوسع لنشر ثقافة التعددية الحزبية على المستوى الوطني"[1].

وعليه فإن الدولة المدنية عند الإخوان تؤكد أن هذه التعددية تأتي كإحدى صور التطبيق العملي لمبدأ المساواة بين الأفراد عن طريق إعطائهم الحرية في إنشاء الأحزاب السياسية التي يعبرون من خلالها عن أرائهم بحرية كاملة، وقد تضمن البرنامج الانتخابي

[1] برنامج حزب الحرية والعدالة المنبثق عن جماعة الإخوان المسلمين، مرجع سابق

للرئيس محمد مرسي التأكيد على هذا المبدأ حيث ورد فيه " دعم وتعزيز التعددية السياسية كأحد أصول العملية السياسية، وترسيخ قواعد الشراكة بين الدولة ومنظمات المجتمع المدني."[1]، أما الدستور المصري الجديد فقد أكد على أن التعددية السياسية هي إحدى مبادئ الدولة المصرية وذلك كما ورد في المادة رقم (6) حيث جاء فيها: " يقوم النظام السياسي على مبادئ الديمقراطية والشورى، والمواطنة التي تسوي بين جميع المواطنين في الحقوق والواجبات العامة، والتعددية السياسية والحزبية،" إلا أن المادة اشترطت عدم قيام أي حزب سياسي على أساس التفرقة بين المواطنين بسبب الأصل أو الجنس أو الدين، كما أتاحت المواد رقم (49) و(50) و(51) و(52) للمواطنين حق إصدار الصحف وتملكها وإنشاء محطات البث التلفيزيوني وكذلك حق تنظيم الاجتماعات العامة والتظاهرات السلمية وتكوين الجمعيات والمؤسسات والأحزاب بمجرد الإخطار بذلك كما أتاحت لهم حرية إنشاء النقابات والاتحادات، وحرية ممارسة نشاطاتهم ضمن هذه الأطر التي تعتبر منابر للتعددية السياسية[2].

كذلك من الناحية العملية لممارسة الإخوان لمبدأ التعددية فانه يمكننا إلقاء نظرة على خارطة توزيع الأعضاء التسعين الذين تم تعيينهم من قبل الرئيس مرسي في مجلس الشورى مؤخرا لنلاحظ أن الرئيس حاول توزيع تلك المقاعد على عدة تيارات ومراكز قوى لم تكن ممثلة من قبل عن طريق الانتخابات للثلثين المتبقيين في مجلس الشورى حيث اشتمل التعيين على (17) حزباً منها (12) حزباً ليس لها تمثيل في المجلس بالإضافة إلى عدد من الفقهاء القانونيين والدستوريين كما ضم التعيين عددا من أطياف المُجتمع المصري من الجمعيات الأهلية والنقابات المهنية والعمالية والأكاديميين والخبراء والرياضيين وغيرهم[3]، كما يمكننا اعتبار المشاركة السياسية التي جمعت جماعة الإخوان ممثلة بحزب الحرية والعدالة مع العديد من الأحزاب السياسية في تحالف ضم تسعة أحزاب بالرغم من أن التحالف بدأ بأربعة وثلاثين حزبا والذي

---

[1] البرنامج الرئاسي للدكتور محمد مرسي 2012، مرجع سابق

[2] الدستور المصري الجديد2012، مرجع سابق

[3] أحمد حلمي، خبر صحفي بعنوان " بالأسماء.. مرسي يصدر قرارا بتعيين 90 عضوا في مجلس الشورى "، على موقع محيط، نشر بتاريخ 2012/12/22، انظر الرابط التالي: http://www.moheet.com

خاض انتخابات مجلس الشعب السابقة[1] دليلا آخر على مدى تقبل الإخوان لمبدأ التعددية على اعتباره احد مرتكزات الدولة المدنية ذات المرجعية الإسلامية.

إذن التعددية السياسية التي تمارسها الدولة المدنية عند جماعة الإخوان تختلف عما تراها الأحزاب والقوى الليبرالية حيث تتهم الأخيرة الإخوان بأنهم يمارسون التعددية التي تحتكم إلى صندوق الانتخابات وليس التعددية التي تراعي الفروقات السياسية والتي يجب أن تتضمن مختلف القوى الإسلامية والعلمانية. الإخوان المسلمون باعتبارهم اكبر الحركات السياسية المصرية وأكثرها قدرة على الحشد والتنظيم ينظرون إلى التعددية التي تسمح لمختلف القوى السياسية في المشاركة عبر صناديق الانتخابات معتمدين في ذلك على انتشارهم الواسع بين شرائح المجتمع المصري وسلوكهم السياسي يأتي ضمن هذه الرؤية التي تصفها المعارضة بالضيقة وتعتبرها سببا للخلاف مع الإخوان، إذ ترى المعارضة انه لا بد من مشاركة حقيقية لباقي التيارات السياسية بقدر يمنع الإخوان من السيطرة على مفاصل الدولة ولعل أزمة الجمعيات التأسيسية التي كلفت بوضع الدستور خير دليل على ذلك حيث تتهم المعارضة الإخوان بالسيطرة على غالبية أعضائها الأمر الذي أدى إلى عدم توافق القوى السياسية على الصيغة النهائية للدستور المصري الذي وصفته بدستور الإخوان.

إن السلوك السياسي الذي يتبعه الإخوان في تجربتهم الحديثة في الحكم واختلافهم مع باقي القوى السياسية حول قضية التعددية السياسية لا شك ساعد على اتساع الفجوة بينهم وبين قوى وأحزاب سياسية كشفت الانتخابات الأخيرة عن مدى ضعف تأثيرهم وانتشارهم في المجتمع المصري وفي ظل وجود علاقات ضعيفة أصلا تربط بين الأحزاب المتصارعة على الحلبة السياسية فان هذه الممارسات قد عمقت من الإشكاليات التي تواجها علاقات الحكم في مصر.

---

[1] مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، تحقيق صحفي بعنوان " قراءة في نتائج الانتخابات المصرية "، على موقع مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، نشرت بتاريخ 23/01/2012، انظر الرابط التالي: http://www.alzaytouna.net/permalink/7919.html

خلاصة القول إن استمرار السلوك السياسي للإخوان المسلمين بهذا الاتجاه من شانه أن يعمق الخلافات والتناقضات بين الأطراف الفاعلة في المعادلة السياسية المصرية الأمر الذي لا شك سيترك أثارا سلبية ليس على علاقات الحكم بين مؤسسات وأطراف العملية السياسية بل سيتعدى ذلك وصولا إلى شكل النظام السياسي بأكمله خاصة في فترة أحوج ما تكون فيها الدولة إلى جهد ووقت كبيرين حتى يتسنى لها الخروج من هذه المرحلة الشائكة كما أن استمرار المشهد السياسي في مصر على هذا النحو من شأنه إفشال التجربة الديمقراطية التي قامت الثورة من اجلها مما يترك الباب مفتوحا لتدخل القوى الخارجية وبالتالي الحكم على التجربة الاخوانية بالفشل مما يتبعه فشل أي تجربة سياسية إسلامية أو ليبرالية تشهدها مصر في المستقبل القريب.

3.3.4 دولة برلمانية: بين الفكر والممارسة

من الناحية العملية يمكننا التدليل على تبني دولة الإخوان المدنية للنظام البرلماني باعتباره اقرب الأنظمة السياسية المعاصرة إلى الإسلام كممارسه سياسية عملية من خلال ما تضمنته بعض البرامج السياسية الاخوانية التي تم طرحها مؤخرا، ففي برنامج حزب الحرية والعدالة وتحت فقرة طبيعة الدولة ورد أن الحزب يرى أن النظام البرلماني هو النظام الأنسب لظروف البلاد حيث الفصل بين السلطات وأن رئيس الدولة يسود ولا يحكم وأن رئيس الوزراء هو من يتولى مسؤولية الحكم بالإضافة إلى البرلمان[1]، كما أكدت الدولة المدنية عند جماعة الإخوان على ذلك من خلال البرنامج الانتخابي للرئيس محمد مرسي حيث جاء فيه: " نظراً للظروف الانتقالية التي تمر بها مصر وحفاظًا على استقرار الدولة المصرية فاني أرى أن يتم التغير تدريجيا، كأحد خصائص الإسلام، من نظام رئاسي شديد المركزية إلى نظام شبه برلماني تتوزع فيه المسئوليات والصلاحيات بين المجالس النيابية ورئاسة الجمهورية والوزارة."[2]، أما الدستور المصري الجديد وبالرغم من خلوه من مصطلح النظام البرلماني إلا انه أكد عليه من خلال تبنيه لخصائص هذا النظام وذلك كما ورد في المادة رقم (6) حيث جاء فيها: " يقوم النظام

[1] برنامج حزب الحرية والعدالة المنبثق عن جماعة الإخوان المسلمين، مرجع سابق

[2] البرنامج الرئاسي للدكتور محمد مرسي 2012، مرجع سابق

السياسي على مبادئ الديمقراطية والشورى، والمواطنة التي تسوى بين جميع المواطنين في الحقوق والواجبات العامة، والتعددية السياسية والحزبية، والتداول السلمي للسلطة، والفصل بين السلطات والتوازن بينها، وسيادة القانون،..."[1].

كما يمكننا التدليل على تبني الإخوان المسلمين للنظام البرلماني باعتباره اقرب الأنظمة السياسية المعاصرة إلى الإسلام كممارسه سياسية عملية من خلال حادثتين سياسيتين الأولى والتي سيتم المرور عليها لاحقا وهي محاولة الإخوان عن طريق القضاء إبطال القرار الذي أصدرته المحكمة الدستورية العليا والذي قضى بحل مجلس الشعب المصري والتي تؤكد أن الإخوان يصرون على عودة مجلس الشعب المنحل لمزاولة مهامه وصلاحياته والحادثة الثانية هي قيام الرئيس محمد مرسي بتعيين (90) عضوا في مجلس الشورى المصري وهم عبارة عن ثلث أعضاء المجلس حيث يتم انتخاب الثلثين المتبقيين عن طريق الانتخابات المباشرة حيث يؤكد الرئيس مرسي من خلال هذه الخطوة حرصه على اكتمال النصاب القانوني للمجلس وعودته إلى مزاولة مهامه وصلاحياته وعليه فقد قام الرئيس مرسي بنقل السلطات التشريعية إليه إلى حين يتم انتخاب مجلس شعب جديد[2].

كما يمكن اعتبار المناقشات التي دارت داخل الجمعية التأسيسية المناط بها إعداد مسودة الدستور المصري الجديد دليلا آخر على حرص الإخوان على تكريس العمل البرلماني وذلك من خلال إصرار الإخوان على إكمال عمل الجمعية حتى الخروج بمسودة الدستور والتي صادق عليها الشعب المصري في أواخر العام (2012)، حيث يرى العديد من المراقبين أن الخلافات التي كانت تدور حول مناقشات الدستور لم يكن المراد منها الاعتراض على مضمون مسودة الدستور التي يرونها معبرة عن التوافق المجتمعي بل كان الاعتراض على تشكيلة اللجنة

---

[1] الدستور المصري الجديد2012، مرجع سابق

[2] حلمي أحمد، خبر صحفي بعنوان " بالأسماء.. مرسي يصدر قرارا بتعيين 90 عضوا في مجلس الشورى "، مرجع سابق.

التأسيسية نفسها حيث كانت القوى الإسلامية تسيطر على غالبية أعضائها مما أثـــار مخـــاوف القوى العلمانية التي كانت ترغب في الاحتفاظ لنفسها بحق وضع الدستور[1].

بالرغم من أن جماعة الإخوان المسلمين كانت قد طرحت النظام البرلماني على اعتباره أحد مرتكزات الدولة المدنية التي دعت إليها مؤخراً إلا أن جماعة الإخوان سرعان ما تراجعت عن هذا التبني كما تبين ذلك في البرنامج الانتخابي للرئيس مرسي حيث جاء فيـــه أن الـــرئيس مرسي – مرشح جماعة الإخوان المسلمين إلى الرئاسة – يرى أن يتم اعتمـــاد النظـــام شـــبه البرلماني ثم لا نجد في الدستور المصري الجديد أي مادة تحدد بوضوح شكل النظام السياسي بل تم الإشارة فيه إلى النظام البرلماني عبر ذكر بعض خصائصه، هذا الغموض أثار لدى الباحـــث التساؤل حول ماهية الأثر الذي يمكن أن يتركه هذا السلوك الاخواني على مستقبل علاقات الحكم وطبيعة النظام السياسي في المرحلة القادمة.

عند شروع الباحث محاولاً الإجابة على هذا التساؤل لاحظ أن هناك تباينا واضحا بـــين ما طرحته الدولة المدنية عند الإخوان المسلمين حول النظام البرلماني فكراً وبين ما تم ممارسته عملياً بعد الثورة الأمر الذي جعل الباحث يجد في هذا التباين نقطةً لانطلاقه نحو استشراف ذلك الأثر الذي يمكن أن يتركه سلوك الإخوان السياسي على مستقبل نظام الحكم وعلاقاته، وعليـــه يرى الباحث أن هذا التباين في السلوك السياسي الاخواني أعاد إلى الأذهان تلك المخاوف التـــي لا زالت التيارات الليبرالية في مصر تُبديها حول المشروع الاخواني حيث يتهمـــون الإخـــوان بأنهم دائما ما يذيلون قراراتهم وخطواتهم السياسية بشيء من الغمـــوض حتـــى يتســـنى لهـــم المراوغة والالتفاف عليها لاحقا.

إذن يمكننا القول أن خلو الدستور الجديد الذي هيمن الإخوان على صياغة مواده من أي تحديد واضح وصريح لشكل نظام الحكم في مصر من شأنه تكريس تلك المخاوف التي تتمســـك بها المعارضة حول رؤية الإخوان لشكل النظام السياسي في مصر الأمر الذي سيبقي المجـــال

[1] رفيق حبيب، مقالة بعنوان " تقدير موقف: حقيقة أزمة الدستور "، على موقع التغيير، نشـــرت بتـــاريخ 2012/10/29، انظر الرابط التالي: http://altaghieer.com/node/101555

مفتوحا أمام مختلف القوى السياسية لتفسير شكل النظام السياسي حسب رؤيتها أو أجنداتها السياسية، بالإضافة إلى ذلك يعتقد الباحث أن هذا السلوك السياسي الاخواني من شأنه تعميق الإشكاليات السياسية التي تعانيها علاقات الحكم في داخل النظام السياسي المصري سواء كانت هذه الإشكاليات بين القوى والأحزاب السياسية الليبرالية والإسلامية أو بين مؤسسات الدولة الفاعلة القضائية والتشريعية والتنفيذية.

خلاصة القول إن غياب نظام حكم سياسي واضح الشكل ومُحدد الصلاحيات في الدولة المدنية التي تتبناها التجربة السياسية الاخوانية ذات المرجعية الإسلامية لا شك سيترك المشهد السياسي المصري برمته عرضةً للمزيد من الصراعات والتناقضات السياسية والأيديولوجية كما سيؤدي إلى بروز وتكريس آراء وجدليات سياسية متناقضة تؤثر سلباً على نجاح الفرقاء السياسيين في الوصول إلى الشكل النهائي للنظام السياسي في مصر.

4.3.4 تداول السلطة: بين الفكر والممارسة

من الناحية العملية لممارسة دولة الإخوان المدنية لمبدأ تداول السلطة يرى الباحث انه ليس من العدل أن يتم التدليل على تبني جماعة الإخوان وحزب الحرية والعدالة لمبدأ التداولية كممارسه سياسية وذلك بسبب أن الإخوان المسلمين وبعد أن امضوا أكثر من ثمانية عقود في صفوف المعارضة استطاعوا ولأول مرة الوصول إلى سدة الحكم في مصر عن طريق انتخابات حرة ونزيهة ولذلك فهذه هي التجربة السياسية الأولى لهم، وعليه فلم يمضي عليهم الوقت الكافي لاختبار مدى جديتهم في قبولهم لمبدأ تداول السلطة كما أن هدف الباحث هنا ليس محاولة إقناع القارئ بتلك الشواهد التي قد تخضع لاختلاف الآراء والمواقف حولها، وعليه يرى الباحث أن يكتفي بالاستدلال على ممارساتهم العملية من خلال تتبع البرامج والخطط الإصلاحية التي قدموها في الفترة الأخيرة والتي تؤكد عزمهم على تبني مبدأ التداولية السلمية للسلطة.

ففي الدراسة التي تقدم بها عصام العريان بعنوان (الإخوان المسلمون ومفهوم الدولة) واعتبرت احد وثائق الإخوان المسلمين تربط الجماعة تحقيق هذا التداول بمدى تحقق التعددية

السياسية وتعتبر أن التداولية هي تداول بين القوى والأحزاب السياسية بمناهجها واجتهاداتها، وترى الجماعة أنه لابد من أن يتضمن النظام السياسي آليات تتيح تولي السلطة لأي قوة سياسية بشكل سلمي ما دامت قد حصلت تلك القوة السياسية على تأييد الأغلبية[1]، أما البرنامج الانتخابي الذي تقدم به الرئيس مرسي فقد أكد فيه على مبدأ التداول السلمي للسلطة حيث ورد فيه: "....، نظامٌ يضمن للشعب حريته في مراقبة ومحاسبة السلطات التنفيذية، ويؤدي إلى تداول سلمي حقيقي للسلطة،....."[2]، أما الدستور المصري الجديد فقد أكد على مبدأ تداول السلطة كما تضمنته المادة رقم (6) حيث جاء فيها: "...، والتعددية السياسية والحزبية، والتداول السلمي للسلطة، والفصل بين السلطات والتوازن بينها،..."[3].

أما البرنامج السياسي لحزب الحرية والعدالة فقد أكد على مبدأ تداول السلطة من خلال تناوله لخصائص الدولة حيث تضمنت الفقرة (ج) التأكيد على هذا المبدأ حيث جاء فيها: " والشورى التي نؤمن بها ونسعى إلى تحقيقها وتأسيس نظام الحكم عليها ليست قالباً جامداً ولكنها تعني إرساء مبدأ تداول السلطة وحق الشعب في تقرير شؤونه واختيار نوابه وحكامه..... لمعرفة إرادة الأمة وتحسين ممارسة السلطة وضمان تداولها سلمياً..... "[4].

كما يرى الباحث أن هناك بعض الممارسات السياسية للإخوان يمكن اعتبارها كمؤشرات عملية على مدى التزام الإخوان بمبدأ التداول السلمي للسلطة حيث يمكن اعتبار تخلي الرئيس مرسي عن الصلاحيات التشريعية التي سبق وان منحها لنفسه إبان الأزمة الدستورية التي عصفت بالمشهد السياسي المصري أواخر العام (2012) ونقلها لمجلس الشورى حتى يتم انتخاب مجلس شعب جديد إحدى هذه المؤشرات، وهنا يتساءل الباحث ألا يمكننا اعتبار هذه الخطوة مؤشراً واقعياً على مدى ممارسة الإخوان لمبدأ التداول السلمي للسلطة؟ كما يعود ويتساءل ألا يمكن اعتبار جنوح الإخوان إلى الاستعداد لخوض الانتخابات البرلمانية القادمة مؤشراً آخرا على ذلك؟.

---

[1] عصام العريان، دراسة بعنوان " **الإخوان المسلمون ومفهوم الدولة** "، مرجع سابق

[2] البرنامج الرئاسي للدكتور محمد مرسي، مرجع سابق2012

[3] الدستور المصري الجديد 2012، مرجع سابق

[4] برنامج حزب الحرية والعدالة المنبثق عن جماعة الإخوان المسلمين، مرجع سابق

عند محاولتنا التوقف بشيء من الرصد والتحليل لممارسات الإخوان العملية حول مبـــدأ التداول السلمي للسلطة في الدولة المدنية التي يطرحونها يتوجب علينا التسليم أولاً بأن القـــوى السياسية المُعارضة للإخوان في مصر ليس لديها أي اختلاف حول هذا المبدأ من الناحية الفكرية إذ أن النصوص التي تضمنت هذا المبدأ في مختلف وثائق وبرامج الإخوان واضحة وصريحة، إنما الاختلاف بينهم يأتي ضمن المخاوف التي تُبديها المُعارضة حول طريقة السلوك السياســـي الذي يتبعه الإخوان لتطبيق هذا المبدأ حيث ترى القوى والأحزاب غير الإسلامية في مصر أن الإخوان المسلمين يسعون إلى السيطرة على مرافق الدولة ومؤسساتها عبر تلك الممارسات، فقد اعتبرت المعارضة استحواذ مرسي على الصلاحيات التشريعية إبان أزمة الدستور والتحصينات الدستورية التي أحاط بها نفسه ما هي إلا شواهد ومقدمات عملية تدلل على مدى رفض الإخوان لمبدأ تداول السلطة وتخليهم عنها.

إذن التباين الكبير بين الإخوان وباقي القوى والتيارات السياسية الليبرالية والعلمانية في مصر والمبني أصلاً على حالة من عدم الثقة بينهما يأتي ضمن رؤية كل طرف منهما للتطبيق العملي لمبدأ التداول السلمي للسلطة، فالإخوان المسلمون يرون أن التداول السلمي للسلطة يعني تسليمها سلمياً للحزب أو التيار السياسي الذي يحصل على أغلبية أصوات الناخبين عقـــب كـــل عملية انتخابية ديمقراطية حرة ونزيهة، في حين نجد لقوى المُعارضة رأي مُغاير لذلك حيـــث ترى أن السلوك السياسي للإخوان فيما يتعلق بمبدأ التداول السلمي للسلطة يأتي ضمن احتكامهم لصناديق الانتخابات مُعتمدين في ذلك على ثقتهم بأنهم الحزب أو القوة السياسية الأكثر تنظيمـــاً وانتشاراً وبالتالي الأوفر حظاً في أي انتخابات قادمة.

خلاصة القول إن استمرار المشهد السياسي المصري على هذا الحال في ظل غياب أي رؤية سياسية واضحة تحدد طبيعة الدولة الديمقراطية القادمة وتحظى بالتفاف مختلف الأطراف السياسية حولها من شأنه إضعاف العلاقات بين الأحزاب السياسية الفاعلة في مصر، مما يؤدي إلى زيادة التخبط والإرباك في السلوك السياسي لكل حزب أو تيار سياسي الأمر الذي سيعمل على تكريس وتعميق الإشكاليات التي تعصف بعلاقات الحكم داخل النظام السياسي في مصـــر

مما يتيح بدوره الفرصة لتنامي الآراء والجدليات المختلفة والتي ستؤثر سلبا في عملية الاتفـــاق على طبيعة وماهية الشكل النهائي للدولة والنظام السياسي في مصر.

5.3.4 دولة القانون: بين الفكر والممارسة

من الناحية العملية حول ممارسة الدولة المدنية عند الإخوان المسلمين لمبدأ دولة القانون يمكننا التدليل على ذلك من خلال ما تضمنته بعض البرامج السياسية الاخوانية التي تم طرحهـــا مؤخرا، ففي البرنامج السياسي لحزب الحرية والعدالة أكد الإخوان من خلاله على تبنيهم لمبـــدأ دولة القانون كأحد مبادئ الدولة المدنية التي يطرحها الحزب حيث تضمن بند خصائص الدولـــة وفي الفقرة (ب) منه ورد: " كما أن الدولة الدستورية لابد أن تحفظ سيادة القانون من خلال بسط وتعزيز سلطان القضاء وضمان استقلاله والعمل على تنفيذ أحكامه إضافة إلى ضمان خضـــوع سلطات الدولة للقانون، وانضباطها به، واحتكامها إليه،... "[1].

أما البرنامج الانتخابي للرئيس مرسي فقد أكد الإخوان فيه على هذا المبدأ حيث ورد: " حفظ سيادة القانون من خلال بسط وتعزيز سلطان القضاء وضمان استقلاله والعمل على تنفيـــذ أحكامه واعتبار جريمة عدم تنفيذ أحكام القضاء جناية يعاقب عليها القانون بـــالحبس والعـــزل. إضافة إلى ضمان خضوع سلطات الدولة للقانون، وانضباطها به، واحتكامها إليه، واعتبار كـــل تصرف يصدر عن السلطات العامة مخالفاً للدستور والقانون باطلاً يستوجب المساءلة."[2].

أما الدستور المصري الجديد فقد أكد على مبدأ دولة القانون حيث جـــاء فـــي ديباجـــة الدستور عدد من المبادئ اعتبرت جزء لا يتجزأ من الدستور المصري حيث جاء فـــي المبـــدأ الخامس: " سيادة القانون أساس الحكم في الدولة، تضمن حرية الفـــرد، ومشـــروعية الســـلطة، وخضوع الدولة وغيرها من الأشخاص للقانون، والتزامها باستقلال القضاء،....."، كما أكـــدت المادة رقم (6) على هذا المبدأ حيث ورد فيها: ".....، والفصل بين السلطات والتوازن بينهـــا، وسيادة القانون، واحترام حقوق الإنسان وحرياته؛...."، كما أكدت عليه المادة رقم (74) حيـــث

[1] برنامج حزب الحرية والعدالة المنبثق عن جماعة الإخوان المسلمين، مرجع سابق

[2] البرنامج الرئاسي للدكتور محمد مرسي2012، مرجع سابق

نصت على: " سيادة القانون أساس الحكم في الدولة. واستقلال القضاء وحصانة القضاة ضمانتان أساسيتان لحماية الحقوق والحريات "[1].

كما يعتقد الباحث أنه يمكن التدليل على تبني الدولة المدنية عند الإخوان المسلمين لمبدأ دولة القانون كممارسه عملية من خلال موقف جماعة الإخوان ممثلة بالرئيس محمد مرسي من الأزمة السياسية التي ظهرت على الساحة السياسية المصرية في صيف العام (2012)، حيث تمثلت تلك الأزمة في قرار المحكمة الدستورية العليا قي 14 حزيران/ يونيو بحل مجلس الشعب المنتخب بحجة أن القانون الذي قامت عليه تلك الانتخابات بنظاميه القوائم والفردي كان باطلا، وكما أشار البنهاوي فإن الإخوان لجأوا إلى رفع ثلاث قضايا لإبطال حكم المحكمة اثنتان أمام المحكمة الإدارية العليا وواحدة أمام محكمة النقد وكان الإخوان قد خسروا جميع تلك القضايا[2]، وعليه فان الإخوان ورغم اعتراضهم الشديد على هذا القرار باعتباره على حد وصفهم بالقرار السياسي أكثر منه القانوني فان محاولتهم لإبطال ذلك القرار عن طريق اللجوء إلى القانون وفشلهم في ذلك ثم التزامهم بقرار المحكمة يعتبر مؤشراً عمليا على تكريس مبدأ دولة القانون.

يعتقد الباحث أن حداثة التجربة الاخوانية في الحكم واستمرار ضعف العلاقات التي تربط بينهم وبين باقي القوى والأحزاب السياسية في هذه المرحلة الانتقالية التي تُعايشها الساحة السياسية المصرية والتي طغت الأزمات السياسية المُتلاحقة على ملامحها انعكس سلباً على السلوك السياسي لدى الإخوان المسلمين وباقي الأحزاب السياسية مما زاد في تعميق حدة الخلافات السياسية بين تلك الأطراف التي تعاني من ضعف العلاقات فيما بينها وبالتالي وقوع النظام السياسي المصري برمته في العديد من الأزمات السياسية.

إذن لا شك أن تزايد تلك الخلافات بين مختلف تلك الأطراف واستمرار كل طرف بالتمسك برؤيته الخاصة حول ماهية البرنامج السياسي أو الرؤية السياسية الأكثر قدرة وفاعلية على الخروج بالدولة المصرية من هذه الأزمات دون التوافق ولو على الحد الأدنى من القواعد

[1] الدستور المصري الجديد2012، مرجع سابق

[2] مقابلة مع توحيد البنهاوي، مرجع سابق

الأساسية التي يجب أن تحدد العملية الديمقراطية القادمة سيترك آثارا سلبية على مستقبل علاقات الحكم سواء بين تلك الأحزاب والقوى السياسية أو بين مؤسسات الدولة الفاعلة أو بين تلك القوى والأحزاب ومؤسسات الدولة على اختلاف هيئاتها.

وعليه فان استمرار هذا السلوك السياسي لدى القوى السياسية المصرية لن تتوقف نتائجه على تزايد وتعاظم الجدل الدائر بين تلك القوى السياسية وإنما ستنعكس آثار هذا السلوك سلباً على طبيعة ومستقبل النظام السياسي في مصر الأمر الذي ستعجز معه الدولة المصرية آنذاك على إيجاد الحلول المناسبة مما يؤدي إلى تنامي الأزمات والصراعات السياسية الداخلية التي تعانيها الدولة المصرية والتي بدورها ستعجل من عملية انهيار المجتمع المصري على كافة المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

6.3.4 دولة مؤسسات: بين الفكر والممارسة

من الناحية العملية لممارسة دولة الإخوان المدنية لمبدأ دولة المؤسسات يمكننا التدليل على ذلك من خلال ما تضمنته بعض البرامج السياسية الاخوانية التي تم طرحها مؤخرا، ففي البرنامج السياسي لحزب الحرية والعدالة أكد الإخوان على تبنيهم لهذا المبدأ حيث جاء فيه تحت بند الأهداف: " تحقيق دولة المؤسسات التي تعتبر سيادة القانون عنوان الحياة الإنسانية المتحضرة الرشيدة."[1]، أما البرنامج الانتخابي للرئيس مرسي فقد جاء فيه: " إنشاء دولة مؤسسات تضمن استقلال الدولة عن النظام السياسي وتمنع ظهور الحاكم المستبد مرة أخرى....."[2]، أما الدستور المصري الجديد وبالرغم من خلوه من مبدأ دولة المؤسسات بشكل مباشر إلا انه أكد عليه من خلال تبنيه لخصائص نظام الحكم وذلك كما ورد في المادة رقم (6): " يقوم النظام السياسي على مبادئ الديمقراطية والشورى، والمواطنة التي تسوى بين جميع المواطنين في الحقوق والواجبات العامة، والتعددية السياسية والحزبية، والتداول السلمي للسلطة، والفصل بين السلطات والتوازن بينها، وسيادة القانون،...."[3].

---

[1] برنامج حزب الحرية والعدالة المنبثق عن جماعة الإخوان المسلمين، مرجع سابق

[2] البرنامج الرئاسي للدكتور محمد مرسي، مرجع سابق2012

[3] الدستور المصري الجديد2012، مرجع سابق

يرى الباحث أن هناك بعض الممارسات العملية للإخوان فيما يتعلق بتكريسهم لدولة المؤسسات التي يمكن الاستشهاد بها باعتبارها خطوات فعلية، أولى تلك الممارسات هي قيام الرئيس مرسي بتعيين نائب له مع صلاحيات محددة وهي ظاهرة سياسية جديدة لم تعرفها مصر من قبل، وقد أبدت العديد من الشخصيات القيادية الحزبية والمستقلة بالإضافة إلى سياسيين وخبراء قانون وفقهاء دستوريون ترحيبهم بتعيين المستشار محمود مكي كنائب للرئيس معتبرين ذلك خطوة حقيقية نحو تدعيم دولة المؤسسات وإنهاء أسطورة الرئيس الأوحد كما أكدوا على أن هذه الخطوة تؤكد للجميع عدم سعي الرئيس مرسي الانفراد بالسلطة[1].

ثاني تلك الممارسات – كما يراها الخبراء السياسيون – هي قيام الرئيس بتعيين طاقم له من المستشارين والمساعدين وبحسب ما صرح به احد مستشاري الرئيس مرسي بسام الزرقا لصحيفة (الشرق الأوسط) من أن الفريق الرئاسي الذي تم تشكيله مؤخرا في مصر والذي يشتمل على أربع مساعدين وسبعة عشر مستشارا هدفه إنهاء حكم الفرد الأوحد وإشراك كافة التيارات السياسية وفق مؤسسة رئاسية، كما أكد في نفس التصريح أن الرئيس مرسي يصر على ضرورة تحويل الرئاسة من مؤسسة فردية تتمحور حول شخص إلى منظومة مؤسسية وبالتالي انسحاب هذا الأمر كتقليد متبع على باقي المؤسسات الرسمية الأخرى[2].

وفي السياق نفسه أكد خبراء سياسيون أن قيام الرئيس مرسي بتعيين طاقم له من المستشارين والمساعدين خطوة ضرورية على طريق بناء مؤسسة الرئاسة والتي بدورها تؤسس لبناء دولة المؤسسات والقضاء على الانفراد والشخصنة موضحين انه في حالة نجاح مؤسسة الرئاسة في وضع هيكل وكيان مؤسسي في مصر يعتبر ذلك تدشينا لمرحلة جديدة تتحول فيها السلطة من الانفرادية إلى دولة المؤسسات وبذلك ينتهي النظام السلطوي[3].

---

[1] هيثم محمد وأحمد منصور وجبر المصري، تحقيق صحفي بعنوان "صلاحيات مكي تعزز دولة المؤسسات"، على موقع بوابة الحرية والعدالة، نشر بتاريخ: 2012/9/22، انظر الرابط التالي: http://c1.fj-p.com/?t=20121&m=2I

[2] محمود محسن، خبر صحفي بعنوان "مستشار للرئيس المصري: مرسي يريد إنهاء حكم الفرد ببناء دولة المؤسسات"، على موقع الشرق الأوسط جريدة العرب الدولية، العدد 12334، نشر بتاريخ: 2012/9/4، انظر الرابط التالي: http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&article=693759&issueno=12334

[3] سامية خليل، تحقيق صحفي بعنوان "الفريق الرئاسي.. خطوة على طريق دولة المؤسسات"، على موقع بوابة الحرية والعدالة، نشر بتاريخ: 2012/8/23، انظر الرابط التالي: http://www.fj-p.com/?t=14103&m=2H

ثالث تلك الممارسات هو الإعلان الدستوري الذي أصدره الرئيس مرسي في (2012/11/22) والذي يهدف إلى إنهاء سلطات الرئيس التشريعية، حيث أوضح بعض المستشارين أن مصر تعاني من أزمة سياسية بسبب قرار حل مجلس الشعب الأمر الذي أدى إلى انتقال السلطات التشريعية إلى مؤسسة الرئاسة كما أشاروا إلى أن الإعلان الدستوري يعتبر خطوة أساسية وملحة للخروج من المأزق السياسي الراهن كما يعتبر خطوة تسريعية للانطلاق نحو بناء مؤسسات الدولة وتحصينها موضحين أن هذا الإعلان سيسقط مجرد إقرار الدستور والذي بدوره سيسرع من عملية الانتخابات الجديدة لمجلس الشعب وبذلك تعود السلطات التشريعية إلى مجلس الشعب المنتخب احد غرف البرلمان المصري[1].

إذن عند الحكم على السلوك السياسي للإخوان المسلمين فيما يتعلق بممارساتهم العملية حول تكريس مبدأ دولة المؤسسات كأحد مرتكزات الدولة المدنية التي يطرحونها يجب علينا الأخذ بعين الاعتبار بعض الإشكاليات التي يعانيها نظام الحكم في مصر والتي من شأنها عرقلة المشروع الاخواني، ومن تلك الإشكاليات كما يرى الباحث أن الدولة في مصر تمر بمرحلة انتقالية يصعب فيها العمل السياسي لما تحمله تلك المرحلة من تناقضات سياسية وما تخللها من أزمات لا زالت تعصف بالنظام السياسي المصري وتقف كحجر عثرة أمام أي محاولة من قبل الإخوان لتنفيذ برنامجهم السياسي بالإضافة إلى أن التجربة الاخوانية في الحكم جديدة وتنقصها الخبرات وأن الفترة التي أمضاها الإخوان في الحكم قصيرة، إضافة إلى أن المناخ السياسي العام في مصر تسوده حالة من الفوضى وعدم الثقة بين مختلف القوى السياسية خاصة بعد الخسارة التي منيت بها الأحزاب الليبرالية الأمر الذي زاد من ضعف العلاقات فيما بينها.

ومع ذلك فقوى المعارضة في مصر تنظر إلى هذه الممارسات برؤية مخالفة وتعتبرها غير كافية وبأنها مجرد خطوات من قبل الإخوان لمحاولتهم السيطرة على الدولة المصرية ولعل استقالة نائب رئيس الدولة من منصبه بالإضافة إلى استقالة العديد من المستشارين والمساعدين

[1] طريق السلف، تحقيق صحفي بعنوان " مستشارون لمرسي: الإعلان الدستوري ضرورة لاستقرار مصر"، على موقع طريق السلف، نشر بتاريخ: 2012/11/26، انظر الرابط التالي :
http://www.alsalafway.com/cms/news.php?action=news&id=18151

الذين تم تعيينهم ثم خلو الدستور الجديد من أي مواد تنص على استحداث لمنصب نائب الرئيس تصب في صالح قوى المعارضة وتزيد من القناعات لدى الآخرين حول ما يتعلق بتلك الممارسات، وعليه فان هذا السلوك الاخواني قد ساعد على زيادة وتضخم الإشكاليات التي تعانيها علاقات الحكم أصلاً داخل النظام السياسي المصري الأمر الذي من شأنه أن يترك المزيد من تلك التعقيدات والإشكاليات على علاقات الحكم مما سيؤثر سلبا على مستقبل وطبيعة النظام السياسي في مصر.

7.3.4 دولة تعاقدية دستورية: بين الفكر والممارسة

إذا اتفقنا مبدئيا على أن الدولة التعاقدية الدستورية هي تلك الدولة التي تقوم على مبدأ فصل واستقلال السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية وفق دستور مكتوب يتم التوافق عليه ويكون الحارس والفيصل في آن واحد على مهام وصلاحيات كل سلطة بعيدا عن التداخل فيما بينها، فانه ليس من السهولة رصد الممارسات العملية للإخوان المسلمين بعد تولي مرشحهم محمد مرسي للرئاسة والقياس عليها، إذ أن الدولة في مصر قبل الثورة هي دولة دستورية تقوم على فصل السلطات كما كانت تعمل وفق دستور مكتوب بالرغم من استشراء الفساد الإداري والسياسي بين مؤسساتها. وعليه فان قدوم الإخوان إلى سدة الحكم في مصر لم يغير من دستورية الدولة بشيء، إذن يمكننا التدليل على ممارسات دولة الإخوان المدنية لمبدأ الدولة التعاقدية الدستورية من الناحية العملية من خلال ما تضمنته بعض البرامج السياسية الاخوانية التي تم طرحها مؤخراً.

ففي البرنامج السياسي لحزب الحرية والعدالة أكد الإخوان على تبنيهم لمبدأ الدولة التعاقدية الدستورية من خلال ما تضمنه بند خصائص الدولة حيث وردت الفقرة (ب) منه بعنوان دولة دستورية وجاء فيها: " من أهم مبادئ الدولة الدستورية تعدد السلطات وسيادة القانون. فالدولة الدستورية تقوم على دعامات ثلاث؛ السلطة التشريعية، والسلطة القضائية، والسلطة التنفيذية، وكل منها تعمل بشكل متمايز ومتكامل ومتضامن في آن واحد،...."، كما جاء فيها: " كما أن الدولة الدستورية لابد أن تحفظ سيادة القانون من خلال بسط وتعزيز سلطان

القضاء وضمان استقلاله والعمل على تنفيذ أحكامه إضافة إلى ضمان خضوع سلطات الدولة للقانون،...."[1].

أما البرنامج الانتخابي للرئيس محمد مرسي فقد أكد على ذلك حيث جاء فيه: " العمل على أن تكون مصر دولة دستورية تقوم على دعامات ثلاث؛ السلطة التشريعية، والسلطة القضائية، والسلطة التنفيذية، كل منها تعمل بشكل متمايز ومتكامل ومتضامن في آن واحد، بما يتيح توزيعاً للمسؤوليات والسلطة ومنع احتكارها من قبل سلطة واحدة. هذا الفصل الكامل بين السلطات الثلاث (التشريعية والتنفيذية والقضائية) بما يضمن سيادة القانون ويمنع تغول سلطة على أخرى."[2]، وبالرغم من أن الدستور المصري الجديد قد خلا من تضمين هذا المبدأ بشكل مباشر في مواده إلا انه أشار إلى العديد من خصائص هذا المبدأ ضمن سياق بعض المواد.

بناءً على ما سبق يمكن القول بان ممارسات الإخوان العملية لتكريس مبدأ دستورية الدولة سيبقى خاضعا للقياس ولا يمكن الحكم عليه قبل انتهاء فترة رئاسة مرسي لمصر، ومع هذا يمكن الاستشهاد ببعض الممارسات السياسية للإخوان كشواهد عملية تؤكد عزمهم المضي نحو تكريس هذا المبدأ من خلال أزمة صياغة الدستور والذي تم التصويت عليه مؤخرا بنسبة (63.8%)[3] باعتبارها كانت أهم مواضع الخلاف السياسي بين التيارات والقوى السياسية في مصر، فبالإضافة إلى ما تم الحديث عنه في البند السابق من أن الدستور سيساعد على تسريع إعادة انتخاب مجلس الشعب المنحل وبالتالي فهو يعتبر خطوة ضرورية لإعادة بناء مؤسسات الدولة وحمايتها من الانهيار فان هذا الدستور أيضا سيعمل على إعادة استقلال السلطات وذلك بتخلي الرئيس عن السلطات التشريعية وعودتها إلى مجلس الشعب وعليه فان هذا الدستور سيحدد وظائف وصلاحيات مؤسسات الدولة وأجهزتها الإدارية وفق مبادئ دستورية قانونية تضمنها الدستور الجديد.

---

[1] برنامج حزب الحرية والعدالة المنبثق عن جماعة الإخوان المسلمين، مرجع سابق

[2] البرنامج الرئاسي للدكتور محمد مرسي 2012، مرجع سابق

[3] خبر صحفي بعنوان " **نتيجة الاستفتاء على الدستور المصري: 63.8% "نعم" و36.2% "لا""**، مرجع سابق

كما يمكننا اعتبار إصرار الإخوان المسلمين على ضرورة وجود دستور مصري شاهدا عمليا على عزمهم المضي نحو دستورية الدولة إذ يرون أن بقاء الدولة المصرية بـــلا دســـتور يبقي أجهزة الدولة ومؤسساتها بلا حماية قانونية مما يعرضها للانهيار وبالتالي دخول المشـــهد السياسي المصري إلى حالة من الفراغ السياسي.

في ظل التجربة الاخوانية الحديثة العهد في الحكم وفي ظل مناخ سياسي تسوده حالة من التوتر وعدم الاستقرار ومع سيطرة حالة عدم الثقة على العلاقة التـــي تـــربط بـــين الأحـــزاب السياسية المصرية والتي تعاني من الضعف أصلاً يمكننا القول إن الســـلوك السياســـي للدولـــة المدنية عند الإخوان المسلمين والتي ما زالت طور التجربة تواجه الكثير من الانتقادات حـــول ماهية ذلك السلوك، فالقوى المعارضة الليبرالية تنظر إلى تلك الممارسات من زاويـــة أخـــرى وعلى أنها ما هي إلا محاولات من الإخوان المسلمين للسيطرة على الدولة المصرية.

إذن الأزمة الدستورية التي شهدتها الساحة السياسية المصرية أواخـــر العـــام (2012) والتي دارت حولها الكثير من الانتقادات والخلافات أثارت جدلا واسعا بين الإخوان والمعارضة فبينما أصر الإخوان على ضرورة الوصول إلى دستور جديد يحمي النظام السياسي من الانهيار كانت المعارضة ترى فيها دليلا عمليا على نوايا الإخوان الخفية حول حقيقة رؤيـــتهم للدولـــة الدستورية، وعليه فانه وبالنظر إلى هذه الأزمة من ناحية تحليلية يمكن القول بان أصل الصراع الذي تشهده علاقات الحكم داخل النظام السياسي المصري يعود إلى الجدلية السياسية التي تمثلت في التساؤل الذي طالما أثير حول أيهما اصح من الناحية السياسية والقانونية وضع الدستور أولا أم إجراء الانتخابات البرلمانية؟.

يعتقد الباحث أن خوض الانتخابات البرلمانية والتي أدت إلى سيطرة التيارات الإسلامية على غالبية مقاعدها وما تلاه من قيام مجلس الشعب بتشكيله للجمعيات التأسيسية التي أثـــارت بدورها العديد من الأزمات السياسية كان خطئاً سياسياً حيث كان من الممكن أن يتم التوافق على دستور جديد يحظى بموافقة الشعب المصري أولاً ومن ثم إجراء الانتخابات البرلمانيـــة علـــى أساسه، هذا الخطأ السياسي الذي وقع به النظام السياسي المصري كان سبباً في تعميـــق حـــدة

الخلافات بين مختلف الأحزاب والقوى السياسية كما ساهم في تكريس الإشكاليات التي كانت تعانيها علاقات الحكم داخل النظام السياسي، وعليه فان السلوك السياسي الذي تمارسه الدولة المدنية عند الإخوان حول مبدأ دستورية الدولة في حالة من عدم التوافق بين جميع القوى والذي يواجه من قبل المعارضة بكثير من الانتقادات من شأنه إرباك النظام السياسي في مصر بشكل عام الأمر الذي يمكن معه أن يدخل النظام السياسي إلى مرحلة جديدة من التخبط وعدم الاستقرار وبالتالي غموض الملامح العامة لذلك النظام مستقبلا.

وختاماً يمكننا القول إن السلوك الاخواني السياسي فيما يتعلق بممارساتهم العملية حول مرتكزات الدولة المدنية في هذه المرحلة الحرجة التي تمر بها الحياة السياسية المصرية ومع غياب رؤية سياسية واضحة تحظى بموافقة مختلف القوى السياسية عمق بشكل أو بآخر من حدة الخلافات بين القوى السياسية المتباينة فكريا وأيديولوجيا الأمر الذي زادت معه تلك الإشكاليات التي تعانيها علاقات الحكم في النظام السياسي المصري، إذن لا شك أن استمرار الضعف في العلاقات التي تربط بين الأحزاب السياسية والتي تعمقت بعد خسارة القوى الليبرالية أمام القوى الإسلامية أدى إلى غموض ملامح النظام السياسي وشكل نظام الحكم فيه ومع استمرار عدم التوافق على طبيعة ذلك النظام سيبقى المشهد السياسي في مصر مُهدداً وغير مُستقراً على الأقل في السنوات القليلة القادمة.

4.4 الانتقادات الموجهة لممارسة حكومة محمد مرسي

منذ تولي الرئيس محمد مرسي لزمام السلطة في مصر كأول رئيس مصري مدني منتخب والمشهد السياسي المصري تسوده حالة من الفوضى وعدم الاستقرار وهذا ليس غريبا أو مفاجئا فعمليات التحول الديمقراطي في بلد مثل مصر أمضت سنوات طويلة تحت الحكم الشمولي المستبد لا بد أن تستغرق الوقت والجهد الكبيرين لإعادة ترتيب عناصر المشهد السياسي فيها كما أنها تحتاج إلى جهد كبير وإرادة جماعية قوية حتى يتسنى لها الخروج من هذه المرحلة الانتقالية التي تعج بالمفارقات السياسية والفكرية[1].

[1] رولا سرحان، مقالة بعنوان " في المعارضة المصرية "، على موقع شبكة راية الإعلامية، نشرت بتاريخ 2013/2/4، انظر الرابط التالي: http://www.raya.ps/ar/articles/817567.html

بعد نجاح ثورة 25 يناير في التخلص من نظام حسني مبارك وإعادة قواعد اللعبة السياسية المصرية إلى يد الشعب المصري الممثل بالأحزاب والتيارات السياسية الممتدة بين أقصى اليمين وأقصى اليسار ومع نجاح حركات الإسلام السياسي في السيطرة على غالبية المقاعد البرلمانية في مجلسي الشعب والشورى عبر صناديق الانتخابات بدأت ملامح فترة جديدة من الحياة السياسية المصرية قيد التشكل، من هنا بدأت جذور الأزمة السياسية تطل برأسها فوق واقع المسرح السياسي المصري حيث وجدت الأحزاب والتيارات غير الإسلامية نفسها خارج اللعبة السياسية التي سيطر الإسلاميون على مؤسساتها الفاعلة.

ومع نجاح مرشح الإخوان محمد مرسي بالفوز في انتخابات الرئاسة بفارق ضئيل عن منافسه احمد شفيق يبدو أن هذا الفوز الصعب أعاد الأمل لدى صفوف المعارضة بأنها لا زالت تتمتع بشعبية كبيرة يمكنها من خلالها الوقوف في وجه الإسلاميين ومنها بدأت الأزمات السياسية تعصف بالواقع المصري الجديد حيث تعالت أصوات المعارضة رافضة السياسة التي ينتهجها محمد مرسي ومتهمة إياه بالقصور والعجز عن تقديم الحلول أو الوفاء بما تعهد به في خطة المائة يوم التي أعلن عنها عقب توليه للسلطة، وعليه يرى الباحث ضرورة الوقوف على بعض الانتقادات التي توجها المعارضة لحكومة مرسي والتي أثارت الكثير من الأزمات السياسية وباتت تهدد الحياة السياسية المصرية برمتها.

يرى الكثير من المحللين والمختصين السياسيين أن عدم الثقة بين التيارات الإسلامية والليبرالية المدنية هي أصل الأزمات السياسية التي تعصف بالدولة المصرية بعد الثورة حيث يؤكد الدكتور محمود غزلان القيادي بجماعة الإخوان المسلمين عدم ثقته بقوى المعارضة لعدم احترامها للإرادة الشعبية وقواعد اللعبة الديمقراطية ويؤكد عصام درباله رئيس مجلس الشورى المصري الشيء نفسه ويضيف أن التباين الإيديولوجي بين التيارات الإسلامية والمدنية عزز من أزمة عدم الثقة بين أطراف اللعبة السياسية في مصر، وفي السياق نفسه يؤكد الخبير في مركز الأهرام للدراسات السياسية وحيد عبد المجيد أن عدم الثقة بين الطرفين تعد من أسباب تفاقم الأزمات السياسية في مصر وهو الشيء ذاته الذي اعتبره الخبير في مركز الأهرام للدراسات

السياسية والإستراتيجية حسن أبو طالب حيث يرى أن الصراع السياسي المصري الحالي مركب وممزوج بعدم الثقة بين أطراف اللعبة السياسية[1].

إذن أصبحت المعارضة المصرية لا تثق بحكومة مرسي والتي باتت تطلق عليها (حكومة الإخوان) وتلاحقها بوابل من الانتقادات عقب أي قرار تتخذه أو مع كل خطوة تخطوها في أي مجال من مجالات العمل السياسي أو الاجتماعي مما ادخل الحياة السياسية في مصر إلى مرحلة من الفوضى بالغة التعقيد والتناقضات، وكثيرة هي الشواهد التي يمكن سياقها للتدليل بها على الانتقادات التي توجهها المعارضة لحكومة محمد مرسي ولكن يرى الباحث أن يتوقف عند أهم القضايا الخلافية التي ثارت حولهما تلك الانتقادات والتي أرست قواعد تلك المفارقات السياسية التي عصفت ولا زالت بالواقع السياسي المصري منذ تولي الإسلاميين للسلطة.

ابرز تلك الانتقادات التي أطلقتها المعارضة كانت حول الأزمة الدستورية حيث كانت لقوى المعارضة رؤية مغايرة حول تلك الأزمة حيث تمحورت الانتقادات من جانب المعارضة حول تشكيل اللجنة التأسيسية الأولى برئاسة محمد سعد الكتاتني رئيس مجلس الشعب المنحل وذلك لاستبعاد الكثير من الرموز الوطنية ولانعدام معيار الكفاءة وبعد حلها من قبل المحكمة الدستورية العليا تم تشكيل لجنة أخرى برئاسة حسام الغرياني فتعرضت هي الأخرى لانتقادات واسعة انتهت بانسحاب العديد من القوى المدنية منها بحجة أن الحوار الديكتاتوري – على حسب وصفهم – كان يسيطر على اجتماعاتها[2]، كما تمحورت بعض الانتقادات حول سيطرة الإسلاميون على عضوية تلك الجمعيات بالإضافة إلى الاعتراض على بعض المواد الواردة في الدستور حيث اعتبرته المعارضة دستور غير توافقي لأنه يعبر عن رؤية تيار واحد وقد ذهبت المعارضة إلى حد تسميته (بدستور تقسيم مصر)[3].

---

[1] الجزيرة نت، تقرير صحفي بعنوان " أزمة مصر... خلاف سياسي أم فقدان ثقة؟ "، على موقع الجزيرة نت، نشر بتاريخ 2012/12/6، انظر الرابط التالي: http://www.aljazeera.net/news/pages/1c51d6d1-b956-4a16-8b71-b094fc7eb623

[2] أحمد عباس، مقالة بعنوان " قصة الدستور (3-3) "، على موقع الجزيرة توك، نشرت بتاريخ 2013/1/10، انظر الرابط التالي: http://www.aljazeeratalk.net/node/9676

[3] الشرق الأوسط، مقالة بعنوان " أبرز نقاط الخلاف في الدستور المصري المطروح للاستفتاء "، على موقع راديو سوا، نشرت بتاريخ 2012/12/14، انظر الرابط التالي: http://www.radiosawa.com/content/egypt-constitution-referendum-muslim-brotherhood/216420.html

كما صدرت انتقادات واسعة من المعارضة تتهم مرسي بالعمل نحو أخونة الدولة المصرية ومحاولة السيطرة على مؤسساتها واعتبرتها جزء من مُخطط يُمكن جماعة الإخوان المسلمين من إحكام قبضتها على الحكومة، حيث ترى المعارضة أن مرسي يتصرف بالحكم كونه ممثل لحزب الأغلبية وعليه فان كل ممارساته السياسية تنم عن ما يراه حزب الأغلبية وليس وفق مبدأ التوافقات السياسية التي تتطلبها المرحلة الراهنة في مصر، وبذلك فان المعارضة ترى أن كل ما قام به مرسي بعد توليه للسلطة مثل تشكيل الحكومة أو طاقم الرئاسة المحيط به من مساعدين ومستشارين أو قراراته في الإعلان الدستوري جاء معبرا عن رغبة حزب الأغلبية وترى انه من المفترض أن يمثل الرئيس كل فئات المجتمع وان لا ينحصر تمثيله على الأغلبية التي أوصلته للسلطة[1].

وهناك انتقادات واسعة من قبل المعارضة حول خطة المائة يوم التي أعلنها الرئيس مرسي عقب توليه للسلطة والتي شهدت العديد من الأزمات السياسية والاجتماعية أبرزها الصراع على السلطة بين مؤسسة الرئاسة والمحكمة الدستورية العليا والمجلس العسكري وتحدي الانفلات الأمني الذي اعتبرت هجمات رفح ذروته وكذلك أزمة تردي الخدمات العامة كحالات تلوث المياه وانقطاع الكهرباء ونقص بعض الموارد التي تمثلت في أزمات نقص السولار والبنزين وتصاعد أسعار أنابيب الغاز وأزمة التهجير الطائفي لأسر المسيحيين نتيجة الصدام بين المسلمين والمسيحيين بالإضافة إلى أزمة تصاعد الاحتجاجات التي شهدتها مصر في فترة المائة يوم الأولى على تولي مرسي للسلطة[2].

بينما تذهب جماعة الإخوان وبعض الأحزاب الإسلامية التي تؤيد الرئيس مرسي إلى القول بان الرئيس مرسي استطاع تحقيق بعض الانجازات في فترة المائة يوم من حكمه على الرغم من أن تلك الفترة قصيرة جدا ولا يمكن القياس عليها في تقييم الأداء الحكومي مقارنة

---

[1] المركز العربي للأبحاث ودراسة السّياسات، دراسة بعنوان " الأزمة المصريّة: مخاض الديمقراطيّة العسير "، على موقع المركز العربي للأبحاث ودراسة السّياسات، نشرت بتاريخ 2012/12/12، انظر الرابط التالي: http://www.dohainstitute.org/release/d3dd3f60-63ae-4bd3-9771-7664499bf769

[2] محمد عبد الله يونس، مقالة بعنوان " أبعاد الجدل حول أداء الرئيس محمد مرسي في المائة يوم"، على موقع المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية، نشرت بتاريخ 2012/10/13، انظر الرابط التالي: http://rcssmideast.org

بعقود طويلة من الفساد والاستبداد التي عاشتها مصر، إلا أن قوى المعارضة تبدي بعض الانتقادات وترى أن الرئيس مرسي قد اخفق في تحقيق الحد الأدنى من تلك الانجازات حيث ترى المعارضة أن مرسي لم يحقق سوى (10) وعود ويعمل على تحقيق (24) آخرين من أصل (64) وعد تعهد بها في خطة المائة يوم وان نسبة الرضا الشعبي على أدائه بلغت (39%) فقط كما ترى أن الأداء الاقتصادي قد تردى مع ارتفاع نسبة البطالة بنسبة (13%) ومعدلات التضخم بنسبة (9%) وبلوغ عجز الموازنة العامة (170) مليار جنية بنسبة (25%) بالإضافة إلى تراجع قيمة الجنيه المصري، وتنتقد المعارضة حكومة مرسي لتوجهها إلى الاقتراض الخارجي وتقليص الإنفاق الحكومي الأمر الذي أدى إلى ارتفاع أسعار الوقود والسلع الغذائية بنسب تتراوح بين (15% و 45% و120%) مع ارتباط ذلك بنقص في مختلف السلع الحيوية[1].

يقول الدكتور محمد سليم العوا في رد على سؤال وجه إليه حول تقييمه لانجازات الرئيس محمد مرسي خلال خطة المائة يوم: " الإخفاقات التي تجري هنا أو هناك شيء عادي بالنسبة لأمة تجتمع ديمقراطيا لأول مرة وتمارس حقوقها الديمقراطية بحرية لأول مرة "[2]، من هذه المقولة نخلص إلى القول بأن الإخوان المسلمين ومن خلال مقارنة ممارساتهم العملية في الواقع السياسي المصري يمكن القول بأنها لحد ما تتوافق مع ما طرحوه نظريا عبر برامجهم وخططهم السياسية الأخيرة وان كانت – كما يرى الباحث – لازالت ضمن التجربة الاخوانية التي تحتمل الصواب والخطأ حيث لا يمكن الحكم على التجربة الاخوانية من الناحية العملية لسببين: الأول أن الإخوان المسلمين يمارسون السلطة لأول مرة في تاريخهم الطويل الذي امتازوا فيه كقوة معارضة وفي حالة تصادم مستمر مع الأنظمة المتعاقبة على حكم مصر والثاني أن الفترة القصيرة التي تناولتها هذه الدراسة من تجربة الإخوان في الحكم والتي امتازت بالتقلبات السياسية الكبيرة لا تكفي لإصدار أحكام مسبقة على تجربتهم السياسية.

---

[1] محمد عبد الله يونس، مقالة بعنوان " أبعاد الجدل حول أداء الرئيس محمد مرسي في المائة يوم"، على موقع المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية، نشرت بتاريخ 2012/10/13، انظر الرابط التالي: http://rcssmideast.org

[2] محمد سليم العوا، سلسلة محاضرات الموسم الثقافي، برعاية جمعية مصر للثقافة والحوار، في مدينة نصر، مسجد رابعة العدوية، قاعة الاجتماعات رقم (3)، ألقيت بتاريخ 2012/10/13

الخاتمة

النتائج

بعد إنهاء الباحث لدراسته والتي تحمل عنوان " الدولة المدنية عند الإخوان المُسلمين وأثرها على شكل الدولة والنظام السياسي في مصر " والتي حاول من خلالها الوقف على مدى الأثر الذي يمكن أن تتركه الدولة المدنية كما تطرحها جماعة الإخوان المسلمين في شكل الدولة والنظام السياسي في مصر توصلت الدارسة إلى عدد من النتائج وهي:-

1- خلصت الدراسة إلى أن الدولة المدنية ذات المرجعية الإسلامية كما تطرحها جماعة الإخوان المسلمين ومن خلال ممارسات الإخوان العملية وسلوكهم السياسي وما تضمنه الدستور المصري الجديد ليست في طريقها إلى إنشاء دولة دينية وبذلك تزيل المخاوف لدى البعض حول هذه النقطة.

2- أجابت الدراسة على سؤال: ما الذي يحدث في مصر بعد ثورة 25 يناير؟ حيث خلصت الدراسة إلى أن الدولة المدنية عند الإخوان المسلمين أثرت على علاقات الحكم وعملية البناء الديمقراطي كما توصلت الدراسة إلى أن الإشكاليات التي تتعرض لها علاقات الحكم في داخل النظام السياسي المصري هي إشكاليات من المتوقع أن يعانيها أي نظام سياسي يمر في مرحلة انتقالية ويمارس الديمقراطية لأول مرة.

3- أشارت الدراسة إلى أن الدولة المدنية عند الإخوان المسلمين ومن خلال الممارسة العملية والسلوك السياسي للجماعة تجاوزت أهم الأسئلة الشائكة السابقة حيث خلصت الدراسة إلى أن الممارسات العملية للدولة المدنية عند الإخوان المسلمين فيما يتعلق بقضيتي المرأة والأقباط تؤكد على أن هناك مشاركة حقيقية لهما في العملية السياسية سواء على مستوى مؤسسات الدولة التشريعية أو التنفيذية أو الأحزاب السياسية.

4- أكدت الدراسة على أن الدولة المدنية التي تطرحها جماعة الإخوان المسلمين تتشابه مع نماذج الدولة المدنية العصرية القادرة على إقامة حياة ديمقراطية سليمة من حيث المبادئ التي تقوم عليها تلك الدولة.

5- خلُصت الدراسة إلى التأكيد على الفرضيات حيث أثبتت الدراسة أن الدولة المدنية التي تطرحها جماعة الإخوان المسلمين قد أثرت على شكل الدولة والنظام السياسي في مصر بعد الثورة وذلك من خلال:

- أن المجالس النيابية والأحزاب السياسية في مصر أصبحت تلعب دورا حقيقياً وأكثر فاعلية في المشاركة بالحياة السياسية العامة مُقارنة مع ذلك الدور الذي كان مغيبا طيلة الفترات السابقة على ثورة 25 يناير.

- أن الدستور المصري الجديد تضمن في مواده الكثير من القوانين والبنود التي غيرت من شكل الدولة والنظام السياسي في مصر حيث أكد على تبنيه لمرتكزات الدولة المدنية التي طرحتها جماعة الإخوان المسلمين.

التوصيات

بعد إتمام الباحث لدراسته والتي تناول فيها مدى الأثر الذي يمكن أن تتركه الدولة المدنية عند جماعة الإخوان المسلمين على شكل الدولة والنظام السياسي في مصر وبناءً على النتائج التي توصل إليها فان الباحث يوصي بما يلي:

1- ضرورة تضمين الدستور الجديد مادة تستوجب تعيين منصب نائب رئيس الدولة وتحديد كامل اختصاصاته وصلاحياته وذلك لتعزيز مبدأ دولة المؤسسات.

2- ضرورة تضمين الدستور الجديد مواد صريحة وواضحة حول القضايا التي تتعلق بالمرأة والأقباط بحيث تتوافق مع المعنى الشامل لمفهوم المواطنة.

3- يوصي الباحث القائمين على مسالة التجديد الفكري لدى جماعة الإخوان المسلمين بضرورة التركيز على مواصلة الانفتاح أكثر على المجتمع المصري والتركيز على تجديد القضايا الفكرية وليس الفقهية.

4- يوصي الباحث جماعة الإخوان المسلمين باعتبارهم السلطة القائمة في مصر التركيز على إيجاد الحلول للقضايا الاقتصادية والاجتماعية والأمنية وتعزيز الديمقراطية أكثر من الانشغال بالمسائل الخارجية.

5- يوصي الباحث الإخوان المسلمين بضرورة إشراك باقي القوى السياسية الأخرى في إدارة أعباء الدولة المصرية حيث لا يمكن للإخوان المسلمين تحقيق النجاح دون مشاركة كافة أطياف المجتمع المصري.

قائمة المصادر والمراجع

المراجع العربية

القرآن الكريم

أبو المجد، عبد الجليل، **مفهوم المواطنة في الفكر العربي الإسلامي**،المغرب: إفريقيا الشرق، 2010

أبو النصر، مدحت، **الوظيفة الاجتماعية للأحزاب السياسية**، ط1، القاهرة، ايتراك للنشر والتوزيع، 2004

أبو شنب، جمال محمد، **النظم والمؤسسات السياسية**، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2007

الأبيض، احمد وآخرون، **الإسلاميون وتحديات الحكم في أعقاب الثورات العربية**، تحرير حامد قويسي وآخرون، عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، ط1، 2012

أحمد، رفعت سيد، **الدين والدولة والثورة**، د.م: دار الهلال، 1985

أحمد، صلاح زكي، **مصر والمسالة الديمقراطية**، ط1، بيروت: دار الوسام ودار ابن زيدون، 1987

اسكندر، أمين، **نقد التجربة الناصرية: رؤى من الداخل**، ط1، د.م، د.ن، 2009

الأسواني، علاء، **هل أخطأت الثورة المصرية**، ط2، القاهرة: دار الشروق، 2012

إمام، عبد الله، **عبد الناصر والإخوان المسلمون**، ط 1، د.م: دار الخيال، 1997

أمين، جلال، **مصر والمصريون في عهد مبارك (1981 – 2008)**، ط1، القاهرة: دار ميريت، 2009

الباز، داود، **بناء الدولة**، الإسكندرية، د.م: دار الفكر الجامعي، 2006

البحراني، عماد بن جاسم، **جمال عبد الناصر من الثورة إلى النكسة (1952 – 1967)**، ط1، القاهرة: مكتبة مدبولي، 2010

بدران، محمد محمد، **النظم السياسية المعاصرة**، ب.م: دار النهضة العربية، 1997

بركات، نظام، الرواف، عثمان، الحلوة، **مبادئ علم السياسة**، الرياض: دار الكرمل للنشر والتوزيع، 1989

بركات، نظام، الرواف، عثمان، الحلوة، محمد، **مبادئ علم السياسة**، ط2، عمان، دار الكرمل، 1987

بركات، نظام، ظاهر، احمد، **مدخل إلى العلوم السياسية**، ط1، تحرير مجد البرازي، عمان: جامعة القدس المفتوحة، 1993

البرنامج الرئاسي للدكتور محمد مرسي، 2012، كتيب تم تحميله عن الشبكة العنكبوتية، بدون رابط

البشري، طارق، **الحركة السياسية في مصر**، ج1، د.م، الهيئة العامة للكتاب، 1972

البنا، حسن، **مجموعة رسائل الإمام الشهيد حسن البنا**، الإسكندرية: دار الدعوة للطبع والنشر والتوزيع، 1990

البوطي، محمد سعيد رمضان، **ضوابط المصلحة في الشريعة الإسلامية**، ط2، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1977

بيلي، فرانك، **معجم بلاكويل للعلوم السياسية**، ط1، مركز الخليج للأبحاث، 2004

بيومي، زكريا سليمان، **الإخوان المسلمون والجماعات الإسلامية في الحياة السياسية المصرية 1928– 1948**، ط1، القاهرة، مكتبة وهبة، 1979

بيومي، عبد المعطي محمد، **الإسلام والدولة المدنية**، د.م: دار الهلال، العدد 650، 2005

تمام، حسام، **تحولات الإخوان المسلمون تفكك الايدولوجية ونهاية التنظيم**، ط1، القاهرة: مكتبة مدبولي، 2006

ثابت، عادل، **النظم السياسية**، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، 2007

الجاسور، ناظم عبد الواحد، **موسوعة علم السياسة**، ط1، عمان: دار مجدلاوي، 2004

حافظ، حمدي، **ثورة 23 يوليو**، القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر، 1964

الحسن، إحسان محمد، **موسوعة علم الاجتماع**، ط1، بيروت: الدار العربية للموسوعات، 1999

الشكري، علي يوسف، **النظام الدستوري في الشريعة الإسلامية**، ط1، القاهرة: ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، 2010

حوى، سعيد، **المدخل إلى دعوة الإخوان المسلمين**، ط2، عمان: جمعية عمال المطابع التعاونية،1979

الخزرجي، ثامر كامل محمد، **النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة**، ط1، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004

الخطيب، نعمان احمد، **الوجيز في النظم السياسية**، ط1، عمان: مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1999

الدستور المصري الجديد، 2012، نسخة تم تحميلها عن الشبكة العنكبوتية، بدون رابط

دياب، محمد عبد الحكم، **الناصرية الفكر.. الممارسة**، بيروت: دار المسيرة، 1975

الديب، حاتم بن حسن، **ماذا تعرف عن الدولة الإسلامية – المدنية – الديمقراطية- العلمانية – الليبرالية – الثيوقراطية**، ط1، شبين الكوم: مؤسسة الصحابة للطبع والنشر والتوزيع، 2011

الرافعي، عبد الرحمن, **ثورة 1919** , ط 2, ج 2, القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1955

الرفاعي، عبد العزيز، **الديمقراطية والأحزاب السياسية في مصر الحديثة والمعاصرة**، ط1، القاهرة: دار الشروق، 1977

رمضان، عبد العظيم محمد، **تطور الحركة الوطنية في مصر 1918 – 1936**، ط2، القاهرة: مكتبة مدبولي، 1983

رمضان، عبد العظيم، **مصر في عصر السادات**، ط1، القاهرة: مكتبة مدبولي، 1986

الزيات، منتصر، **الجماعات الإسلامية رؤية من الداخل**، ط2، القاهرة: دار مصر المحروسة، 2005

زيد، مصطفى، **المصلحة في التشريع الإسلامي ونحم الدين الطوفي**، ط2، د.م: دار الفكر العربي، 1964

السعيد، رفعت، **تأملات في الناصرية**، ط2، بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، 1979

السعيد، شريف طلعت، **مسار التجربة الحزبية في مصر**، ع104، ط1، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2004

السلفي، أبو فهر، **الدولة المدنية مفاهيم وأحكام**، ط1،د.م، دار علم النوادر والعصرية للنشر والتوزيع، 2011

سمور، زهدي عبد المجيد، **تاريخ العرب المعاصر**،ط 1، عمان، جامعة القدس المفتوحة، 1996

السهيلي، إسماعيل علي، الزنداني، احمد عبد الواحد، **مقاربات في الدولة المدنية والإسلامية السياقات الفكرية والإستراتيجية**، د.ن، د.م، 2011

سيف الدولة، عصمت، **الأحزاب ومشكلة الديمقراطية في مصر**، بيروت: دار المسيرة،1979

شماخ، عامر، **الإخوان والأقباط من يطمئن من؟**، ط1، القاهرة: مكتبة وهبة، 2008

شوربجي، احمد حسن، **الإمام الشهيد حسن البنا**، تقديم مصطفى مشهور، ط1، الإسكندرية: دار الدعوة للطبع والنشر والتوزيع، 1998

الشيخ، ممدوح وآخرون، **يوميات الثورة المصرية يناير 2011**، تحرير احمد عبد الحميد حسين، ط،1، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ممدوح الشيخ في: " **التأثير التونسي في الثورة المصرية من سيدي بوزيد إلى التحرير**"، 2011

صافي، لؤي، **العقيدة السياسية معالم نظرية عامة للدولة الإسلامية**، ط1، فيرجينيا: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1996

الصبري، عارف بن احمد، **الدولة المدنية الديمقراطية وخطرها على الثورات العربية**، د.ن، د.م، 2011

صديق، علي، **الإخوان المسلمون بين إرهاب فاروق وعبد الناصر**، الرياض: الناشرون العرب، 1987

الطحان، مصطفى محمد، **الإمام حسن البنا مؤسس حركة الإخوان المسلمين1906 – 1949م**، تقديم محمد مهدي عاكف، ط1، د.م، د.ن، 2008

الطويل، محمد، **برلمان الثورة**، ط1، القاهرة: مكتبة مدبولي، 1985

الظواهري، أيمن، **فرسان تحت راية النبي**، ج1، ط2، د.م، د.ن، 2010

عبد الخالق، فريد، **الإخوان المسلمون في الميزان**، القاهرة: دار الصحوة للنشر، 1987

عبد الفتاح، إسماعيل، **معجم المصطلحات السياسية والإستراتيجية**، ط1، القاهرة: العربي للتوزيع والنشر، 2008

عبد القادر، علي احمد، المنوفي، كمال، **النظريات والنظم السياسية**، ط1، القاهرة: دار نهضة الشرق، 2002

عبد المجيد، وحيد، **ثورة 25 يناير قراءة أولى**، ط3، القاهرة: مركز الأهرام للنشر والترجمة والتوزيع، 2012

عبد الناصر، جمال، **الديمقراطية**، د.م: الدار القومية للطباعة والنشر، د.ت

عبد الناصر، جمال، **الميثاق**، القاهرة: د.ن، 1962

عبد الناصر، وليد محمود، **التيارات الإسلامية في مصر ومواقفها تجاه الخارج من النكسة إلى المنصة**، تقديم احمد كمال أبو المجد، ط1، القاهرة: دار الشروق، 2001

عبد الهادي، مها، **واقع المرأة في فلسطين: وجهة نظر إسلامية، أوراق في الفكر والسياسة الإسلامية الفلسطينية المعاصرة (3)**، نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، 1999

عبد الوهاب، محمد رفعت، **مبادئ النظم السياسية**، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2002

عبده، محمد، **الأعمال الكاملة**، تحقيق محمد عمارة، ج1، ط1، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1972

العزباوي، يسري، ورقة بعنوان "**التحديات والفرص المتاحة لمشاركة المرأة في صنع القرار في ظل التغيرات المجتمعية والسياسية**"، مقدمة إلى ورشة عمل بعنوان " المرأة المصرية وصنع القرار "، عقدت في القاهرة في 26-27 سبتمبر، 2012

عطية، مبروك، **الوسطية في الدين والإبداع**، ط1، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2010

علي، عبد الرحيم، **الإخوان المسلمون من حسن البنا إلى مهدي عاكف**، ط1، القاهرة: مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات،2007

علي، عبد الرحيم، **الإخوان المسلمون فتاوي في الأقباط والديمقراطية والمـــرأة والفـــن**، ط1، القاهرة: مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، 2005

عمارة، محمد، **هل الإسلام هو الحل؟ لماذا وكيف؟**، د.م: دار الشروق، د.ت

عودة، احمد فارس، **مقارنة النظم السياسية: دراسة تحليلية**، ط2، د.م: المؤلف، 2009

العوضي، هشام، **صراع على الشرعية الإخـــوان المســـلمون ومبـــارك1982 – 2007**، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009

غليون، برهان، العوا، محمد سليم، **النظام السياسي في الإسلام**، ط2، دمشق: دار الفكر، 2008

الغنوشي، راشد، **الحريات العامة في الدولة الإسلامية**، ط1، بيروت: مركز دراســـات الوحـــدة العربية، 1993

الغنوشي، راشد، **الديمقراطية وحقوق الإنسان في الإسلام**، ط1، لبنان: الدار العربيـــة للعلـــوم ناشرون، 2012

فرهود، أحلام السعدي، **التيار الإسلامي والسياسة المصرية**، القاهرة، الزهراء للإعلام العربي، 1991

فياض، ندى، **الدولة المدنية تجربة فؤاد شهاب في لبنان**، تقديم بسام ضو،ط1، بيروت: منتدى المعارف، 2011

القرضاوي، يوسف، **الإخوان المسلمون "70" عاما في الدعوة والتربيـــة والجهـــاد**، بيـــروت: مؤسسة الرسالة، 2001

القرضاوي، يوسف، **التربية الإسلامية ومدرسة حسن البنا**، ط1، القاهرة: مكتبة وهبة، 1979

القرضاوي، يوسف، **الخصائص العامة للإسلام**، ط1، القاهرة: مكتبة وهبة، 1977

القرضاوي، يوسف، **الدين والسياسة تأصيل ورد شُبهات**، دبلن: المجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث، 2007

القرضاوي، يوسف، **من فقه الدولة في الإسلام**، ط1، القاهرة: دار الشروق، 1997

كامل السيد، مصطفى، المنوفي، كمال، **حقيقة التعددية السياسية في مصر**، مصر: مكتبة مدبولي، 1996

كتاب أوراق مؤتمر بعنوان: **التعددية وحق الاختلاف من منظور إسلامي ودور الجامعات في تنمية ذلك**، أمارة، صايل احمد، "**التعدييه والاختلاف في التصور الإسلامي** "، من ص 17 الى ص 60، فلسطين: جامعة النجاح الوطنية، 2012

كمال، أحمد عادل، **الإخوان المسلمون والنظام الخاص**، ط2، القاهرة: الزهراء للإعلام العربي، 1989

الكيالي، عبد الوهاب، **موسوعة السياسة**، تحرير ماجد نعمة وآخرون، ج1، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1981

لاندو، جاكوب، **الحياة النيابية والأحزاب في مصر من 1866 إلى 1952**، ترجمة وتعليق سامي الليثي، مكتبة مدبولي، 1964

الماردينى، زهير، **اللدودان الوفد والإخوان**، ط2، بيروت: دار اقرأ، 1986

الماوردي، ابن الحسن البصري، **الأحكام السلطانية والولايات الدينية**، مراجعة محمد فهمي السرجاني، د.م: المكتبة التوفيقية،1978

متولي، محمود، **مصر والحياة الحزبية والنيابية قبل سنة 1952**، القاهرة: دار الثقافة للطباعة والنشر، 1980

مصباح، عامر، **معجم العلوم السياسية والعلاقات الدولية**، القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2010

منصور، احمد، **حسين الشافعي شاهد على عصر ثورة يوليو**، ط1، بيروت: الدار العربية للعلوم ودار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، 2004

مكيافيللي، نيقولو، **الأمير**، ط11، بيروت: دار الآفاق الجديدة، 1979

مهنا، محمد نصر، **في نظرية الدولة والنظم السياسية**، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 1999

موسوعة العلوم السياسية، ج1، تحرير محمد محمود ربيع وإسماعيل صبري مقلد، الكويت: جامعة الكويت،1994

ميتشل، ريتشارد، **الإخوان المسلمون**، ترجمة عبد السلام رضوان، تقديم صلاح عيسى، ط1، بيروت، دار القلم، 1978

نصر، محمد عبد المعز، **في النظريات والنظم السياسية**، بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1973

هرميه، غي وآخرون، **معجم علم السياسة والمؤسسات السياسية**، ترجمة هيثم اللمع، ط1، بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2005

هلال، علي الدين، **السياسة والحكم في مصر**، القاهرة: مكتبة نهضة الشرق، 1977

الواعي، توفيق يوسف، **الفكر السياسي المعاصر عند الإخوان المسلمين**، د.م: مكتبة المنار الإسلامية، د.ت

وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، **إشكالية العلاقة بين الدين والسياسة مؤتمر بيت المقدس الإسلامي الدولي الثالث**، تحرير محمود سعيد أشقر، وخالد الزواوي، ج1، القدس: وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، عليان، إبراهيم خليل، في " **الدولة الدينية والدولة المدنية**"، 2012

الرسائل الجامعية

الدبعي، رائد، **أساليب التغيير السياسي لدى حركات الإسلام السياسي، إخوان مصر نموذجا 1928– 2005**، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس،2012

صبح، محمد علي محمود، **إدارة الدولة في الإسلام دراسة تأصيلية لمفهوم إدارة الدولة في الفكر السياسي الإسلامي**، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2011

المجلات والدوريات العلمية

الأنبا ري، حسن وآخرون، ***الخارطة السياسية للوطن العربي ما بعد الثورات***، **شهرية الشرق الأوسط**، ط1، العدد 22، عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط،، الجولاني،عاطف، في " **خارطة القوى السياسية والحزبية** "، ص ص 39 – 47، 2012

الجبالي، عبد الفتاح، ***تضارب المصالح في مصر الواقع واليات الإصلاح***، **كراسات إستراتيجية** السنة20، العدد214، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، 2010

الحمد، جواد، ***إدارة المرحلة الانتقالية ما بعد الثورات العربية***، **شهرية الشرق الأوسط**، ط1، العدد21، عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، 2012، سُميرة، صبري، في "**المرحلة الانتقالية طبيعتها ومكوناتها وأنماطها**"، ص ص 17 – 36، 2012

الدسوقي، أبو بكر، في " ***الثورات العربية: لماذا سقطت في مصيدة المرحلة الانتقالية***؟، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 188، 2012

فهمي، طارق وآخرون، مصطفى، نادية، في " ***تقييم أداء القوى السياسية الإسلامية في المشهد السياسي الراهن*** "، **أوراق الشرق الأوسط**، ص ص 21 – 41، القاهرة: المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، العدد 56، 2012

المُقابلات الشخصية

العوا، محمد سليم، **سلسلة محاضرات الموسم الثقافي**، برعاية جمعية مصر للثقافة والحوار، في مدينة نصر، مسجد رابعة العدوية، قاعة الاجتماعات رقم (3)، ألقيت بتاريخ 2012/10/13

مقابلة شخصية مع المستشار طارق البشري، حول " **اثر الدولة المدنية عند الإخوان المسلمين وأثرها على شكل الدولة والنظام السياسي في مصر** "، القاهرة، بيت المستشار، بتاريخ 2012/10/18

مقابلة شخصية مع توحيد البنهاوي، حول " **اثر الدولة المدنية عند الإخوان المسلمين وأثرها على شكل الدولة والنظام السياسي في مصر** "، القاهرة، المقر الرئيسي للحزب العربي الديمقراطي الناصري، بتاريخ 2012/10/14

مقابلة شخصية مع رفعت السعيد، حول " **اثر الدولة المدنية عند الإخوان المسلمين وأثرها على شكل الدولة والنظام السياسي في مصر** "، القاهرة، المقر الرئيسي لحزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي، بتاريخ 2012/10/10

مقابلة شخصية مع عبد الستار قاسم، حول " **أسباب تحول الخطاب السياسي لدى جماعة الإخوان المسلمين** "، نابلس، جامعة النجاح الوطنية، بتاريخ 3/27 /2012

مقابلة شخصية مع عبد العاطي محمد، حول " **اثر الدولة المدنية عند الإخوان المسلمين وأثرها على شكل الدولة والنظام السياسي في مصر** "، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، بتاريخ 2012/10/21

مقابلة شخصية مع عبد الغفار شكر، حول " **اثر الدولة المدنية عند الإخوان المسلمين وأثرها على شكل الدولة والنظام السياسي في مصر** "، القاهرة، بتاريخ 2012/10/20

مقابلة شخصية مع عماد جاد، حول " **اثر الدولة المدنية عند الإخوان المسلمين وأثرها على شكل الدولة والنظام السياسي في مصر** "، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، بتاريخ 2012/10/21

مقابلة شخصية مع محمد حسين، حول " **اثر الدولة المدنية عند الإخوان المسلمين وأثرها على شكل الدولة والنظام السياسي في مصر** "، القاهرة، جامعة القاهرة، بتاريخ 2012/10/15

المراجع الالكترونية

bbc عربي، خبر صحفي بعنوان " المجلس العسكري في مصر يرفض "تشكيك" الإخوان في نزاهته "، على موقع bbc عربي، نشر بتاريخ 2012/3/25، انظر الرابط التالي: http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2012/03/120325_egypt_military.shtml

أبو الفتوح، عبد المنعم، محاورة بعنوان " الهجوم على الإخوان المسلمين بلا دليل "، أجراها معه موقع مفكرة الإسلام، نشرت بتاريخ: 20 فبراير 2006، انظر الرابط التالي: http://www.islammemo.cc/2006/02/20/5158.html

ابو الفتوح، عبد المنعم، مقالة بعنوان " (المواطنة) في المجتمع المسلم..رؤية من الإخوان المسلمين "، موقع صيدا الآن، نشرت بتاريخ 2008/4/14، انظر الرابط التالي: http://www.saidasea.com/index.php?s=18&id=259

أبو زيد، هبه، وآخرون، تحقيق صحفي بعنوان " خبراء: المجلس العسكري يحكم مصر من وراء ستار الإعلان الدستوري المكمل "، على موقع جريدة الوادي، نشر بتاريخ:2012/6/19، انظر الرابط التالي: http://www.elwadynews.com/news.php?id=20122

أسباب ثورة 25 يناير في مصر، انظر الرابط التالي: http://1001e-books.blogspot.com/2011/02/25_16.html

ar.wikipedia.org/wiki/مجلس_قيادة_ثورة_1952

برنامج حزب الحرية والعدالة المنبثق عن جماعة الإخوان المسلمين، القراءة الأولى، انظر الرابط التالي: http://www.torathikhwan.com/Library/98ghfg.doc

بسيوني، إبراهيم، خبر صحفي بعنوان " الفريق المعاون للرئيس المصري.. مصر: مرسى يعيين 17 مستشار من أغلبهم إسلاميين و4 مساعدين بينهم قبطي وامرأة "، علة موقع سعورس، نشر بتاريخ 2012/8/28، انظر الرابط التالي: http://www.sauress.com/alazd/22274

البشير، عصام، مقالة بعنوان " التعددية السياسية والمواطنة رؤية إسلامية " موقع صناعة الفكر، نشرت بتاريخ:2012/4/30، انظر الرابط التالي: http://www.fikercenter.com/fiker/index.php?option=com_k2&view=item&id=279:bachir&Itemid=62

البطريق، أحمد، والبهي، إبراهيم، وفؤاد، محمد، خبر صحفي بعنوان " مرسي يقرر عودة البرلمان والأعلى يعقد اجتماعا طارئا لبحث القرار والدستورية تدرس الموقف "، على موقع جريدة الأهرام، العدد 45871، نشر بتاريخ 2012/7/9، انظر الرابط التالي: http://www.ahram.org.eg/The-First/News/159346.aspx

بيومي، محمود شعبان، والمهدي، بسمة، خبر صحفي بعنوان " الإخوان ترفض مقترحًا بتولي المرأة مناصب قيادية داخل الجماعة "، على موقع المصري اليوم، نشر بتاريخ 2012/10/1، انظر الرابط التالي: http://www.almasryalyoum.com/node/1148521

التغيير، خبر صحفي بعنوان "الحرية والعدالة يسعى لزيادة نسبة مرشحيه من الأقباط"، على موقع التغيير، نشر بتاريخ 2012/11/10، انظر الرابط التالي:
http://altaghieer.com/node/103489

الجباعي، جاد الكريم، مقالة بعنوان " الدولة المدنية تلفيق فكري وتلبيس سياسي "، موقع صحيفة حريات، نشرت بتاريخ: 2012/7/23، انظر الرابط التالي:
http://www.hurriyatsudan.com/?p=71590

جريدة الشعب الجديد، خبر صحفي بعنوان " الرئاسة: مرسي أصدر الإعلان الدستوري بعد إشارات بنية المحكمة الدستورية بحل التأسيسية "، على موقع جريدة الشعب الجديد، نشر بتاريخ 2012/12/14، انظر الرابط التالي:
http://www.elshaab.org/thread.php?ID=43095

الجزيرة نت، تقرير صحفي بعنوان " أزمة مصر... خلاف سياسي أم فقدان ثقة؟ "، على موقع الجزيرة نت، نشر بتاريخ 2012/12/6، انظر الرابط التالي:
http://www.aljazeera.net/news/pages/1c51d6d1-b956-4a16-8b71-b094fc7eb623

حامد، محيي، مقالة بعنوان " قضايا أساسية في فكر الإمام البنا (3) نظرة الإخوان المسلمين للحكم "، على موقع مجلة المجتمع، نشرت بتاريخ 2012/12/15، انظر الرابط التالي:
http://magmj.com/index.jsp?inc=5&id=8657&pid=2187

حبيب، رفيق، مقالة بعنوان " تقدير موقف: حقيقة أزمة الدستور "، على موقع التغيير، نشرت بتاريخ 2012/10/29، انظر الرابط التالي: http://altaghieer.com/node/101555

الحجوي، حسن أحمد، مقالة بعنوان " مسوغات عقلنة الدولة في الوطن العربي "، على موقع مدونات ياهو، نشرت بتاريخ 2008/10/6، انظر الرابط التالي:

http://goutaliezzedine.maktoobblog.com/1351628/عقلنة-الدولة-في-الوطن-العربي/

حزب الحرية والعدالة، ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، انظر الرابط التالي: http://ar.wikipedia.org

حسام رمضان، أسباب قيام الثورة/أسباب ثورة 25 يناير، انظر الرابط التالي: http://www6.mashy.com/home/tahrir-egypt/revolution-causes

حلمي،أحمد، خبر صحفي بعنوان " بالأسماء.. مرسي يصدر قرارا بتعيين ٩٠ عضوا في مجلس الشورى "، على موقع محيط، نشر بتاريخ 2012/12/22، انظر الرابط التالي: http://www.moheet.com

حميدة، علاء سعد حسن، مقالة بعنوان " الدولة في الإسلام دولة مدنية حصريا "، على موقع رابطة أدباء الشام، انظر الرابط التالي: http://www.odabasham.net/show.php?sid=43350

حنفي، محمد، وأبو عايد، حسين، خبر صحفي بعنوان " إبعاد النائب العام المصري يفجّر أزمة بين الرئيس والقضاة "، على موقع صحيفة المدينة، نشر بتاريخ 2012/10/13، انظر الرابط التالي: http://www.al-madina.com/node/407308

خليل، سامية، تحقيق صحفي بعنوان "الفريق الرئاسي.. خطوة على طريق دولة المؤسسات"، على موقع بوابة الحرية والعدالة، نشر بتاريخ: 2012/8/23، انظر الرابط التالي: http://www.fj-p.com/?t=14103&m=2H

خليل، صبري محمد، دراسة بعنوان " جماعه الإخوان المسلمين: قراءه منهجيه لأصولها الفكرية "، على موقع منتديات الفكر القومي العربي، نشرت بتاريخ 2012/6/8، انظر الرابط التالي: http://www.alfikralarabi.net/vb/showthread.php?t=30392

داود، محمد طلعت، وعلي، سعيد، خبر صحفي بعنوان " أول مرشحة لرئاسة الحرية والعدالة: لا أخشى الكتاتني والعريان "، حوار مع السيدة صباح السقاري، على موقع المصري اليوم، نشر بتاريخ 2012/10/4، انظر الرابط التالي:
http://www.almasryalyoum.com/node/1155781

الرشيدي، حسن، مقالة بعنوان " قراءة في مفهوم المواطنة عند جماعة الإخوان المسلمين"، موقع مفكرة الإسلام، نشرت بتاريخ 2008/4/21، انظر الرابط التالي:
http://islammemo.cc/Tkarer/Tkareer/2008/04/21/62735.html

رفعت، ياسر، مقالة بعنوان " التربية السياسية لدى جماعة الأخوان المسلمين "، نشرت بتاريخ 11/10/ 2006، انظر الرابط التالي: http://al7our.maktoobblog.com

سرحان، رولا، مقالة بعنوان " في المعارضة المصرية "، على موقع شبكة راية الإعلامية، نشرت بتاريخ 2013/2/4، انظر الرابط التالي:
http://www.raya.ps/ar/articles/817567.html

الشاطر، خيرت، مقابلة تلفزيونية مع الإعلامي محمود سعد حول " مفهوم الدولة المدنية ذات المرجعية الإسلامية "، قناة التحرير الفضائية، شوهد على موقع اليوتيوب، انظر الرابط التالي: http://www.youtube.com/watch?v=U4VvPEDJczM

الشرق الأوسط، مقالة بعنوان " أبرز نقاط الخلاف في الدستور المصري المطروح للاستفتاء "، على موقع راديو سوا، نشرت بتاريخ 2012/12/14، انظر الرابط التالي:
http://www.radiosawa.com/content/egypt-constitution-referendum-muslim-brotherhood/216420.html

الشروق، خبر صحفي بعنوان " الرئيس مرسى يعين المستشار محمود مكي نائبا له "، على موقع الشروق، نشر بتاريخ 2012/8/12، انظر الرابط التالي:

http://shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=12082012&id=16430
24b-4c84-4707-be98-14e20994535f

الشروق، خبر صحفي بعنوان " مستشار مرسي: قبطي وسيدة نائبان للرئيس "، على موقع الشروق، نشر بتاريخ 2012/6/26، انظر الرابط التالي:
http://shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=26062012&id=c5e44
a47-3c3a-4591-b342-74a8cc6e7796

طريق السلف، تحقيق صحفي بعنوان " مستشارون لمرسي: الإعلان الدستوري ضرورة لاستقرار مصر"، على موقع طريق السلف، نشر بتاريخ: 2012/11/26، انظر الرابط التالي :
http://www.alsalafway.com/cms/news.php?action=news&id=18151

طه، احمد، مقالة بعنوان " الحياة الحزبية في مصر بعد الثورة.. بين الانطلاق والتعثر "، على موقع القدس العربي، نشرت بتاريخ 2012/11/15، انظر الرابط التالي:
http://www.alquds.co.uk/index.asp?fname=today%5C15qpt477.htm&
arc=data%5C2012%5C11%5C11-15%5C15qpt477.htm

عامر، عادل، مقالة بعنوان " الحياة الحزبية في مصر " نشرت في 2009/4/17 انظر الرابط التالي: http://www.f-law.net/law/archive/index.php?t-23834.htm

العامري، محمد بن موسى، مقالة بعنوان " الدولة الإسلامية والدولة المدنية " شبكة البيضاء الإخبارية، نشرت بتاريخ 2011/4/19، انظر الرابط التالي:
http://www.albidaweb.com

عباس، احمد، مقالة بعنوان " قصة الدستور (3-3) "، على موقع الجزيرة توك، نشرت بتاريخ 2013/1/10، انظر الرابط التالي: http://www.aljazeeratalk.net/node/9676

عبد العزيز، هشام مصطفى، مقالة بعنوان " الدولة المدنية بين الإسلام والعلمانية "، ج1، منتدى الإسلام اليوم، نشرت بتاريخ 2011/2/15، انظر الرابط التالي:
http://muntada.islamtoday.net/t88503.html

عبد العظيم، احمد، مقالة بعنوان " قراءة في قائمة أعضاء المؤتمر العام لـ"الحرية والعدالة".. 11 قبطيًا و70 امرأة يشاركون في انتخاب خليفة مرسي "، على موقع بوابة الأهرام، نشرت بتاريخ 2012/10/3، انظر الرابط التالي:
http://gate.ahram.org.eg/News/257729.aspx

عبد القادر، ماجد، خبر صحفي بعنوان " مرسي يتوجه لإثيوبيا للمشاركة بالقمة.. ويلقي كلمة يحدد فيها سياسة مصر الجديدة نحو إفريقيا "، على موقع الجورنال، نشر بتاريخ 2012\7\15، انظر الرابط التالي:
http://elgornal.net/news/news.aspx?id=848958

عبد المجيد، وحيد، مقالة بعنوان " المرأة في البرلمان والنموذج الإسلامي "، على موقع الأهرام الرقمي، نشرت بتاريخ 2012/1/31، انظر الرابط التالي:
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=784402&eid=891

عبد الوهاب، سناء، تحقيق صحفي بعنوان " «المصري اليوم» تفتح ملف ديون مصر: كيف وصلنا إلى «التريليون»؟ "، على موقع المصري اليوم، نشر بتاريخ 2011\11\11، انظر الرابط التالي: http://www.almasryalyoum.com/node/513708

العريان، عصام، دراسة بعنوان " الإخوان المسلمون ومفهوم الدولة "، المنتدى العام، انظر الرابط التالي: http://www.muslm.net/vb/showthread.php?t=420895

عز العرب، خالد، مقالة بعنوان " خريطة الأحزاب السياسية في مصر بعد الثورة "، على موقع bbcعربي، نشرت بتاريخ 2011/6/23، انظر الرابط التالي:
http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2011/06/110623_egypt_party map.shtml

عزيز، اشرف، مقالة بعنوان " نبذة عن تطور الحياة النيابية في مصر "، موقع شبكة عمران القانونية، نشرت بتاريخ 2009/3/3، انظر الرابط التالي:
http://ibrahimomran.com/vb/showthread.php?t=2454

عطية، هشام، مقالة بعنوان " ثورة 25 يناير في مصر (ثورة الغضب) منذ قامت وحتى الآن شهداء الثورة "، منتديات عبير، نشرت بتاريخ: 2011/2/20، انظر الرابط التالي:
/http://v.3bir.com/263538

العناني، أميرة، مقالة بعنوان " أزمة مياه النيل تعيد العلاقات المصرية الأفريقية إلى نقطة الصفر وسط محاولات مكثفة لإعادة الثقة"، على موقع جريدة مصر الجديدة، نشر بتاريخ 15\6\2011، انظر الرابط التالي:
http://www.misrelgdida.com/index.php?print=1&news=64992

الغنوشي، راشد، مقالة بعنوان " الإسلام والمواطنة "، موقع المعرفة، نشرت بتاريخ 2010/7/3، انظر الرابط التالي:
http://www.aljazeera.net/pointofview/pages/1da00c65-67d1-4ae7-9635-16c0eb203b4e

فضائية فلسطين اليوم، خبر صحفي بعنوان " مصر... الرئيس مرسي يعين 90 عضوا في مجلس الشورى "، على موقع فضائية فلسطين اليوم، نشر بتاريخ 2012/12/23، انظر الرابط التالي: http://paltoday.tv/index.php?act=post&id=1106

القرضاوي، يوسف، حلقة بعنوان " المواطنة والهويات المذهبية " في برنامج " الشريعة والحياة "، يبث على قناة الجزيرة الفضائية، موقع الجزيرة نت، تاريخ الحلقة: 2012/2/19، انظر الرابط التالي: http://www.aljazeera.net/programs/pages/191a27e0-f171-44a9-a977-572ca58f90c6

القرعي، أحمد يوسف، مقالة بعنوان " تحديات بناء الدولة في الفكر السياسي العربي "، على موقع القدس، نشرت بتاريخ: 2010/7/16، انظر الرابط التالي: http://www.alquds.com/news/article/view/id/188950

قناة العربية، خبر صحفي بعنوان " نتيجة الاستفتاء على الدستور المصري: 63.8% "نعم" و36.2% "لا""، على موقع العربية، نشر بتاريخ 2012/12/25، انظر الرابط التالي: http://www.alarabiya.net/articles/2012/12/25/256943.html

قنصوه، ياسر، مقالة بعنوان " المواطنة والدولة في الفكر العربي الحديث "، على موقع مجلة التسامح، انظر الرابط التالي: http://www.altasamoh.net/Article.asp?Id=331

كريشان، محمد، حلقة تلفزيونية بعنوان " الجدل حول البرنامج السياسي للإخوان المسلمين "، في برنامج ما وراء الخبر، على موقع الجزيرة نت، تاريخ بث الحلقة 2007/10/14، انظر الرابط التالي: http://www.aljazeera.net/programs/pages/d7dd8a1c-47bc-4137-8089-fb74b2850ee5

كمال الدين، إسلام، خبر صحفي بعنوان " الأمين العام لحزب البناء والتنمية: زيارات مرسي الآسيوية تحول في سياسة مصر الخارجية "، على موقع المصريون، نشر بتاريخ 31\8\2012، انظر الرابط التالي: http://almesryoon.com/permalink/23379.html

كوش، عمر، مقالة بعنوان " تعيّنات الدولة في الفكر السياسي العربي "، على موقع المستقبل، العدد 4570، نشرت بتاريخ 2013/1/10، انظر الرابط التالي: http://www.almustaqbal.com/storiesv4.aspx?storyid=554330

محمد،هيثم، ومنصور، أحمد، والمصري،جبر، تحقيق صحفي بعنوان "صلاحيات مكي تعزز دولة المؤسسات"، على موقع بوابة الحرية والعدالة، نشر بتاريخ: 2012/9/22، انظر الرابط التالي: http://c1.fj-p.com/?t=20121&m=2I

محمود محسن، خبر صحفي بعنوان "مستشار للرئيس المصري: مرسي يريد إنهاء حكم الفرد ببناء دولة المؤسسات"، على موقع الشرق الأوسط جريدة العرب الدولية، العدد 12334، نشر بتاريخ: 2012/9/4، انظر الرابط التالي:
http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&article=693759&issueno=12334

محمود، رشا، تحقيق صحفي بعنوان " المرأة المصرية في الحياة السياسية بين ظلم المجتمع وقلة العزيمة والإصرار "، على موقع شبكة رصد الإخبارية، نشر بتاريخ 2012/11/6، انظر الرابط التالي: http://www.rassd.com/7-45194.htm

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، تحقيق صحفي بعنوان " قراءة في نتائج الانتخابات المصرية "، على موقع مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، نشرت بتاريخ 23/01/2012، انظر الرابط التالي:
http://www.alzaytouna.net/permalink/7919.html

المركز العربي للأبحاث ودراسة السّياسات، دراسة بعنوان " الأزمة المصريّة: مخاض الديمقراطيّة العسير "، على موقع المركز العربي للأبحاث ودراسة السّياسات، نشرت بتاريخ 2012/12/12، انظر الرابط التالي:
http://www.dohainstitute.org/release/d3dd3f60-63ae-4bd3-9771-7664499bf769

مصر أولا، الإعلان الدستوري الصادر من المجلس الأعلى للقوات المسلحة – مارس 2011، على موقع مصر أولا، انظر الرابط التالي:
http://www.egypt1.info/constitution_declaration.php

مفكرة الإسلام، خبر صحفي بعنوان " بالأسماء..الإسلاميون يكتسحون عضوية الجمعية التأسيسية لدستور مصر "، على موقع مفكرة الإسلام، نشر بتاريخ 25 3 2012 نظر

الـــــــــــــــــــــــــرابط التــــــــــــــــــــــــــــــــــــــالي:
http://www.islammemo.cc/akhbar/arab/2012/03/25/146596.html

منتديات جوهرة سوفت، خبر صحفي بعنوان:"راشد الغنوشي: نسير نحـــو تحالفـــات سياســـية جديدة... والنظام البرلماني يضمن الديمقراطية"، على موقع منتديات جوهرة سوفت، نشر بتـــــاريخ 2012/8/31، انظـــــر الــــــرابط التـــــالي: http://www.jawhara-soft.com/vb/showthread.php?t=79426

الموقع الرسمي لحزب الجبهة الديمقراطية، نبذة تاريخيـــة عـــن الأحـــزاب، نشـــرت بتـــاريخ 2010/4/2، انظر الرابط التالي: http://www.democraticfront.org

موقع الشروق، خبر صحفي بعنوان " نص الإعلان الدستوري الجديد الـــذي أصـــدره الـــرئيس مرسي "، على موقع الشروق، نشـــر بتـــاريخ 2012/12/9، انظـــر الـــرابط التـــالي: http://shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=09122012&id=ac870987-0412-4dd8-ace9-a21b83213115

النادي، علاء، دراسة بعنوان " الإخوان المسلمون والدولة... الرؤى والإشـــكاليات "، الحـــوار المتمـــــدن، نشـــــرت بتـــــاريخ: 2011/11/17، انظـــــر الـــــرابط التـــــالي: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=283824

المصري، ندى، تحقيق صحفي بعنوان " حكم تاريخي للقضاء المصري يؤدي إلى حل مجلـــس الشعب كاملاً "، على موقع مصريات، نشر بتاريخ 2012/6/14، انظر الرابط التـــالي: http://www.masreat.com

نشرة صادرة عن موقع الهيئة العامة للاستعلامات، بعنوان " تاريخ الدساتير المصرية من القدم الــــــــــى الحداثـــــــــــة " انظـــــــــر الـــــــــرابط التـــــــــالي: http://www.sis.gov.eg/ar/LastPage.aspx?Category_ID=2128

الهباء، مؤمن، مقالة بعنوان " الصراع السياسي في مصر.. بين علمانية النخبة وإسلامية الجمهور "، على موقع مجلة المجتمع، نشرت بتاريخ 2013/1/19، انظر الرابط التالي: http://magmj.com/index.jsp?inc=5&id=9685&pid=2549

وديع، محمد، خبر صحفي بعنوان " رفعت السعيد: الإخوان ليس لديهم فكر تداول السلطة "، على موقع صدى البلد، نشر بتاريخ 2012/6/21، انظر الرابط التالي: http://www.el-balad.com/198519

ورشة عمل بعنوان " الوسطية السياسية "، الملتقى، قسم الفكر والتربية، نشرت بتاريخ2010/3/7، انظر الرابط التالي: -http://www.ikhwan.net/forum/showthread.php?115046

ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، الإعلان الدستوري في مصر 2011، انظر الرابط التالي: http://ar.wikipedia.org

ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، انتخابات مجلس الشعب المصري 2010، انظر الرابط التالي: http://ar.wikipedia.org

ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، ثورة 25 يناير، انظر الرابط التالي: http://ar.wikipedia.org

ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، مجلس الشورى المصري، انظر الرابط التالي: http://ar.wikipedia.org

ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، وزارة هشام قنديل، انظر الرابط التالي: http://ar.wikipedia.org

يونس، محمد عبد الله، مقالة بعنوان " أبعاد الجدل حول أداء الرئيس محمد مرسي في المائة يوم"، على موقع المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية، نشرت بتاريخ 2012/10/13، انظر الرابط التالي: http://rcssmideast.org

An- Najah National University
Faculty Of Graduates Studies

Muslim brotherhood's perspective on the civic state and it's impact on the shape of the state and political system in Egypt

By
Burhan Adel Yusef Dwaikat

Supervised By
Dr. Ra'ed N'erat

This Thesis is Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Master of Political Planning and Development in Economic Faculty of Graduate Studies, An-Najah National University, Nablus, Palestine.

2013

Muslim brotherhood's perspective on the civic state and it's impact on the shape of the state and political system in Egypt

By
Burhan Adel Yusef Dwaikat
Supervised By
Dr. Ra'ed N'erat

Abstract

This study aims to discuss the issue of the civil state from the point of view of the Muslim Brotherhood and its impact on the shape of the state and its political regime in Egypt. It attempts to address the extent to which this civil state which is adopted and presented by the Muslim Brotherhood can affect the shape and political regime of Egypt.

The Muslim Brotherhood, which is considered one of the most prominent Islamic political movements in Egypt as well as in the Arab world, has been subject to many doubts and questions especially regarding its political and intellectual approach which has long been accused of being very conservative and militant.

The Muslim Brotherhood draws its political thought from Islam being a comprehensive religion and system that covers all aspects of life; it considers itself among the Islamic movements that follow the moderate approach. Thanks to its flexibility, the Muslim Brotherhood has been able to survive for more than 8 decades and won in the face of the many internal and external challenges. It also succeeded in co-existing and dealing with the Egyptian and international political reality.

Moreover, the Muslim Brotherhood presented the essence of its political and intellectual effort through what has become to be known as the Brotherhood Documents of the civil state project that is based on Islam. They say that Islam has never known what is called the religious state, thus, the civil state that the Brotherhood presented which is based on the values of justice and equality is based on a number of principles such as the principle of citizenship that provides equality among the citizens of the state without discrimination on the basis of race, gender or color.

Another principle is the constitutional contractual principle which means that the state is based on a contract between the ruler and the ruled. The principle of parliamentarianism which is considered the most suitable parliamentarian system for the conditions of Egypt where authorities are separated and the prime minister is the one who assumes the responsibility of ruling besides the Parliament.

In addition to this, there is the political pluralism principle which reflects the difference in interests and concerns. According to this principle, individuals are free to form parties without any interference from the executive authority. Next is the circulation principle which allows for the circulation of authority among the different political parties, and whereby the political system includes mechanisms that allows for any party to assume authority in a peaceful manner.

Furthermore, there is the state institutions principle which means that the anticipated state should be based on institutions not on individuals or

parties. The last of the principles is the state of law principle which refers to the state that has a legal sovereignty whereby the constitution is respected by the ruler and the people.

This study has been divided into an introduction, four chapters and a conclusion. In the introduction, the researcher included the problem of the study which lies in the extent to which the civil state can affect the shape and political system in Egypt as perceived by the Muslim Brotherhood movement after the revolution. This is done through comparing the political behavior of the Brotherhood after the revolution and its adoption of the civil state concept. The introduction also included the hypotheses of the study. Based on the change that occurred in the Muslim Brotherhood 's political discourse which was represented through the Brotherhood's shift from focusing on establishing an Islamic Caliphate to that of the civil state that is based on the principles of the Islamic Shari'a, the study assumed the ability of the civil state that the Brotherhood presented to affect the shape of the state and its political system in Egypt after the revolution on January 25th. The study also assumes the compatibility between the civil state and the models of the modern civil state and its ability to create a sound democratic life.

In the conclusion, the researcher discussed the major results that the study achieved. The researcher emphasized the hypotheses of the study which mention that the civil state that the Muslim Brotherhood presented and adopted has affected the shape and political system of the state in

Egypt after the revolution. He also emphasized the compatibility between the civil state and the models of the modern civil state which is able to create a sound democratic life regarding the principles upon which this state is established.

Additionally, the researcher also concluded that the civil state which was presented by the Muslim Brotherhood has been successful in answering many questions that have previously been asked especially with respect to the issues of women and the Copts, as well as answering the questions about what is now happening inside the Egyptian political regime.